

مَدَامُ الْوَحْدَانِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ
إِلَّا بِحَسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ





32101 020853196

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.





مَذَاهِبُ الْأَحْكَامِ

فِي شَرَحِ شَائِعِ الْأَسْلَامِ

تأليف

الفقيه المحقق

السيد محمد باقر علي الموسوي العاملي

المؤسسة سنة ١٠٠٩ هـ

الجزء السادس

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

2271
 . 3553
 . 559
 1989
 (J02'6)

الكتاب :	مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ج ٦
المؤلف :	السيد محمد بن علي الموسوي العاملي .
تحقيق :	مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - مشهد المقدسة
الطبعة :	الأول - رمضان ١٤١٠ هـ . ق .
الطبعة :	مهر - قم
الكتبة :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	٢٠٠٠ ريال



32101 020853196



جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
لمؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث
قم - صفائية - ممتازة بلاك ٧٣٧ - ص. ب ٩٩٦ / ٣٧١٨٥ - هاتف ٢٣٤٥٦

كتاب الصوم

والنظر في أركانه وأقسامه ولواحقه . وأركانه أربعة :

الأول : الصوم :

وهو الكف عن المفطرات مع النية .

كتاب الصوم

قوله : (الصوم هو الكف عن المفطرات مع النية) .

الصوم في اللغة هو الإمساك^(١) ، قال ابن دريد : كل شيء سكنت حركته فقد صام صوماً . وقال أبو عبيدة : كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم^(٢) . وقال في القاموس : صام صوماً وصياماً واصطاماً ، أمسك عن الطعام والشراب والكلام والنكاح^(٣) .

وقد استعمله الشارع في معنى أخص من المعنى اللغوي وصار حقيقة عند الفقهاء . واختلفت عباراتهم في تعريفه ، فعرفه المصنف بأنه الكف عن المفطرات مع النية . قال كف بمنزلة الجلوس ، وقوله : عن المفطرات ،

(١) راجع الصحاح ٥ : ١٩٧٠ .

(٢) حكاه عنه في الصحاح ٥ : ١٩٧٠ .

(٣) القاموس المحيط ٤ : ١٤٣ .

كالفصل ، يخرج به الكف عن غيرها ، ومع النية ، فصل آخر يخرج به الكف عن المفطرات بدون النية ، فإنه لا يسمى صوماً شرعياً .

ونقص في طرده بالكف عن المفطرات مع النية وقتاً ما ، وفي عكسه بم تناول المفطر سهواً ، فإنه صائم مع عدم الكف .

ويمكن الجواب عن الأول بأن المراد بالنية : الشرعية ، وهي لا تتعلق بغير الزمان المخصوص .

وعن الثاني بأن تناول على وجه النسيان لا ينافي الكف ، وبإضمار قيد يحترز به عنه .

وأورد عليه أيضاً أن المقطر عبارة عن مفسد الصوم فيكون تعريفه به دورياً ، وأن الكف أمر عديمي فلا يمكن التكليف به .

والجواب عن الأول : أن المراد بالمقطر ما صدق عليه ذلك من مفسدت الصوم ، فيصير التعريف في قوة : الكف عن الأكل والشرب . . .

وعن الثاني بمنع كون الكف أمراً عديماً ، بل هو أمر وجودي ، وهو يعث النفس على ترك ما يتعلق به الكف . لكن يتوجه على هذا التعريف ما هو أشكل من ذلك ، وهو أن الكف إن كان أمراً زائداً على النية وترك المفطرات فليس بواجب ، وإن كان هو النية لم يكن التعريف صحيحاً ، إذ الصوم غير النية ، ويكون اعتبار النية معه تكرار ، أو يلزم منه على التقدير الأول بطلان صوم الذاهل ، لعدم تحقق الكف في حال ذهوله ، وهو معلوم البطلان . فالأولى أن يراد بالكف هنا نفس الترك ، بل الأصح أن ذلك متعلق النهي ، لأنه المتبادر منه ، ولتحقق الامتثال به وإن لم يتحقق معه يعث النفس عليه ، وهو مقدور للمكلف باعتبار استمراره ، إذ له أن يفعل الفعل فيقطع استمرار العدم وأن لا يفعله فيستمر ، فلا مانع من التكليف به كما حقق في محله .

وعرفه العلامة في القواعد بأنه توطين النفس على الامتناع عن

المتطهر مع سه^١ وهو قريب من تعريف المصنف رحمه الله ، لأن
المتطهر أمر وجودي ككف ، فيرد عليه ما ورد على تعريف المصنف

وعرفه شهيد في مدروس بأنه تطهر استمس لله تعالى على ترك
شتمه ، لأكل ، وشرب ، في أحده من صبح بحر شدي إلى لغوب
من مكنت : لم يبرأ منه بخاري عن سمر والسويح أبي عده^٢
وسمى شاح هذا تعريف^٣ ، هو غير جيد ، لأن لتطهر المذكور
عده على سه ، وهي حواف صوم : هو جعل بحر في فوه من طبع
بحر ، فبعض تطهر نفس قد من وجه حر ، وهو يوم ، وجوب استحضر
سه في جميع حر ، نومه وطلال صوم سده على تطهر المذكور
واسمه ، وقد معوم سطلار كن رأه في هذه معارعت هي كف سه
مرارا .

وهنا فوائد :

الأولى : صوم من فصل فصاحت : صوم عباد ، لم يكن فيه
لا الألف ، من حصص حصص من أهميته أي : أنه نشبه بالمالكة
رواحه ككنه فصلاً ومشته ، واحداً من ده بدت كثر من : حصص .
فروي شيخنا محمد بن يعقوب كني - رضي الله عنه - في حسن ،
عن ربه ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : ليس لإسلام على خمسة
أشياء ، على الصلاة وإيركة وحج وصوم وسواه ، وور رسول الله صلى
الله عليه وآله الصوم جنة من النار^(٤) .

(١) القواعد ٦٣

٢ في يوم ٦٠

(٣) المالك ٦٩

(٤) كافي ٦٢ ، ص ١٠٠ ، ع ١٠٠ ، ج ٢ ، وح ٧ ، ٢٨٩ ، يوم صوم

صوم ١٠٠ ج ١

ويجعل لكم نور تمثون به (١).

شأنه أن يصوم من حو لا يمكن لأصلا عليه حديث شريف ،
بإخلاف نصلاه ، حج و جهاد و غيره من الأعمال .

وعبر من أن لأصله ، لإخلاصه ، فعبر عنه حكمه مع أن حديث
مسنون به . ويمكن دفعه بخصوص الأعمال بغير خروج لها لمتأخر من
اللفظ .

وقد بعض المحققين شأنه أن واحد من هذه لأحواله مدحون بها
ذكر فيه لا يكون مجموعها هو الذي أراد هذه لأسور المذكورة لا يستوعب
في غير هذه .

شأنه في هذه وصف قصده أن من صومه صلى الله عليه . في
كتاب من لا يحضره الفقيه في الصحيح ، من هذه من حكمه أنه شأنه
عنه الله عليه بسلام عن هذه قصده فمما . بعد فريض لله تعالى الصيام
ليسوي به عني و شقته . أمث . عني به كثر أحد من الجوع و سرحم
بفتير ، لأن العني كذا . رب . له عنه و قد له عز وجل أن يسوي من
حمله ، و قد بق عني من صومه . أو . شأنه على بصعيف و يسرحم
المحائث (٢).

وعن الحسن بن عبي بن أبي حماد عنه بسلام أنه قال : جاء نهر من
يهود إلى رسول الله صلى الله عليه ، أنه فسأله عنهم عن مسائل ، فكان
فما سأله أن قال له : لأي شيء فريض لله عز وجل يصوم على أمث باليهود
ثلاثين يوماً ، و فريض على الأمة كذا من ذلك ؟ فقال النبي صلى الله عليه

(١) الحديث ٢٨ .

(٢) الفقه ٢ ٤٣ ١٩٢ . مؤيد ١ ٢ . و حو البصية و منه ما ح ١

وأنه إن دم عبده لسلام أكل من سحرة بني في مطه ثلاثين يوم
فقرض الله على ذبيته ثلاثين يوم جوع وأعشى ، ونسي ما كونه بالبين
تفضل من الله عز وجل عبيده ، وكذلك كان على آدم ، فقرض الله ذلك على
أبيه^(١) ثم تلا هذه الآية ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم لعلكم تتقون أيا ما معدودات ﴾^(٢) قال يهودي صدوق محمد ،
فما حراء من صامها ؟ فصار أبي صلى الله عليه وآله من مؤمن يصوم
شهر رمضان احتساباً ، لا يحب لله سارث ويعاني به مع حصار أوليها يدوب
الحرام من حسده ، والثمة يقرب من رحمه الله عز وجل ، وثلاثه يكون قد
كفر حصيلة آدم أبيه ، وأربعة يهون الله عليه سكرات جوب ، والخامسة من
من الجوع وأعشى يوم النقيمة ، والسادسة يعطيه الله براءة من سار ، والسابعة
يطعمه الله من طيبات رحمته قال صدوق محمد^(٣)

والرابعة في آداب الصائم ، روى الكشي في الحسن ، عن
محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال « إذا صمت فستقيم
سمعتك ونصرك وشعرك وحدتك » وعدد شبه غير هذا وقد « لا يكون يوم
صومك كيوم فطرك »^(٤) .

وعن حرج بعدني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « إن
الصيام ينس من الطعام والشراب وحده ، ثم قال « قال مريم بي سدرت
لدرحم صوم أي صمت ، فإذا صمت فحفظوا لستكم ، وعصوا أنصركم ،
ولا سارعوا ، ولا تحسدوا » قال « وسمع رسول الله صلى الله عليه وآله امرأة
نسب حاريتها وهي صائمة فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله بطعم فقال

(١) كذا ، وهي المصدر أنسي

(٢) بقره ١٨٣

(٣) النسخة ٢ ٤٣ ١٩١ ، على نسخة ١ ٣٧٨ ، مع حسن بصدوق ٦٢ ، الحصار

١٤/٣٤٦ ، الوسائل ٧ ١٧٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١ ح ٤

(٤) الكافي ٤ ٨٧ ، الوسائل ٧ ١١٦ أبواب ذب الصائم ب ١١ ح

لها كفي ، فقال : بي صائمه . فقال : كيف تكفين صائمه وقد سب حارث . ب الصوم ليس من شعاع وسرب وقاب . وقال أبو عبد الله عليه السلام : د صمت فبصم سمعت بصرت من حرم وشيح ، ودع المرء وأدى الخادم ، وسكن عتق ودر انصبة ، ولا تجعل يوم صومك يوم فطرك ^(١) .

وعن حابر ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله حابر بن عبد الله ب حابر هذا شهر رمضان من صام بهاره وقام ورد من ليله وعف بطفه وفرحه وكف حابه حرج من ذنوبه كحروجه من لشهر ، فقال حابر ب رسول الله ما حسن هذا حديث ! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ب حابر وما شد هذه شروحه ^(٢) .

وعن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله ، عن بثة عليهم السلام ، قال : قال لبي صلى الله عليه وآله ما من عبد صالح صائمه يشم فيكون بي صائمه سلام عتق لا شمعت كما شمعي لا قال لبي بارت وتعالى استجار عتق بصوم من شهر عتق [١] قد حله من ب ^(٣) .

وفي الحسن بن حماد بن عثمان وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا بد شعير من ولا بد في شهر رمضان دليل ولا بهار ^(٤) فقال ب سمعنا ب سمعنا فسا ^(٥) قال : وروى كذا في ^(٦) .

وعن أبي بريد ، عن حصين ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال من المؤمنين صوم الله عليه عندكم في شهر رمضان بكثرة

١ الكافي ٤ ٨٧ ، الوسائل ٦ ١ ، ج ١ - ٢ ص ١٠٠ ب ص ١٠٠ ج ٣

٢ الكافي ٤ ٨٧ ، الوسائل ٧ ١١٠ ، ج ١ - ٢ ص ١١٠ ب ص ١١٠ ج ٢

(٣) شاهد من أصل ودع

(٤) الكافي ٤ ٨٨ ، الوسائل ٧ ١٢٠ أبواب آداب الصائم ب ١٢ ج ٢

(٥) الكافي ٤ ٨٨ ، الوسائل ٧ ١٢١ أبواب آداب الصائم ب ١٣ ج ٢

فهي ما ركز فيه قلبه في صمته ، وهي بشرط نفسه

العار ، سمي النهر بذلك لأنه يظهر لابس عن وصدر الأور ، وفيه من
الرمض ، يعنى شدة الحر من وقع الشمس^(٦)

هذه هي البرمجة التي في كتاب برمجة مصدرة، مثل إذا جرت من
برمجة، سمي ذلك، لا بد منهم في كل جزء، كما سمعنا ذلك،
لأنه كان سيجري في عهده سبعة عشر، أو لأن السبب برمجة في
تحت (١٢)

وَقَالَ يَا سَيِّدِي نَبِّئْنَا لِمَ جَاءَ هَذِهِ كَاهِنٌ يَمْتَصِرُونَ سَبْحَتَهُمْ فِيهِ يَنْتَصِرُونَ
فِيهَا أَوْكُنْ هُمْ فِي شُورٍ - قِيلَ زَحْرٌ لَأَتَشْهَرُ حَرْفُهُ!

وقيل لهم يا قوم سماه بشيخور على اسمه فليسموه بذلك فبه بني
 وقعت فيها ، فويل شد جسمه به مصحح لم يدرك

قوله (فهي) م كس به و م شرط في صحة ، وهي بشرط
(اشبه) .

بمرد تبرک بحیرہ ذوقی ہی نقشہ سے نمائندہ ، و بشیر لایم
المخارج الذي يلزم من عدمه عدم الشروط .

ولا ريب ان هذه الشواهد كلها تدل على ان هذه النسخة هي الأصلية، ولا
تستلزم من معنى هذه النسخة في شرحه إلا ما لا ينافي مع الأصل، ولا
المخصوص، فتكون هذه حرجية على حقيقة، لأن هذه النسخة هي الأصل.

[illegible]

المصوم - راحم العيسى ٧ ٣٩

٢٦ حكمة هو الصيغ الكبير ٥ . ٩١

۲۲۷-۲۲۶ ۱ و ۲ ۳}

١٢ جلد ٤ صفحہ ١٠٠

(5) قال له الشيوخ : من هو هذا الذي ينادي باسمك ؟ فقال لهم : هذا هو الذي ينادي باسمي . فقال لهم : من هو هذا الذي ينادي باسمك ؟ فقال لهم : هذا هو الذي ينادي باسمي .

ويكفي في رمضان أن يزى أنه يصوم متفرقاً إلى الله .

يكون حراً منه، ولا يرد عليه شيء، بل لا فرق بين أن يصوم
لحظي أو غيره، بل في صومه يجب أن لا يحل له شيء من
شأنه على كل من يصد صوم غني به سنة تركه لا عتق
صالح ولا ذنب حرام صوم كذا صوم كذا، وصومه في سنة صلاه،
ويكون صومه غنياً به صوم كذا صوم كذا، صومه على صومه

قوله (ويكفي في رمضان أن يصوم متفرقاً إلى الله)

لا بد في ذلك من أن يصوم في كل يوم من رمضان
لأن طاعة الله تعالى صوم كذا صوم كذا، صومه على صومه
وسمى صومه في صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر
فبضمه في صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر
منه^١

في شهر من شهر صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر
صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر صوم كذا صوم كذا، صومه
فلا يصح ولا يصح صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر
لما وإن تعدد فالوجه الطلاق^(٢) .

وإن كان يصومه في رمضان مع عدم حصوله لأسباب مع سنة
فمحصن لأسباب صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر
على سبيل التصور لا التصديق كما لا يخفى .

شرح ما يحكى من أن صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر
سواء في صومه صوم كذا صوم كذا، صومه في شهر صوم كذا صوم كذا، صومه

وهل يكفي ذلك في استدراكه؟ هل نعم ، وقيل لا . وهو
الأشبه

لأمانة التي يجب معها الحق في حجب شهرته عن بعض الناس ، ولا يجب
ولا تأنيده

قوله (وهل يكفي ذلك في استدراكه؟) قيل نعم ، وقيل
لا ، وهو الأشبه)

المعروف بالأكف ، ذلك ممنوع عن تسبيل مرتضى رضي الله عنه^(١) ،
وس يدرس^(٢) ، وقوة في المسئلة^(٣) وهو المعتمد ، لأنه زمان بعض الناس
المعصوم فكان شهره مقصود ، وحالاتهما باقية لبعض وعاصيته لا تشعبي
اختلافهما في هذا الحكم .

ويشور بالفتاوى في بعض مشيخ^(٤) وجماعته ، وسنبره في
مختلف^(٥) ، وأما عن الله زمانه بعد شارع في الأصل لمصوم
فإنه إلى تعيين كذا حصص ، من الأصل وجوب بعض ، من دفعات
بما يقع على أحواله منصوصه ، ذلك في غير مقصود لأنه زمان لا يقع فيه
غيره ، فبني لما في على صفة ، وصفت مدبش صاهر

ما لأور فلاه مقصوده على حصص ، وحقه بغير مخصص قياس
مع العارق .

وما شاي فجمع صله وجوب ، ولأن توجهه في أحده ترك لبعض
الأصل الذي ذكره في صوة شهر مقصود آت في بدر بعض ، فيه بـ رد

(١) سنن المرتضى ٤٠

(٢) الرثو ٨٣

(٣) المسئلة ٢ ٥٥٧

(٤) بخلاف ١ ٣٧٠ ، ومصحح ١ ٢٦٦ ، بحبر المعتمد ١ ٢٠١

(٥) المختلف ٢٦١

ولا بد في هذا من شيء معين ، وهو عقد في خصوص مخصوص

بعدم وقبر غیرہ فیدہ مستحبہ بخلا ک۔ تسمیہ تمھیں ۔ ہاں ، بد امتاعہ تمھیں
کون ثابتاً کدلت .

ہو کہ اشیاء - عین سرور - میں قابلِ بخیر و برکت نہیں ہیں۔ یہی سب سے بڑا اعتراف
 ان لوگوں کے ہے جو اپنے لیے جہاد کی بات کرتے ہیں، مگر خود کو اسلام سے منسوب کیا
 اعتراف نہ ہو۔ رحمۃ اللہ فی مواضع من کتبہ^(۲)

[illegible]

و اما هي زوجتي علي خسر علي ، فاب كسر بانه نفعي باني ،
فاب عن محبة علي فقام به بكم معاً ، فاب كسر بانه نفعي باني لا يجوز
ما حيرة عن ذلك ، فاب باني نفعي به كان معاً وهو عسي صعباً بانه
دور ، فكم به هذا فمضت مرجع بي فمضت

و لا صبح مکررہ بعض بندہ . بل ہندو عدد میں بعض کاف کی
تفسیر اُمتطو ہے کہ سوجھا کہ وہ بعض حصاء تقصیق شہر
مقصود ، بل ممکن صحیحہ فی حصاء نہیں مقصود بل کہ نیک فی ذمہ
امکلف صومہ جب صومہ ، وہاں مباح سبب میں فی ہفتہ و جب

قوله (ولا تدعهم من به سمع) ، هو الفصل إلى

14. $\frac{1}{2} \ln 2$ (A)

1917

(٣) قال به العلامة في المصنف ٢ - ٥٥٧

فمن اقتصر على ثمة قومه وذهل عن تعبته - صبح - ولا بد من حصوله
عند ثوب حره من مضمون : نسبه مستعمل على حكمها

وموسبها سالا خذها جارها سبه وذهل عن ثوب حره من مضمون

المضمون بمختصه ، فمن اقتصر على ثمة اقربته وذهل عن تعبته لم
(صبح)

مردنه لانه لما عد فيه سبه مقدر : سبه مستعمل بمختصه
به - من به سبه : سبه مستعمل في مضمون بمختصه كالمختصه وسبه
ويكده ووجهه ، لانه من لا سبه به مضمون بمختصه ولا سبه
ول في سبه : على سبه مستعمل بمختصه

: مضمون مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل بمختصه بالمضمون
سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه
سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه
و مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه
دمه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

: سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه
سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه
لأنه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

قوله (ولا بد من حصوله) : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه
مستعمل على حكمها : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

(٢) البيان ٢٢٣

٣ - سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

٤ - مضمون مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه مستعمل في مضمون مستعمل : سبه

في محبة ، وحب ك صوم وحب وقيل يتمد وقتها إلى الغروب
لصوم النافلة ، والأول أشهر .

شمس ، فهو رأت الشمس في محبة . وحب ك صوم أو بدنا ،
وقيل يتمد وقتها إلى غروب صوم بدنة . (وأنور شهر)

مرد حصير به عند من حب ، من يقوم وقوعها في حر حرم من
س ، وسببها وقوعها قبل تات في ساء من ، وبها وحب ذات لآ
الإحلال كلاً ومرد عند يستقي مضي حر ، من يقوم بعبر به ففسده
لا تمام شرطه والصوم لا يتعص .

وقيل من صهر ن بي فضل به حبه سبب أنه ، حب ك صهر
مفردة ، فإن صهر نعو ، لا بعد ، ألح ، فتبع به بعدد .^(١)

وعن صهر ، حب حو حبه به في ن حرس ، عيرة بعد حرو
مع الذكر ، بسبب ، صهر ، مودة بسبب من بعض

وعن نسر حسي ، رضي به عنه ، به صو ، وب أنه في صيام
الوحد من قبل صبح ، حو ن قبل ، شمس ، صهر ، مفردة ،
مساو ، وب (حب ، لاصد ، وب ك مفردة لاصلاق فيلا رب في
صعته

وم حو حبه به ي ، ور مع نسر بمعنى ن وقتها بعد إنه
كن تحب مفردة به بعد يذكر على أنور صهر مصنف في معبر
والعلامة في المذكور ، معنى به موضح وفق بين لأصحاب^(٢) واستدوا
عنه بما روي أن به شئت أصبح ساس فح ، أعرابي ، بي سي صلى الله
عنه وبه فشهد برؤية لبال ، أمر سي صبي نه عبه واه صاذب ينادي من

(١) (٢٠١) حكاة عنه في المختلف . ٢١٢

(٣) نقله عنه في مختلف ٢١٢

(٤) المعترض . ٢ ، ٦٤٥ ، والتذكرة ١ - ٢٥٦ ، والمنه ٢ ٥٥٨

ثم يأكل قليصم ، ومن كَلِ فبمسك^(١) .

قال في المنتهى : وقد حرم مع عدم وجوب سحيل بالهلال حرام مع
السيان^(٢) .

ويمكن أن يستدل عنه بتحويل ما دل على انعقاد الصوم من مريض
والمسافر ، إذ رُبَّ غيرهما من رَوَى ، وصالة عدم انعقاد نيت الية مع
السيان

وقيل عن صدره من رَوَى عيين أنه ساقى من ساسي وعاقد في بطلان
الصوم مع الإحلال منه من ساق^(٣) . وهو باطل

وَم يذكر المصنف هذا حكمه أنه حب بدني من بعض كالتصاء وسدر
المصلى صريحاً ، وقد قطع لأصحابنا وقت نية فيه فم سحر من الليل إلى
الروى إذا لم يفعل ساقى بهار . وساق عنه رَوَى كسره ، منها ما رَوَى
لشيوخ في صحيح ، عن عبد الرحمن بن محبوب ، عن أبي الحسن
عليه السلام : في الرجل يدوله بعد ما يصبح ويرتفع سحر في صوم ذلك
اليوم فصفيه من شهر رمضان وبه ثم يكن ساقى ذلك من الليل ، فإن نعم
ليصمه وليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئاً^(٤) .

وفي الصحيح عن محمد بن حسن ، عن أبي جعفر عنه السلام ، قال
: قال علي عنه السلام : إذا لم يترخص الرجل على نفسه صياماً ثم ذكر
صيامه قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً ولم يقطر فهو بالحرام شيء صام

(١) ثم بعد في مصادر العامة ، خاصة عن هند بن أبيه . وبخلاف موجود في نسخة ٢ : ١٤٦

(٢) المنتهى ٢ : ٥٥٨

(٣) حكاه عنه في المختلف ٢١٢

(٤) التهذيب ٤ : ٥٢٢/١٨٦ ، الوسائل ٧ - ٤ أبواب وجوب الصوم ، باب ٢ ج ٢ ، والروية
في التهذيب غير مسلمة إلى الإمام وسماوت ، ولكنها مسلمة بمعنيها في الكافي ٤

الثاني لا يصل اليه معن ما باقي صوم بعده قبل طويح الفجر سواء في ذلك الجماع وغيره وحرم شهيد في الياس بعدم بطلانها بالسوان ثم قال وفي الجماع وما سفل بعض تردد ، من أنه مؤثر في ضرورة المكف عن دن بصوم فبرين حكم اليبة ، ومن حصول شرط الصحة وروا المانع بعمل^(١) ولا يحصى ضعف برحه لأول من وجهي التردد فيه مجرد دعوى خاله من دليل

ثالث لو حل عليه ليلا في المعين عمد قد صومه ، فوات الشرط ووجب نفا ، وهل يجب الكفارة^(٢) قبل نعم ، وحكمه في الياس عن بعض مشايخه ، نظر إلى ما في كتب الشريعة والبرك شديد من فوات متعلق الإمساك^(٣) ومن لا ، وبه قطع في المسهي ، لأصاه سراءة السامه من معارض^(٤) وهو قوي

رابع لو بوى من دن صوما غير معين ثم بوى الإفطار ولم ينظر كان له تحديد به بعد ذلك سواء على أن ذلك مفيد بصوم ، كما لو أصبح بيبة الإفطار ثم حدد أنه بعد ذلك ويحتمل العدم ، معاد الصوم بدت كما هو المعروف ولا ريب في ضعفه

خامس لو حدد اليه في ثناء شهر فهل يحكم به بالصوم شرعي حاشا عنه من وقت بيبة ومن بداء شهر أو يترك بين ما إذا وقعت اليبة بعد الروا أو قبله^(٥) أو حله ، أحدهما الآخر ، قوله عليه سلام في صحيحه هشام بن سالم المتقدمة ، إن هو بوى صوما قبل أن تروا شمس حسب له يومه ، وإن بوه بعد برؤال حسب له من الوقت اندي بوى فيه^(٦)

(١) الباء ٢٢٧

(٢) الياس ٢٢٥

(٣) المسهي ٢ ٥٥٨

(٤) في من ٧٣

وقيل يختص رمضان بخوار تقدمه به عليه ، ولو سها عند دخوله فصام
كانت النية الأولى كافية .

قوله (وقيل يختص رمضان بخوار تقدمه به عليه ، ولو سها
عند دخوله فصام كتب إليه الأولى كفه)

لعل ذلك الشرح في خلاف وجهه ومسبوط^(١) ، ونقله في
خلاف عن لأصحاب ، وصرح بخوار تقدمها يوم يوم

في مصنف في معسر بعد أن عرق ذلك إلى الشرح ، وذكر أنه لم
يذكر مستد . ولعل ذلك يكون أمارة على مشروعه ، كما حار أن يتقدم
من أول سنة الصوم وإن بعدها يوم ، لأن الشرب والجماع حار أن يتقدم
على ذلك بينه بمرمان متتابع ، كما من وإثباته ، لكن هذه الحجة
ضعيفة . لأن تقديمه في أول يوم الصوم مستند من قوة عنه بسلام . من لم
يسببه الصوم من قبل فلا صيام له^٢ ، ولأن إيقاعه قبل فتحه بحيث
يكون طوعه عند كماله سنة عشر فستق ، وليس كذلك التقديم بالأيام ، ولأن
النية مضممة بيوم انصاف حراء بها خلاف لأصحاب^(٣) ، وهو أحد

ولاصح عدم لاكتفاء بعدم متقدم . لأن من شرط سنة إيقاعه
للموتى ، خرج من ذلك تقدمه به الصوم من الليل بالنص ، لإجماع فيبقى
لنافي

واعلم أن شيخ - رحمه الله - صرح في النهاية والموسط بأن نعزم
سابقا ما يخرى مع نسبو عن تحديد له عند دخول الشهر^(٤) بل قال

(١) الخلاف ١ - ٢٧٦ ، والنهاية - ١٥١ ، والموسط ١ - ٢٧٦

(٢) - انتهى ٢ - ٢١٣ غريب

(٣) معسر ٢ - ٦٤٩ وفيه حر ، بل ح

(٤) النهاية ١٥١ ، والموسط ١ - ٢٧٦

وكذا قيل تحريمه في حدة حساء شهير كنه

شبهه في بيان ويورد عند ذلحون سير في حرة عزم سائق قولاً واحداً^(١).

وهذا يقتضي من مضاعف حد حرم . فإن عدمه به . فيمكن معمره وحب الاكفاء بحرم سائق مضاعف . فإن كذب معمره لم يكن معصية كدلت . فيستعين لا وجه به

قوله (وكذا قيل تحريمه في حدة حساء شهير كنه)

عنايد بذلك الشيخ^(٢) ، ويرى في " في إصلاح " ، وسائر .
 و من يدرس . وغيب هم . فإن حرم في . حتى أنه عنه . في أمثال
 رسة . يعني أنه في حدة في ساء . شهير ، مضاعف من تحريمه في كل ساء ،
 وهو لمذهب صحيح . من عنه . حرام . لا مائة ، ولا خلاف بينهم فيه ، ولا
 رويوا خلافه

ثم عزم من نفسه . كذب يحرم فيه في جميع شهير . وهي متقدمة في
 أول ليلة منه .

وحاشا تأنيب يؤثر في شهير كنه كما يؤثر في يوم كنه . وفيه وقع في
 إبدائه ، وهو شرط في تروك لأفعل في زمان . يصوم مناره أسبوعه . في حرم
 تحريمه . أنه في كل حرم من زمان كل يوم من شهير ، مضاعف . لأنه في هذه
 الأحوال كنه . تأنيب . لما يوجب كونه معصية . وقد عزم . سائر . أنه صون
 شهير . عزم واحد ، وأن أنه في صون . تحريم كفيه مؤثره في كون سركه

(١) نيب . ٢٢٧

(٢) سببه ١٥١ ، والموطأ ١ ، ٢٧٦ ، والاقتصاد ٢٨٧

(٣) الانتصار ٦١

(٤) الكافي في الفقه ٨١

(٥) المراسم . ٩٦

(٦) الرائر . ٨٤

المستمره قبول شهر صيفاً ، فكذلك شهر في سنة واحدة إذا فرضت بها جميع شهر رمضان أنها مؤثثة شرب في صاء جميع أيامه وإن تقدمت^(١) انتهى كلامه رحمه الله .

ورده استصفاً في جعفر بأنه فيمن لم يحض فلا يسئ على قبوله فإن كان عدم الهدى دعوى على ذلك لإجماع ، وكذلك الشرح هو جعفر ، والأولى تحريمه به كل يوم في سنة ، لأن لا يعمد ما ادعيه من إجماع^(٢) ولا يب في ما به ثبت ، لأن كل يوم عبادة معقدة عن الأخرى لا تعد بعبادة واحدة ولا بها عبادة ، فيستغنى به متضمنه به حكمه أو حكمه كغيره من العبادات .

تنبيهات :

أولاً فإن في منهي ، فلو لاكتفاء بسببه لو حمله فإن الأولى بحدوده لا خلاف^(٣) ، وسلكه سراج قدس سره من حيث أن المسائل لاكتفاء بسببه لو حمله لشهر بجمعه عبادة واحدة ، ومن شأن العبادة الواحدة لا يجوز تفرق شيء على حريب^(٤) وهو مدفوع بالسنة ما يدل على صلاح تفرق شيء على ح ، عبادة ، خصوصاً مع نقص بعضها من بعض كموضع سراج

ثانياً فإن في منهي نقص أو فاته شيء من أول شهر بعد وعيره هل يكفي بسببه في شيء ؟ سألت به يدقي من شهر ؟ فيه تردد ، أما لو كان بعد لاكتفاء في أول فاته به ما عده ، ولو فاته لاكتفاء هاته الأولى لاكتفاء هو ، لأن سببه لو حمله قد كانت محترمة عن جميع فعلى بعض

(١) رسائل المرتضى ٢٥٥

(٢) المختار ٢ : ٦٤٩

(٣) المنتهى ٢ : ٥٦٠

(٤) المالك ١ : ١

ويؤتي غيره = حاشا ، ما لا يجوز عن رمضان دون ما غيره

كتب مع بني عبد الله عليه السلام فيا بن مكيه في حديثه في رمضان وهو صائم ثم رما هلال شهر رمضان وعصر فكتب به . فكتب قد ث من كان من شعبان وأب صائم . وأما من شهر رمضان وث من منظر^(١) فليس . بل ثلث بطون ويا . فليس . وهذا فليس . فليس . لا يجوز .

وقيل عن شيخ في منسوخه في حوز بطون . بطون من منسوخ في شهر رمضان^(٢) وهو ضعيف حد . ولا قدم لأمره من بعد سؤلف

وما لا خلاف . في بني عبد الله في حوز منسوخ سائفة في شهر منسوخه هذه وقوله في شهر رمضان كتب عدوت . فليس لأخبار منسوخه من وقوع الصيام في الشهر^(٣) سليمة عن المعارض

قوله (ويؤتي غيره واحد كذا) ويدل خبر عن رمضان دون ما بواه) .

مردد . حد صر د ي في شهر رمضان غيره من المنسوخ وقع عن رمضان دون ما يؤد . في خلاف حد . فليس في حديث بن أحمد بن شهر . في شهر . وهذا منسوخ قطع في شهر^(٤)

ما وقع عن رمضان مع إختلاف شهر في شهر به موضع وفاق كتب عرف به لأخبار في صوم يوم ثلث به ثلث . وسيجيء الكلام فيه وأما مع عدم فهو حاشا شيخ^(٥) . فليس . ولمصنف هذا طه .

(١) التهذيب ٤ : ٦٩٣ / ٢٣٦ ، الإيضاح ٢ : ٣٣٥ / ١٠٣ ، الوتر ١ : ٤٥٦ .

في غيره . ج -

(٢) منسوخ ٢٦٦

(٣) الوسائل ٧ : ١٢٣ . أبواب من يصح منه الصوم ١

٤ : منسوخ ٢٦٢

(٥) المبسوط ١ : ٢٧٦

(٦) حمل عدم العمل ٨٩

ولا يجوز أن يرد عليه من حيث نفسه ، بل لابد من قصد
أحدهما تعييناً

وفي بعض صيغ الرد عليه من حيث نفسه حصة ، وهي مئة
أشربة ، وقد يجوز لا غير ذلك بقضاء حصة بشرطه فيجوز عنه

وإذا كان الرد من غير رد له حصص يتصرف بهي مقصد ، وربما
يكون صواب منه . فصار رد من يقع ، وخدمة غير مضمون مقصد لألفاء مربعة

وهل يرد ذهب من رد من غير رد له مئة مئة . ووجهه في
المختلف ، يشترط أن يكون مضمون مقصد مئة مئة ، ولأنه مهيئ على مئة مئة
واللهي مقصد ، لأن مقصدته من مضمون مئة مئة . وهو حجة

ولا يوجه من رد له حجة مئة مئة (إجماع) ، حديث في بعض
الروايات بتقصيره لأجل حجة رد مئة مئة من مضمون مئة مئة
مقصد ، وفي بعض الروايات من رد مئة مئة من مضمون مئة مئة
سيجيء بيانه إن شاء الله .

قوله : لا يجوز أن يرد منه من يوجب رد ، بل لابد
من قصد أحدهما تعييناً .

لا يخفى . حجة وجوب قصد أحدهما تعييناً ما مضى من أنه
يكفي في مقصد الرد أن يكون مضمون مقصد مئة مئة . فانه يرد بقصد مئة مئة
عدم عند ما لا يرد له مئة مئة مع تعرضه بوجه معين مقصد
أحدهما ، وحسن ذلك أن رد مئة مئة يكون مضمون مئة مئة و لا يطاعة

(١) المعتبر ٢ ٦١٥

(٢) الرائل ٨٤

(٣) المختلف ٢١٤

(٤) الوسائل ٧ ١٢ أبواب وجوب الرد .

و هو سوى الوجوب حر يوم من شعبان مع الشك لم يخرج عن أحدهما

بأنه من وجوبه متى يقع عليه إما الوجوب أو الشك^١ وهو بعيد

ثم إن عدم إجراء ترديد بين وجوب أو شك طاف على اعتبار وجوبه لما سبقت من سببي ، ما عني لاكتفاء بأقرنه فمشكك ، لأن هذه التضمينه غير صافية بتقريب فلا تكون مصفة ، و لو قلنا بصحة معاده فإن شتملت على وجوب الشك لا يكون مصفاً بواقع - كما ذكره مصنف في بعض رسائله - كان الحكم بالصحة هما أولى .

قوله (و هو سوى وجوب حر يوم من شعبان مع الشك لم يخرج عن أحدهما) .

مرد به هو متى سوجب بمعهود - وهو وجوب شهر رمضان - كان بصومه واجب ، ولا يجزي عن رمضان أو صومه به منه ، ولا يحكم بكونه مندوباً أو لم يظهر به شك ، و في هذا الخبر ذهب لمصنفه كاشغري في الهامه وكتابي لأحمد^٢ ، و سريضي^٣ ، و في سببونه^٤ ، و في صلاح^٥ ، و ملا^٦ ، و شرح^٧ ، و في درس^٨ ، و في حمزة^٩ و قال ابن أبي عمير و ابن حمزة^{١٠} به بخبره و حقه شيخ في خلاف^{١١} و بمعتمد^{١٢} لأن

(١) المسالك ١ : ٦٩

(٢) النهاية ١٥١ ، والنهد ١ : ١٣ ، لا سي ٢ : ٢٩ ، ١١

(٣) رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية) ٣٥٤

(٤) الصدوق في الفقيه ٢ : ٧٩ ، و حكاه عنهما في المختلف ٢١٤

(٥) الكافي في الفقه - ١٨١ .

(٦) المراسم ٩٦

(٧) المهذب ١ : ١٨٩ ، وجواهر الفقه - ٤٧٨ ، و شرح الحمل ١٩٨

(٨) المرائر ٨٧

(٩) الوسيلة (الحوامع الفقيهه) : ٦٨٣

(١٠) ١١ ، ١٠ حكاه عنهما في المختلف : ٢١٤

(١٢) الخلاف ١ : ٣٨٣

فإن كان من شهر رمضان أخره عنه متعطل الله عز وجل^(١)

وعن محمد بن حكيم ، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن اليوم الذي شك فيه ، فإن ساس يعمون أنه من صامه بمسرة من أضر في شهر رمضان فقد كذبوا ، إن كان من شهر رمضان فهو يوم وقع به ، وإن كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام^(٢) .

وبالحكمة عهد الحكم لا يسكب فيه ، لأنه موضع نص ووافق والحق الشهيد بذلك كل واحد معين فعل به بدت مع عدم علمه^(٣) ولا ساس به

قال الشهيد في دروس بعد أن حكم بأدب رمضان به فعل مع عدم عدمه وأدب رمضان وكل معين به اضرص ، وعسره بطريق أولى^(٤) وم ذكره - رحمه الله - غير بعد وإن أمكن التفتت في الأوبة كما بيده مرر ويحتمل إحرؤه عما يوه ، لأنه كان مأموأ بإفدعه على ذلك بوجه ، لاشار يقتضي الإجراء

واعلم أن المصنف - رحمه الله - صرح في المعتبر بأن من صام يوم شك بدت يجب عليه تحديد به لوجوب إداان به من رمضان في ثناء النهار^(٥) . وهو إنما سم إداا اعتبر ذلك في صوم رمضان بعم لا تأش بعسار استعس هأ وإن سم يقتدر إله صوم رمضان بعمس به بعره فلا يصرف إله بعير بية

١١ الكافي ٤ ١٢ - سديد ٤ ١٣ - لا سدد ٢ ١٤ ٢٤١ ١٥ ١٦ ١٧

١٣ أبواب وجوب الصوم - ج ١ - ص ٤

(٢) حاشي ٤ ١٣ - سديد ٤ ١٤ - لا سدد ٢ ١٥ ٢٣٦ ٢٣٧

٤٨ ، الوسائل ٧ ١٣ أبواب حد صوم - ج ١ - ص ١

(٣) الشهيد لأو في الدروس ١١ - سديد ١١ في الروضة ٢ ١٣٩

(٤) الدروس ١١

٥ - معبر ٢ ٦

ولو صام على أنه كان من رمضان كان وحياً ولا كان مدبواً ، قيل
يخري ، وقيل لا يخري وعنه الإعادة ، وهو لأشبه

قوله (ولو صام على أنه كان من شهر رمضان كان وحياً وإلا
كان مدبواً ، قيل لا يخري ، وقيل لا يخري وعنه الإعادة ، وهو
الأشبه) .

لقولان لتسبح رحمه به ، وفيهما في مسرود والخلاف ، والثاني
في تأملي كنه ، وحرره من يدوين والمصنف وأكثر من تحريه ، وهو
المعتمد

بأن صوم يوم السبت بما يقع على وجهه من صوم على خلاف ذلك
يكون تشرعاً فلا يتحقق به الأمان

صح ما نقلوه بالإحراء أنه يوم يوقع فوجب أن يحرقه وأنه يوم
العادة على وجهها فوجب أن يحرق من العهد ، ما تضمنه الأولى فلا
لصوم إن كان من شهر رمضان كان واحداً وبين كان من شعبان كان مثلاً ، وأما
شبهه فظهره وإن به الحرقه كفيه وقد نوى إقرنه

ومحسوب عن الأول وأما ما سمع من كون به مصابقة بوقع وكون
بعاده واقعة على وجهها ، فإن نوحه معتبر به هو لمدد حاصه وإن فرض
كون ذلك يوم في لواقع من شهر رمضان ، فإن نوحوب بما يتحقق به
دحوب الشهر لا بدونه ، وانحوب في نفس الأمر لا معنى له

وعن ثالث أنه لا يدرم من لاكتفاء في صوم شهر رمضان به إقرنه
نصحه مع بقائه على خلاف نوحه ثمأموره ، بل على الوجه المبني
عنه

وأنحوب عنه في معتبر نصاً بأن به انغيث تسقط فيما علم أنه من شهر

ولو أصبح بيته الإفطار ثم بان أنه من الشهر جدد النية واجتزأ
كان ذلك بعد الزوال أمسك وعليه نقض.

رمضان لا فيما لم يعلم^(١) . وهو حسن .

ولا يحق أن موضوع هذه المسألة أحص من موضوع المسألة السادسة
- أعني قوة ولا يجوز أن يرد في نه بين الوحد والسدس - لاختصاص هذه
بصوم يوم السبت وطلاق تثبت . في ذكره بعض الشرح من تحدد المسألتين
وانها مكررة^(٢) ، ليس بجيد .

قوله (ولو أصبح بيته الإفطار ثم بان أنه من الشهر جدد نية
واجتزأ به . فإن كان ذلك بعد الزوال أمسك وعليه نقض)

أم وجوب تحديد سنة ولاخير به . بان أنه من الشهر قبل الزوال ومن
يكن أحد صومه فقدره محقق في المعبر^(٣) . وعلامة في حمله من كتبه^(٤)
أنه موضع وفق بين العلماء . وسدس عليه في المعبر لما بين أن لبيته شئت
أصبح ناس فحاء عرابي تشهد برؤيته ليلان فأنمر أنبي صلى الله عليه وآله
عندي يسادي من لم يأكل فبصمه ، ومن أكل فمسك^(٥) ، وبأنه صوم لم
يشك في الدعة فحار أن يومه في الزوال كسفي^(٦)

ويمكن أن يستدل عليه بضموي مد من علمي بعدد لقوم من المعري
والمسافر دار رب عذرهما من زوال ، لأن من هذا شأنه ربما كان عذر
مهم ، وتعصده أصابه عدم عذر تقديم نية على هذا الوجه ، وأضاعة عدم
وجوب قضاء هذا يوم

(١) المعبر ٢ ٦٥٢

(٢) المسالك ١ . ٧٠ ، قال : وربما قيل بانحطهما

(٣) المعبر ٢ ٦٥٢

(٤) التذكرة ١ . ٢٥٦ ، والمتن ٢ ٥٦١

(٥) راجع ص ٢٢

(٦) المعبر ٢ ٦٤٦

فروع ثلاثة

الأول لو بوي لإفطار في يوم من رمضان ثم حدد قبل الروي ،
 قبل لا يبعد وعينه انقصه ، ولو قبل لا يبعد كان أشبه
 الثاني لو عقد سنة صومه ثم بوي لإفطار يوم ينقصر ثم حدد البية

وفي وجوب الإمساك وانقصه ، إذ كان ذلك بعد الروي فهو قول الأكثر
 وينقل عن من حمله به سبعين من قبل الروي وقد بعده في وجوب تحديد
 البية ولا حرج ، به إذ بقي حرج من غير وهو ضعيف

قوله (الأول ، لو بوي لإفطار في يوم من رمضان ثم حدد قبل
 الروي قبل لا يبعد وعينه انقصه ، ولو قبل لا يبعد كان أشبه)

القول بعدم الاعتداد بوجوب انقصه ، هو المعروف من مذهب الأصحاب
 حتى لا علامة رحمه الله - في منتهى ما ينقل فيه خلاف ، لأن لإحلال
 ما به في حرج من انقصه من غير فساد ذلك الحرج ، لأن شرطه ويدوم منه فساد
 الحرج ، لأن صومه لا ينعقد بوجوب انقصه ، وفي وجوب الكفارة بذلك
 قولان بعدم كماله فيهما^(١)

وذكر شرح قدس سره - أن قول حنفية ولو قبل لا يعتد به
 شبه ، بما سخره على قول لا حرج ، ما به بوجده بشهر كنه مع تقدمها ،
 أو على القول بخوار لا حرج به ، في قول الروي حرج^(٢) وهو غير حسد ،
 لأن انقصه انشأ غير متحقق ، ولا لأنه على الأول عدم اعتبار تحديد بية
 مصطف لا اكتفاء ما به - وكف كان فلا ريب في ضعف هذا القول

قوله (الثاني ، لو عقد سنة صومه ثم بوي لإفطار يوم ينقصر ثم

(١) حكاه عنه في المختلف ٢١٢ ، ٢١٤

(٢) المنهاج ٢ ٥٦٢

(٣) في ص ٢٦

(٤) المسالك ١ - ٧٠

كان صحيحاً

حدد الآية كان صحيحاً (

١. حارة مصنف من عدم بطلان الصوم به الاقصر هو لمشهور بين
الأصحاب ، ذهب إليه الشيخ وخرقوا وسأعهم ، واستدلوا عليه بأن
سوقصر محصورة ، وأنت هذه الآية من حتمها فمن دعى كونهما بقصره فعليه
الدليل .

وبأن به لإقصر ، بما دعى به الصوم لا حكمها ثابت ، لا يعتقد من لا
يناقيه اليوم والعروب إجماعاً .

وبأن به لا يجب تحديده في كل سنة ، الصوم ، حملاً ، فلا تتحقق
المادة

ويشترط على من يصالح به حرم بقدر الصوم بدلت وجعله موجباً لنقص ،
والكفارة (٢) .

واستغرب العلامة في مصنف قد يصوم بدلت ، وبه موجب لنقص ،
دون كفارة ، واستدل على بطلان الكفارة بالأصل سببه من المعاصي
وعنى أنه مفسد بصومه بأنه عمده مسرعه به إليه ، وقد ثبت شرطه
فتطلب

وبأن لأصل اعتبار به في جميع حرم ، المدة يكن ما كان ذلك مثلاً
عشر حكمها ، وهو أن لا يأتي به محقق ولا يتوهم قصده ، فإذا بون قطع
والأبينة حقيقة وحكمها فكان الصوم بطلاناً شرعاً

وبأنه عمل حلال من أنه حقيقته وحكمها فلا يكون معتبراً في نص الشرع ،
وإذا فسد صوم حرم من النهار فسد صوم ذلك اليوم بأجمعه ، لأن الصوم لا

(١) المصنوع ١ ٢٧٨

(٢) الكافي في الفقه : ١٨٢

الثالث بية النصي المميز صحة وصومه شرعي

يشخص (١).

وفي أدلة من أحاديث بعد وحق في مخرج الخلاف في هذه المسألة يرى أن استمرار بية في زمان يصح عمل هو سرحد أم لا^٢ وقد قطع شيخ^٣ والمحقق^٤ والمصنف في المعتمد بعدم اشتراطه كما في إجماع ولا بأس به، لأنه لأصل وهو أنه معارض بعد به، ومما محل تردد

وأما في قول المصنف في عقد به قضاء في بوي لأفقد ولم يعطى ثم حدد به كان صحيحا، يشخص بصفه - يحدد به الصوم بعد به المعتمد له مدخل في صحته، ويدل على ذلك علامة في محلي فصار قد به في بوي لأفقد بعد بعد الصوم ثم ينظر لأنه بعد شرع فلا يخرج عنه إلا بدس شرعي. هذا إذا عاد وبوي الصوم ما لو به يوم بعد ذلك الصوم فالوجه وجوب قضاء^٥ هذا كلامه رحمه الله وهو غير حيد، لأن السقضي بعدد عند فاش به أعيد على فعل معتبر. فإن سب ذلك وحب الحكم بطلان قضاء، ولا وجه غوب بصفه كذا كما اختلف في المعتر والله أعلم

قوله (الثالث، به نصي مميز صحته وصومه شرعي)

حديث لأصحاب في أن عبده النصي هو في شرعه بمعنى به مستنده يرى أن شرائع فتحو عنها أبواب وتروسة^٦ فذهب شيخ^٧

(١) المختلف ٢١٥ وفيه تنقيحاً بدل مشعا

(٢) "خلاف ٤

(٣) رسائل السيد المرتضى ٢ ٢٥٦

(٤) المعتمد ٢ ٦٥٢

(٥) المعتمد ٢ ٥٦٩

(٦) المبسوط ١ ٢٧٨

وجماعة مهم المصنف^(١) إلى الأول ، لإصلاق الأمر ، لأن الأمر بالأمر بالشيء أمر بدلك الشيء ، بمعنى أن لصهر من حال الأمر كونه مبرور لدلك الشيء .

واستقرب لعلامة في المختلف بها تمرسبه . لأن التكيف مسروط بالبلوغ ، ومع انتفائه ينتهي المشروط^(٢)

ويمكن مناقشه في اعتبار حد الشرط على خلافه ، فإن عقل لا يسي توحه الحظاظ إلى الصبي الممسر ، والشرح من مقتضى موقف تكيف بالواجب والمحرم على سبوع حديث مع عدم وجوده ، من تكيف بالمندوب وما في معناه فلا مانع عنه عقلا ولا شرعا

وبالحصنه والحظاظ بخلافه مسرور له ، وعليهم مني هو شرط تكيف حاصل كما هو معتد ، ومن دعي الشرط ما رد على ذلك صواب بدئنه

وتشترع على ذلك وصف العبد الصاده منه بأصحه وعدمه ، فإن مما إنها شرعيه حار وصنعه بأصحه ، لأنها عبدة عن موقفه لأمر ، وإن قبل إنها تمرينية لم توصف بأصحه ولا بفساد .

وذكر الشارح - قدس سره - أنه لا شك في صحة صومه ، لأن الصحة من باب حظاظ الوضوع ، وهو غير موقف على تكيف وإن كان صومه تمرين^(٣) وهو غير حسد ، لأن الصحة واسطال الدين هما موافقة الأمر ومحاميه لا يحتاج إلى موقف من الشارع . بل يعرف بمجرد العقل ، ككونه مؤدبا للصلاه وتذكر بها فلا يكون من حكم الشرع في شيء ، بل هو عقلي مجرد كما صرح به ابن الحاجب وغيره .

(١) الشرائع ١٠١ ١٨٨

(٢) المختلف ٢١٦

(٣) المسالك ٧٠

(٤) في ص ٤٠٠

الثاني : ما يحسب عنه الصائم

وفي مقاصد :

الأول يحب الإمساك عن كل مأكول ، معصية كل كالحشر والمزكاة ، و غير معصية كالحصى ، برد ، وغش كل مشروب ولو لم يكن معصية ، كماء لأبو ، وعصاة لأصحاب ،

قوله (لأبو) يحب الإمساك عن كل مأكول ، معصية كل كالحشر والمزكاة ، و غير معصية كالحصى ، برد ، وغش كل مشروب ولو لم يكن معصية ، كماء لأبو ، وعصاة لأصحاب ،

ما يحرمه الله من كل مأكول ومشروب فعليه حجاج عتبه ، ورسد عليه فوه يعني ٥ وكنوا وشربوا حتى يسس لكم تحيط الأنص من المحيط الأسود من الفجر ثم اموا الصاء إلى الس ٥

وأم غير المعصية والمعروف من مذهب لأصحاب تحريمه أيضاً ، لأن تحريمه لأن و شرب مشروب معصية ، ورسد صوم إمساك عما يصل إلى الجوف ، وتناول هذه الأشياء ينافي الإمساك

ويش عن سيد المرتضى أنه قال في بعض كتبه ١٥ سلاع غير المعصية كالحصاة وبحوره لا عتبه صومه ٢ وحكمة في المجتنب عن من يحسد أيضاً ٣ ، وأمسك بها من تحريمه لأن و شرب بها يصرف إلى المعصية لأنه المعروف ، فيبقى باقي أصل الإباحة ثم حاش عنه بالمتع من تناوله معصية خاصة ، بل يسبب المعصية وعنده ولا تأمن به رد صدق على صومه اسم لأن وشرب

وعن الجماعة في انقُص الجماعة ، وفي دير المرأة على الأطهر ، ونفسد صوم المرأة

قوله (وعن الجماعة في انقُص الجماعة ، وفي دير المرأة على الأطهر ، ونفسد صوم المرأة)

أما تحريم الجماعة على الصائم في انقُص وكونه مفقوداً بصوم فموضع وفاق بين المسلمين ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فَاِنْ بَاشَرُوْهُنَّ وَاشْتَعُوا صَا كُنْتَ لَكُمْ وَاكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْمُنَ لَكُمْ الْحَبْطُ الْاَبْيَضُ مِنَ الْحَبْطِ الْاَسْوَدُ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يصبر صائم ما يصعب إذ احتب أربع حصائر : طعام ، وشرب ، ونساء ، والارتعاس في الماء .^١

وهذا النوط ، في الدير ، فإن كان مع إلتزام فلا خلاف بين العلماء كافة في أنه مفقود بصوم ، وإن كان بدون إلتزام فمعروف من مذهب الأصحاب به كذلك ، لإطلاق النبي عن مباشرة في الآية الكرسيه ، خرج من ذلك ما عدا النوط في غسل ودير فيبقى باقي مدرج في الإطلاق ، ومتى ثبت لتحريم كان مفقوداً بصوم بالإنجماع المحرك

ولا يخفى ذلك ما رواه الشيخ ، عن عبيد بن الأحكام ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا سبى برجل المرأة في الدير وهي صائمة لم يفسد صومها وليس عليها غسل .^٢ لأب حبيب عنه سأل عن السد بالإرسال وقال الشيخ في التهذيب : قد حرر غير معمول عليه وهو منقوع الإسناد^٣

(١) الثمره ١٨٧

(٢) التهذيب ٤ : ٣٠٢ ، ٥٨٤ ، ٨٠٣ ، ٩٧١ ، لا يفسد ٢ : ٨٠ ، ٢٤٤ ، ٨٤ ، ٢٦١ ، مسائل

٧ : ١٨ ، بواب ما يفسد عنه ضائم ب ١ ح ١ ، وفيه ثلاث حصائر بدل أربع حصائر

(٣) التهذيب ٤ : ٣٠٩ ، ٩٧٧ ، مسائل ١ : ٤٨ ، بواب حصائر ب ١٢ ح ٣ ، وفيه عديدها

بدل عديدها

(٤) التهذيب ٤ : ٣٢٠

وفي فساد الصوم بوطء العلامة والدلالة تردد وإن حرم ، وكذا نقول في فساد صوم موصوء ، ولأنه لا يشترط وجوب الغسل ،

وعلم أنه لم تقدم من المصنف - رحمه الله - ما يدل على فساد صوم موصوء حتى يقع بفساد صوم مبرأ ، وإنما تقدم وجوب الإمساك عن جماع ، وهو لا يستلزم كونه مقصد للصوم ، فكأن الأولى ذكر فساد صوم موطئ ، إلا ، ونأخيه بحكم فساد صوم مبرأ ، في المصنف الذي

قوله (وفي فساد الصوم بوطء العلامة وسد به تردد وإن حرم ، وكذا نقول في فساد صوم الموصوء ، ولأنه لا يشترط وجوب الغسل)

حيث لأصحاب في هذه المسألة ، فإن يقع في مسوط ، بوطء ، علام ، أنه مقصد للصوم ، يجب به كفارة^(١)

وقال في الخلاف ، قد دخل ذكره في باب مبرأ ، علام ، كان عليه عشاء ، وكفارة ، ادعى عنه لأصحاب أنه قال ، لا شيء فسمى كان عليه عشاء ، وكفارة ، فإن يقع في باب فساد لأصحاب فيه نص ، لكن مقتضى المذهب ، عنه عشاء ، لأنه لا خلاف فيه ، فم كفره فلا تلزمه ، لأن الأصل براءة الذمة^(٢) .

والآن ليس ، فثبت على كلامه كثير يعجز عنه ، ولدي دفع به بكفارة بدفع عشاء ، مع قوة لا نص لأصحاب فيه ، وإنما لم يكن فيه نص مع قبولهم « سيكون عيب سكت الله عنه ، فيد كونه عشاء مبرأ دليل ، وفي مذهبنا يقتضي وجوب عشاء ، على صواب المذهب يقتضي بقاء ، وهي براءة الذمة ويجب مجمع عليه^(٣) »

١ في صحيح ، بدعي .

٢ في صحيح ، بدعي . - حقيق

(٣) مسوط ١ - ٢٧

(٤) الخلاف ١ - ٣٨٧

(٥) السرائر ٨٦

وعن الكذب على الله وعن رسوله والأئمة عليهم السلام ، وهن يفسد
نصوم بذلك ^١ قيل نعم ، وفيه لا ، وهو الأشبه .

وقد مضى في مراد شيخ - رحمه الله - بانحصار سبب بقاء ولا الفس
الصيام من جمعه ، وبأنه لا يفسد في سبب أحكامه سبب حر ، وهو
الإجماع الذي إدعاه .

واستغرب المصنف ^٢ وعلامة في حقه من كتبه ^٣ - فساد نصوم
كل من هذين الأمرين تابع لوجوب علي - فاستدل عليه في المصنف -
محل معلوم بحديثه ، هي الأحكام المذكورة ، وقد حصل التعميم دل
على وجود منه ، فبموجب وجود المعمول لأجل - وهو حديث ثوبان - الحسنة
عنه في فساد نصوم ومن في الآخر ما صدر عن ذلك صريحاً ، لكن يدرج
من بعضها ذلك ، مما أنه محل شك ، وفي كتاب مقصير في ما ذكره
المصنف لا يحلوا من قرب .

قوله (وعن كذب على الله وعن رسوله وعن الأئمة
عليهم السلام ، وهن يفسد النصوم بذلك ^٤ قيل نعم ، وفيه لا ،
وهو الأشبه)

حيث لأصحاب في فساد نصوم ككذب على الله وعن رسوله وعن
الله عنه وإنه وعن الأئمة عليهم السلام ، بعد ما قدم على أن غيره من
كذب لا يفسد نصوم ، ككذب محرم ، فساد أصحاب ^٥ وسيد السريسي
في لا يفسد ^٦ به فساد نصوم ، ويجب به قضاء ، كذا - وقد
حرفني في المحل - من إدريس ^(٦) ، لا يفسد ، وهو المعتمد .

١ - صحيح ٢ : ٢٠

(٢) المصنف ٢١٦

(٣) تنبيه في فضله - - - - - ٣ - - - - - ٤ - - - - - ٥ - - - - - ٦ - - - - -

ويعقود (الرسائل العشر) ٢١٢ ، والمبسوط ١ ٢٧٠

(٤) لا يفسد ٦٢

(٥) جمل العلم والعمل ٩٠٠

(٦) سريسي ١

والكفارة ، أو إيجاب أحدهما على من ارتس في الماء (١) وهو كذلك ، نعم ربما كان في رواه ابن مسنم إشعار بمساواته للأكل والشرب والسب ، لكنها غير صريحة في ذلك .

وقال لمصنف في المعبر ويمكن أن يكون الوجه في تحريم الاحتياط في صوم ، فإن حرمس في الأعت لا يثبت أن فصل الماء إلى خوفه فحرم وإن لم يحرم منه قضاء ولا كفارة ، إلا مع يقين بإلغائه ما يوجب لمقطر (٢) وهو حسن

وهو مباحث

الأول مراد بالأمرس عمن لرس في ماء ، دفعه عرفه وإن كان من خارج الماء ، كما دلت عليه لأخبار المتقدمه ، وهو عمنه على تعاقب ثم يتعلق به التحريم ، لعدم صيق لا يماس مع حتمه ، ولورد برأسه ما فوق الرقة ، ولا بعد يعلق تحريم بعض يساود كلها دفعه وإن كان صابت الشعر خارجة من الماء

الثاني ، إطلاق بعض وكلاء لأصحاب المفتي به لا فرق في حد الحكم بين صوم الفريضة وسنة . ثم إن ثبت به فسد خارعه في صوم لسائلة كغيره من المقطر ، وإن قد تحريم خاصه كما هو الظاهر حمل تحريم في صوم سنة - كما كثر في صلاة جندوه - ولا بد ، فإن عصور لأخبار لمادة عن فادة لعموم ، أو لأنه إذا حار تدر لمقطر حار فعل ، هو معة له يصرق أولى

الثالث ذكر بشرح قدس سره - أن فائدة تحريم تطهر فيما هو محس في عمل مشروع ، فإنه يقع فسد ينفي عن بعض أحواله المفتي

(١) لا سنة ٢ ٨٥

(٢) المعتبر ٢ ١٥٧

وفي بصل العار إلى خلق خلاف ، والأظهر التحريم وفساد الصوم ،

مفسد في العادة^١ وهو حدث في وقع العسل في حان لأحد في الارتعاس أو الاستقرار في ماء ، لأسبابه جميعاً سواءً وحده أو مع غيره في الشيء الواحد ، ما وقع في حان لأحد في رفع ترس من ماء فيه تحت حكم صحته ، لأن ذلك وحده محض لا يتعلق به شيء أصلاً ، فيبقى لمقتضى الفساد

الربع ذكر الشرح بفساد حرمان سبب يرفع حدثه بعدم توحه لهي به ، ووجهه عمد^٢ وما ذكره في حكم الدسي جيد ، لكن لأظهر مسأله نجاهل له في ذلك ، لأن تركه في عدم توحه هي إليهم و إن لم نجاهل بتقصيره في نعلم على بعض توحه كما يشه مور

قوله (وفي بصل العار إلى خلق خلاف ، والأظهر التحريم وفساد الصوم) .

هذا جواب معقوله لأصحابه فإن في انتهى وعلى قول سيد المرتضى رضي الله عنه - يعني عدم بفساد يدي^٣

جميع الثنايون^٤ بفساد به أوصل إلى حوله في الصوم فكان مفسد به ، وما ذكره شرح على مسأله المذكورة ، سمعه بقول^٥ ، لا يفسد بصل في شهر رمضان ، و ليس بعمد ، و سمعنا من بعض عشقه ، أو كسب ما دخل في به وحقه عذر فعليه صوم شهرين متتابعين ، فإن ذلك به ففسد بل لأكل ، شرب و سكر^٦ ،

(١) المالك ١ ٧١

٢ عمد

٣ انتهى ٢ - عمد - بفساد به عمد عليه في ٣ من ١ سلاح غير المفسد

٤ حصه و غيره لا يفسد

٥ كالأعلامه في المنتهى ٢ -

٦ بفساد ٤ ٢ ٢ ٢ ، لا يفسد ٦ ٥ ٣ - بفساد ٧ ٤ ١ أبواب ففسد

عنه ٢٢ - ح

ويروجه على لأول الجمع من كون مضمون لإلصاق مفسد^(١)، بل مفسد
الأكل والشرب وما في معناهما .

وعلى برويه أولاً بضع في السند بسندته على عدة من صحاح مع
جهالة القائل .

وثبت بشيخها على ما اجمع لأصحاب على خلافه من ترتيب الكفرة
على مجرد مضمضة ولاستشاق وشبه برأيه بعضه

وثبت بأنها مع صفة ما ورد شح في غيره ، عن عمرو بن سعيد عن
برصه عنه سلام قال : إنه عن نصيبه من جن يعود ، بعد ذلك قد حل^(٢)
سدحة في حقه ، قال : لا بأس ، وسأله عن نصيبه قد حل العار في
حلقه ، قال : لا بأس^(٣) .

ويظهر من المصنف - رحمه الله - في بعض مواقف في هذا الحكم ،
حيث قال بعد أن ورد به من المروني وهذه ثروته فيها ضعف ،
لأن لا نعم القائل ، وليس عار الأكل والشرب ، ولا كسلاح الحصى
والبرد^(٤) وهو في محله

واعلم أن مصنفه قد اختلف في هذا كتابه بكونه عيباً ، وقد
صرح لأكثر منهم مصنف في بعض ما عساه ، ولا بأس به قصداً
جاءه لأصل على موضع قوي به ، لأن العار يقتضي عدم عرق
بين لعينه وعمره ، فإن بعد خروج من جسدك ، فإن كان مفسد بضمه
مفسد فعينه وكثيره ، لا به مفسد كذلك

والتحق لمناخرون بالعار مدحاً بعبثه الذي يحصل منه أجرة

(١) في ص ١٠ - مدح

(٢) منه ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧

وعن النقاء على احسانه عمدا حتى يطلع فجر من غير صوره على الأشهر

ويتعدى إلى الحق ، ويحار عذر ويحجم ، وهو بعيد

قوله (وعن النقاء على احسانه عمدا حتى يطلع فجر)

هذا هو المشهور من الأصحاب ، بل قيل به إجماع . وقال ابن
دمويه في كتبه أسمع سائر حماد بن عثمان أن عبد الله عليه السلام عن
رجل أحب في شهر رمضان من أن يذل فاحتر العسل إلى أن يطلع فجر
فقال له « قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجمع بينه من أول الليل
ويؤخر عسل حتى يطلع فجر »^١ ومن صريحه . رحمه الله . في ذلك لكتاب
من مبوب لأخبار وفوائد مصمومة . وسعمده عليه أكثر لأصحاب

لأخبار مستقصه ، كصحيحه معويه بن عمار قال ، قلت لأبي
عبد الله عليه السلام : رجل يحب من أن يمل ثم ينام حتى يصبح في
شهر رمضان ، قال : ليس عليه شيء ، قلت : فإنه سيقظ ثم ينام حتى
أصبح ، قال : « ينقص ذلك يوم عقوبه »^٢

وصحيحه من أبي يعقوب قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل
يحب في شهر رمضان حتى « سيقظ ثم ينام حتى يصبح ، قال : « سم يومه
ونقصي يومه »^٣ ، ثم سيقظ حتى أصبح ثم يومه وحراره^٤

وصحيحه حماد بن محمد ، عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألت
عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان ، أو أصابته حسه ثم ينام حتى

(١) كف في الانتصار ٦٣ ، والمعتبر ٢ ٦٥٥

(٢) النقص ٦٠ ، الوسائل ٣٨٠٧ أبواب ما يسلك عنه الصائم ب ١٣ ح ٣

(٣) نهديت ، ٢١٢ ٦١٥ ، لأسعد ٢ ٩٧ ٢٧١ ، لأسعد ٧ ٤١ أبواب ما يسلك
عنه الصائم ب ١٥ ح ١ .

(٤) كذا ، وفي المصدر : ثم

(٥) نعمه ٢ ٧٥ ٣٢٣ ، نهديت ٤ ٢١١ ٦١٢ ، لأسعد ٢ ٨٦ ٢٦٩ ، الوسائل ٧

٤١ أبواب ما يسلك عنه الصائم ب ١٥ ح ٢ .

يصبح متعمداً ، قال : « تم ذلك اليوم وعليه قضاؤه »

وصحبه محمد بن مسلم ، عن أحمد بن عبيد بن سلام ، قال : سألته عن رجل تصد الحياه في رمضان ثم ساء من أن يعتزل ، قال : « تم صومه وبعضه ذلك يوم إلا أن يستيقظ قبل أن يطعم الفجر ، فإن انظر ماء يحن له أو سقى فطعم الفجر فلا يقضي يومه »^(١) والأحرار لوردة منك كثيرة جداً^(٢)

حجة القوم انهم قالوا : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم »^(٣) وقوله : « فالأمر بأشروهم » أي قومه - حتى يتبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود من الفجر »^(٤) فإن وجوب تقديم غسل على طوع الفجر يقتضي تحريم الرفث وبما شره في حبه ، لأحبر من الليل ، وهو خلاف ما دل عليه إطلاق الآية .

وصحبه عيسى بن عاصم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أحب في شهر رمضان في أول الليل فحرق لغسل حتى يطعم بفجر فإن سم صومه ولا قضاء عليه ؟^(٥)

وصحبه حبيب بن الحنفية - عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي صلاة الليل في شهر رمضان ثم

التهذيب ٤ : ٢٢٢ ، المستدرج ٢ : ٢٦٨ ، المستدرج ١ : ٤٢ ، لم يأت في
عنه غيره - ١٥ ح ٤

(٢) كوفي ٤ : ١٠٥ ، التهذيب ٤ : ٢١١ ، المستدرج ٢ : ٢٦٠ ، الوسائل ٧

٤١ أبواب ما يملك عنه الصائم ١٥ ح ٣

(٣) الوسائل ٧ : ٤١ أبواب ما يملك عنه الصائم ١٥

٤ : ٥ غيره ١٨٧

(٤) التهذيب ٤ : ٢١٠ ، المستدرج ٢ : ٢٦٤ ، الوسائل ٧ : ٣٩ أبواب ما يملك

عنه الصائم ١٣ ح ٤

نحوه ثم يؤخر عمل معتمد حتى يصنع معجزه (١)

ورواه جماعة من عيسى . فان سألت ن الحسن نرضا عليه السلام
عن رجل فاسده حنكه في شهر رمضان فانه عمد حتى أصبح . في سئل
عليه " قل : لا يصرفه هـ : لا يصرفه ولا سـ : في سئل عليه السلام قل :
فأنت عائشه . ن : سئل الله صلى الله عليه و آله : أصبح حنك من جماع من غير
احتلام (٢) .

والجواب ما عن إصافي لآيه فانه مفيد : ورد من روایات و
عن برويه لأولى فعمد بصرحة في ن : حذر وقع على وجه عمد وأما
عن الرويين لأحبرين فاحتمل على سنة كما تشعر به الرواه الأخيرة .
حيث سئل عن رجل أوى عائشه و آله بسده في رثه عليهم سلام

وهما مباحث :

أول : قل انصرف في المعصر بعد ن ورد روایات منصفة بمسار
صوم شهر رمضان بعد انقضاء على حنكه و فاعل ن يحصل هذا الحكم
برمضان دون غيره من الأصبياه (٣)

وقال العلامة - رحمه الله - في أتمته هل يحتفل هذا الحكم برمضان ؟
فيه تردد . سئل من ينصص لأحدث على رمضان من غير تعميم ولا قبس
بدل عليه ، ومن تعميم لأصحاب وادرجه في المنعصرت مطبق (٤)

وأقول به لا يحصل ضعف التوجه الثاني من وجهي لردد ، فإن تعميم

١ الهدية ١ : ٢١٣ ٦٢ : لا يـ ٢ : ١٩ ٢٦٦ . وسائل ٦ : ٤٤ أبواب ما يثبت
عه الصائم ب ١٦ ح ٥

٢) الهدية ٤ : ٢١٠ ٦١٠ . لا يـ ٢ : ١٦ ٢٦٦ . وسائل ٦ : ٣٩ أبواب ما يثبت
عه الصائم ب ٣ ح ٦

(٣) المعتمد ٢ : ٦٥٦ .

(٤) المسهي ٢ : ٦٦٦

الأصحاب لا يعارض أصالة سِراة

والحق أن قضاء رمضان ملحق بأدائه ، بل يظهر عدم وقوعه من الحبس في حال لاخير مطلقاً كما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقضي رمضان فيحبس من أول الليل ولا يعتل حتى آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع ، قال : « لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره »^(١)

وفي الصحيح عن عبد الله بن مسار ، قال كنت مع أبي عبد الله عليه السلام - وكان يقضي شهر رمضان - وقد بقي أصحاب الغسل وأصحابي حانه فلم يغسل حتى طلع الفجر ، فحجبه ، ولا تصم هذا يوم وصم غداً^(٢) .

ويسمي انقطع بعدم توقف الصوم بمدون على غسل مطلق ، بمسك يستنصلي لأصل وما رواه بن موهبة في الصحيح ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن حبس نخعني قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام حبسني عن الطلوع وعن هذه ثلاثة أيام ، حبس من أول الليل فاعلمت أبي حبس ؟ ثم متعمداً حتى سحر الفجر ، أصوم ولا صوم ؟ قال : « صم »^(٣)

ويسمى لإشكال فيما عدا قضاء رمضان من الصوم الوجب ويعتقد بمقتضى الأصل عدم عسار هذا شرط ، وجوب حصره به ، أي أن يشتت المخرج عنه

ثاني قال في مسهب : أنه أحد لأصحاب نصاً صريحاً في حكم الحبس في ذلك ، يعني أنه إذا سقط دمها قبل فجر هل يجب عليها

(١) تهذيب ٤ : ٢٧٧ ، ٨٣٧ ، وسائل ٢ : ٤٦ ، نوادر بمسك عنه الصحابة ٢ : ٩ ح ٢ ، الكافي ٤ : ١٥ ، ٤ ، الوسائل ٢ : ٤٦ ، نوادر بمسك عنه الصحابة ٢ : ١٩ ح ٢
(٢) عقبه ٢ : ٤٩ ، ٣١٢ ، وسائل ٢ : ٤٧ ، نوادر بمسك عنه الصحابة ٢ : ٢٠ ح ٣

الاعتساف ويظن أن صوم لو أخلت به حتى يصنع فحرج « ولأقرب ذلك ،
أن حدث الحسن بن سعيد أن صوم فكان قوي من حله »^١

ويروى عنه أن هذا الاستدلال إنما يتم مع ظهور التعديل في الأصل
كما أنه غير مرد ، نعم يمكن الاستدلال على الوجوب بما رواه الشيخ ، عن
أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إن ظهرت نية من
حصولها ثم توبت ، فعسل في رمضان حتى يصحب عنها قضاء ، ذلك
صوم »^٢ لكن رواية ضعيفة الإسناد ، سمعته على جماعة من فضة ،
وشرك أبي بصير بين اثنين ، ضعف ، ومن ثم تردد في ذلك المصنف في
سفره^٣ ، وحرم العلامة في إنباه عدم وجوب^٤ ، ولا يحتج من قوله

ثالث : حتى يعصف في كتاب صفة من هذا الكتاب وجمع من
الأصحاب توقف صوم المصاصة على إنباه ، بما يرويه من الاعتساف ،
وقد امتحروا بالأعمال التي به ، وحكموا بعدم توقف صوم اليوم بماضي
على غسل السنة مستتلة ، ورددوا في توقف صوم يوم الأبي على غسل
الديلة الماضية .

ويظهر من المصنف في بعض مواقف في ذلك أنه حيث قال في
أحكام مصاصة : « وصامت وحده » روى أصحاب أن عنها
نقصاء^(٥) .

ولعله أشار بأسرواية إلى ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي بن
مهزيار قال : كنت إنني امرأة ظهرت من حيصها أو من دم مفاصلها في أول

(١) المنهى ٢ : ٦٠

(٢) تهذيب ١ : ٣٩٣ ، ١٢١٣ ، وسائل ٦ : ٢٨ ، ما رواه الحسن بن سعيد عن أبي بصير ، ج ١

(٣) المعتمد ١ : ٢٢٦

(٤) نهاية الأحكام ١ : ١١٩

(٥) المعتمد ١ : ٢٤٨

يوم من شهر رمضان ثم سحابت قطب وحسب شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعينه المستحاصة من غسل ثكن صلاتين ، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا ؟ فكتب عليه السلام : « يقضي صومها ولا يقضي صلاتها » فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يمر فاطمة عليها السلام وللمؤمنات من بيته بذلك ، وهذه الرواية ضعيفة بحديثها بحسب رتبة ، وشمسها على ما جمع الأصحاب على خلافه من وجوب قضاء الصوم دون الصلاة ، ومع ذلك فربما تدعى وجوب القضاء بتلك جميع الأعمام ، فائتاب ما رد على ذلك يحتاج إلى دليل .

الرابع هل يجب ستم على محب وذن يدم مع بعد الغسل ؟ الأصح عدم وجوب الاحتياط لأن ما قبل قضاءه بعدة ويستفي يومه بالأصل .

وقيل يجب ، نعموم ؟ فلم يحدوا ماء ليمسوا ؟ لأن حدث حده وبحيض مانع من الصوم فيستحب أن لا يشرب من ماء وهو غسل أو ما يقوم مقامه في الأحكام وضعف الحديث صاهر .

ثم إن قيل بالوجوب فهل يجب قضاء عليه أي أن يطعم عحر ؟ قيل نعم ، لأن قضاءه يسيم أو حر بقضه قبل عحر ، لأن الصوم ناقص بسيم كقص حده للغسل فكما لا يجوز بعد قضاء على الحصة أي أن يطعم العحر فكذلك لا يجوز نقص السيم وعود إلى حكم احتبابه فيه ، لأن يشترط لاشبه قبل العحر بحيث يسيم ثاب^٢ وقيل لا يجب ، لأن انقضاء التيمم باسوم لا يحصل إلا بعد تحققه وبعد بقاء التكليف لاستحالة تكليف المعامل^(٤) . ولا يحلو من قوة .

(١) التمهيد ٤ : ٣١٠ ، ٩٣٧ ، الوسائل ٧ : ٤٥ جواب ما سأل عنه صاحب ١٨ ج ١

(٢) ٢ ، ٣ قال به الكرعي في جامع المقاصد ١ : ٤

(٤) مجمع الفائدة والبرهان ٥ : ٤٨

وَلَوْ حَبَّ فَمَ عَمْرٍو لَعَلَّ فُضِعَ الْمَحْرُفُ الصَّوْمِ

قوله (وَلَوْ)^(١) حَبَّ فَمَ عَمْرٍو لَعَلَّ فُضِعَ الْمَحْرُفُ الصَّوْمِ
(صومه)

صدق من هذه المسألة ومن يعتمد بدءه على حذائه فروعاً بين العام
وخاص ، فإن يعتمد بدءه على عدم غسل ، وعدم بيه لعل نعم من
العم على عدمه لتحقيقه مع الدهول عن العمل

وقد قطع سبقت وغيره من من به حتى صحح على هذا الوجه بوجه
لنقصه ، وسبب عنه في معتبر به مع عدمه على به لا غسل سقط
عن يوم ويعود كمنع بدءه على حذائه^(٢) ، وهذه غير حذائه ، لأن عدم
ببه غسل نعم من اعلم على به لا غسل نعم يمكن الاستدلال عليه
بإطلاق بعض الروايات فمنع بدءه مع عدمه مع عدمه مع عدمه مع عدمه
حذائه من حذائه ، عن بي حذائه بسلام ، فإن سألته عن رجل
صام من هذه في شهر رمضان ، حذائه حذائه ثم سأل حتى يصح
معهم ، فإن به ذلك يوم وعنه قصده^(٣) .

« صححة الحسي ، عن بي حذائه بسلام به فإن في رجل
حذائه من حذائه من هذه ثم سأل معهم في شهر رمضان حتى
أصبح ، فإن « ثم صومه » بعينه « فطر في شهر رمضان وسعمر
به »^(٤) .

(١) في أصله « فطر »

(٢) المختار ٢ : ٦٧٢

(٣) تهذيب ٤ : ٦١٤ ، لسانه ٢ : ٨٦ ، الوسائل ٧ : ٤٢ ، باب ما يصح
به الصائم ٦٥ ح ٤

(٤) الكافي ٤ : ١١٥ ، الوسائل ٧ : ٢٠ ، باب ما يصح به بعد ثمانية ١٦ ح

ويؤكد بوي يعمل صح صومه ولو اشبه ثم دم دوا فأصبح سائ
فسد صومه وعليه قضاؤه .

ويسوجه عنه أن الظاهر من معنى تعبد اليوم بحرم على القضاء على
الاحتمالة فتنتهي الدلالة على وجوب غصاء في حال لدهول وبالجملة
فوجوب انقضاء في هذه بصورة غير واضح ككيفية بادرة

وعلم أن الشارح قدس سره - هل على أن لدمه لأولى بعد حصة
بما نصح مع بية عمل ، وإن ولا بد مع ذلك من حتماله لاشبه ، وإن
كان كمتعمد بقاء ، وشرط بعض لأصحاب مع ذلك عباد لاسه وإن كان
كمتعمد بقاء على لحسنه ، ولا بأس به ^(١) هذا كلامه رحمه الله وهو
مشكور جداً ، خصوصاً على قول بأن على لحسنه بما يجب لغيره ، مع أنه
لا معنى لتحريم يوم سقوط التكليف معه ، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) بالتحريم بالتحريم
به ولأحد في مقدمته وكيف كان فلا ريب في تحريم بحرم على ترك
الاعمال ، وأما معنى تحريم يوم بغير واضح ، خصوصاً مع اعياد لاسه
قبل طلوع الفجر .

قوله (ويؤكد بوي يعمل صح صومه ، ولو بيه ثم نام سائاً
فأصبح سائاً فسد صومه وعليه قضاؤه)

هذا مذهب لأصحاب لا علم فيه مخالف وبنى عليه روایات ، منها ما
رواه الشيخ في الصحيح ، عن معاوية بن عمار قال ، قلت لأبي عبد الله
عليه السلام أرحل يخب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر
رمضان ، قال : ليس عليه شيء ، قلت : فإنه سيقظ ثم نام حتى أصبح ،
قال : « فليقص ذلك اليوم عقوبة » ^(٢) .

فإن لشارح قدس سره وقد تقدم أن اليوم الأولى إنما تصح مع بحرم

(١) المسالك ١ ٧١

(٢) نهج ٤ ٢١٢ ٦١٥ ، لا مبصر ٢ ٨٧ ٢٧١ ، وسائل ٧ ٤١ بواب ما يمتد

عنه الصائم ١ ١٥ ح ١

ولو استمنى أو لمس امرأة فأنقى فسد صومه .

على غسل وركب الأستار وعتيقه ، فإذا نه بالشرط ثم شبه بغيره حرم عنه يومئذ ما كان عليه من غسل وعتيق الأستار ، لكن لو خاف فسد وأصبح قائماً وحسب عليه قضاء حصة^(١) حد كلامه رحمه الله

ويستكر حرامه في تحريم صومه لأنه ، عدم وضوح ما حرمه ، وإنما يستدل عنه بقوله عنه السلام ، فيقتضي ذلك يوم عتقوه^(٢) وعتقوه يومئذ نسب على فعل محرم ، وهو سب الأستار ضعيف ، فإن ترتب هذه العتوة على فعل لا يقتضي تحريمه ، وأصح ما جاء في تحريمه ، بل ولأنه نصاً ، بل سرت عنهما نصاً ، كما جاء في كلامه في المنهي ، تمسكاً بمقتضى الأصل بسببه من معارض^(٣)

قوله (١٠٠) منى ولو مرة فأنقى فسد صومه)

حد الأستار ، حسب الإمامين غير جماع مع حصوله ، لا مطلق طه ، وإن كان محرماً نصاً ، لا لأنه لا سرت عنه حكم سوى الإمام وقد أجمع العلماء كافة على أن الاستمناء مفسد للصوم .

وبالإمامين سرفع عتق بمنى فسد صوم مضافاً هو وفي المعسر كونه كذلك^(٤) وهو ممكن ، خصوصاً إذا كانت المنصوبة محبة ولم يقصد بذلك الأستار ، إلا كان من عتقه ذلك ، وهذا على ذلك فسد الصوم بالاستمناء ، مضافاً إلى الإجماع ما روه شيخ في صحيحه ، عن عبد الرحمن بن حجاج ، عن سائب بن عبد الله عنه سلام عن أنس بن مالك أنه في شهر رمضان حتى سبي ، فسد صومه كسائر مثل ما على الذي يجماع^(٥) .

(١) المالك ١ ٧١

(٢) المنهي ٢ ٧١

(٣) سعد ٢ ٦٧٠

(٤) سديد ١ ٣٠٦ ٩١ - مسند ٢ ٢٤٦ ١ - سبيل ٦ ٢٠ - يوم ما يمت

عن عثمان بن

وكذا لو نظر في امرأة فأمسى على الأصغر ، أو استمع فأمسى ، وحققه
بأحمد حائره ، وبالشافعي محرمه ، ويسند بها الصوم على تردد

قوله (وكذا لو نظر في امرأة فأمسى على الأصغر ، أو سمع
فأمسى)

أي وكذا لا يقصد صومه ، وقد حدد ذلك في المسألة ، وقد استبح
في المسألة من نظر في ما لا يحل به سيوف فأمسى فعليه قضاء ، وإن
كان نظره إلى من يحل فأمسى به بكن عليه شيء ، (وقد استبح)
صحي ، أي حدث ، صومه ، فإن فأمسى فعليه قضاء^(١)

وأصح ما حدث غير مقصد ، لا بد له من عذره لإمساك ذلك وقعه
عند قصد به من حصول الإمساك ، وكذا يجوز في سجن أو يرتكبه
الإبرال .

قوله (، يحتمل بأحمد حائره ، وبالشافعي محرمه ، يقصد بها
الصوم على تردد)

حيث لأصحاب في حكمه حقيقته في الصوم ، فقد جحد بها بقوله
صوم ، وظن^(٢) ، وقد عني من ما به ، ولا يجوز مضايقة من يحسن
وقال من جحد بسحب مضايقة لأصحاب من تحمله ، لأنها تصل إلى
الحواف^(٣) ، وسند ذلك في أحمد بن محمد بن مغيرة مصنف وحدث بها
المصنف حاصه^(٤) ، وقد شبح في حمله من كسه^(٥) ، وإن شرب^(٦) ، يحرم

(١) مسند ٢٠٢

(٢) الكافي في الفقه ، ١٨٣

(٣) المقنع ٥٤

(٤) حكاة عهده في المختلف ٢٢١

(٥) المحنف ٢٢١

(٦) الأسبصار ٢ ، ٨٤ ، والتهذيب ١٥٦

(٧) الرثر ٨٨

مسألتان -

الأولى كل ما ذكرناه به يقسم الضيم إلى مقسدين وقع عند

أصح علامة في مختلفه على ذلك مقسدين مقصود بأنه قد وصل
في خوفه مقصود مقسود ما لا ينعقد إلا في لا عند ، وثبوت
عنه إسلامه عند ثم لا يجوز له - بعضه - وتعين بحكم على
بوصف منه - منه فلكل من مقصود ولاحتسابه في هو بعضه معصوم
مادة ، وثبوت حد مقصود بوجوب عدم الآخر ، وثبوت بوجوب عدم مقصود
عند ثبوت لا احتساب بوجوب مقصود وهو صحيح ضعيف

أما الأولى فلا بد من مع ، في بحتة لا يقبل في المقصود ، ولا
إلى موضوع لا عند ، كما ذكره في مقصود

وما ينبغي فلا بد يقص معصوم بما هو حور لا احتساب لا يقص
الاحتساب ، ولا بد من ذلك مقصود مقصود عند حور لا عند حصوله
وإن كان محرماً كما هو واضح .

ولا ينبغي أن ينعقد في تحرره ، ولا يقصد يقصده ، في خوف من
حرج وخوف ، ولا يقصر به من وخوف في الأمر ، والأصل ، وما روه الشيخ
في الصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال
سأله عن عصاة نسكي به يقص فيه بدوء ، قال لا بأس به " ١٣

وقيل - ذلك مقسود مقصود وهو ضعيف

قوله (وهو مسائل) الأولى كل ما ذكرناه به يقسم الضيم

١ - صحيح ٢٧

(٢) المعتر ٢ ٦٧٩

(٣) سديد ٢ ٢٥٨ ١٦٤ ، رواه ١ - في حديثه حديث ٢٢ ح

(٤) قاله أبو الصلاح في الكافي في الفقه ١٨٣

سواء كان عالماً أو جاهلاً .

إنما يقصد به إذا وقع عمدٌ ، سواء كان عالماً أو جاهلاً على مَرَدِّهِ في
الجاهل .

مَرَدُّه بعدم هدف قصد . وحظره به عمد محض من غير قصد كونه
لشيء مفسد ، بل لخير . وعدم سدي به حل من غير قصد ، وبحول دلت
على محتمل أن يكون مَرَدُّه به أكثر حكمه صامداً ، فتبين جهله في المَرَدِّ به
سبب نصيب

وقول مصنف سواء كان عديلاً أو جاهلاً ، يريد به عدم استحكام
الجاهل به ما بعدم عدم فلا ريب في قصد صومه مدك . «إدراك
خلاف في الجاهل ، فذهب لأكثر من قصد صومه كعدم وفاء من
بدرين أو جامع ، فقد جهلا بالحكمة فلا يجب عليه شيء ، وبحود
أن شيخ في موضع من جهل به^(١) ، وإطلاق كلامهم يقتضي سقوط قصد
و كفاية ، وحسنه في مسأله ، بخلاف الجاهل بالسي^(٢)

وقول مصنف في عمد ، و سدي بقول عدي في قصد صومه ، وبحود
قصد دون كفاية^(٣) ، وفي هذه يقول ذهب أكثر محققين وهو
المعتمد .

« على حكمه لأن إطلاق الأمر بقصد ، عدم عروض أحد لأسباب
مقتضية لفساد الأداء ، فإنه يتناول العالم والجاهل

« على سبوط كفاية بمقتضى الأصل وما روى شيخ ، عن
رواه في نص ، فلا سبب في جعله عليه سلام عن رجل في أهله في

(١) الرائر ٨٨

(٢) حفيد ٢٨

(٣) المنتهى ٢ ٥٦٩

(٤) المصير ٢ ٦٦٢

ولو كان سهواً يُفسد ، سواء كان نسيوه واجباً أو دبر

وأما السروية فهي من كدبت لا تسع مرتبة تصحيح لكنها معتبرة
الإسناد ، إذ ليس في صحتها من حد يوقف في شأنه سوى على من الحسن من
فصال ، وقال الحاشي : به كان فقه أصحاب النكوة ، ووجهه ، وثقتهم ،
وعرفهم بحدث . « مسبوخ فانه فيه . سمع منه سن كثير ومنه يفتونه
على به فيه ولا ما يشبهه ، وفي ما يرون عن ضعيف

ويمكن أن يسند على حد يحد بحد يكون صادق عليه السلام في
صحيحه عند الصمد بن بشر بوردته في سنن فميص في حبان لإحرام
« أي رجل ركب امرأته فلا شيء عليه »^٢ وعبر ذلك من لعدم
المصنعة لعدم الجاهل

قوله (ولو كان سهواً يُفسد ، سواء كان نسيوه واجباً أو دبر)
تدبياً .

المراد بالسهو ما سبب نسيه ، فإن في نسيه ولا خلاف من
علمنا في ما سبب لا يفسد صومه ولا يجب عليه قضاء ولا كفره فعل
مقطر ماسياً

وبدأ عليه رويات . منها : « ما أكلت في صحيح ، عن الحنفي ،
عن أبي عبد الله عليه السلام : به مثل عن حل شيء فاكل وشرب ثم
ذكر ، قال : « لا يفطر ، بما هو شيء »^٣ به الله عز وجل ففته صومه »^٤

وما روي شيخ في الصحيح ، عن محمد بن حسن ، عن أبي جعفر
عليه السلام ، قال : « كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : من صام فسي

(١) رجال الحاشي ٢٥٧/٢٧٦

(٢) التهذيب ٥ ٢٣٩/٧٢ ، الوسائل ٩ ١٢٥ أبواب تروك الإحرام ب ٤٥ ح ٣

(٣) الصغير ٢ ٥٧٧

(٤) الكافي ٤ ١/١٠١ ، الوسائل ٧ ٢٣ أبواب ما يملك عنه الصائم م ٩ ح ١

لأن العمل بالمتنبي في حصر عملاً لا بد من العمل بالمقتضي فيما
عده

وقال الشيخ في حصره بعد صومه لأنه مع سبعة يحل العمل
فيصدق عليه أنه من مقتضى حصر فوجب عليه قضاء^(١) ، وهو حصر
ضعيف (إذ ليس لمضطر اختيار)^(٢) .

بعم يمكن الاستدلال على هذا القول بعدم كون إيجاب
ذلك الأمور مخصوصة بمقتضى مقتضى يمكن في إيجاب الصوم على وجه
يتناول المكرة نظر .

وفي معنى الإكراه لاقتدار في يوم يجب صومه لله ، و سائر
لغروب لآخر ذلك ويكتفى في حصره من حصر

وربما صهر من عده سبعة ب ذلك ما سيجر عند خوف سب^(٣)
وبدفعه إطلاق لآخر صومه لله مع ضرورة ، كونه عليه السلام في
حسنة رارة : أنه في كل ضرورة ، وصاحبها أعلم بها حصر لله
وفي حسنة اتصال ، فإنه في كل شيء مضطر لله من ذلك فقد حله
الله^(٤) .

قال الشيخ محمد بن مبرك : حيث سيجر لاقتصر الأمر ، وأنه يجب
لاقتصر على ما يدفع به حاجته ، فهو رده عنه كغيره ، وأنه لا يتأدب

(١) المعتبر ٢ ، ٦٦٢

(٢) مسرود ٢٧٣

(٣) من ما من يوجب في صوم ، (١٠٠ ، ١٠١) ، لا يسع به عمل صادر عن إحصاء
على هذا وجه مقتضى صوم من هذا معنى : وكيف حصر سبلاً
رأى ، الله عز وجل ٧٢

(٤) الكافي ٢ ، ٢١٩ ، ١٣ ، مسائل ١ ، ٢٦٩ ، باب الله ، عبيد ٢٥٥ ح

(٦) كافي ٢ ، ٢٢ ، ١٨ ، محاب ٢٩ ، ٣٠٨ ، مسند ١ ، ٢٦٩ ، باب الأمر والهي
ب ٢٥ ح ٢ ، وفيها وفي جميع السج - يضطر بذلك مضطر .

الثانية : لا بأس بمضغ حنظل ، ومضغ الطعام لنصبي ، ورق الطائر ، ودوق المرق ،

بالأكل فشرب معه أو بالعكس^(١) .

ولا بأس في وجوب الانقصار على ما سادى به الضرورة نعم يمكن استيفائه في وجوب تكفاره بالردة على ما ذهب إليه صاحب من كون النسيء على وجه لا كره مقصد بصوم^(٢) ، لأن تكفاره يحصل به يحصل به بقصر ونقصه به الصوم ، وما حصل به انقصاره كان مباحاً فلا يتعلق به التكفاره ، وما رد عنه لم يفسد أنه يستد فلا يتعلق به تكفاره ، وبما كان محرماً وبسحقه بفساد الخلاء في ذلك إن شاء الله تعالى^(٣) .

قوله (الثانية ، لا بأس بمضغ حنظل ، ومضغ الطعام لنصبي ، ورق الطائر ، ودوق المرق)

من عني ذلك مقصود أبي الأصل وهو عليه السلام : لا يصير نصائم ما صبح إذا حنت ربح حصار الطعام واشربا ونساء ولا زينة^(٤) .
روى عن أبيه ما روى الشيخ في الصحيح . عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام : لا بأس بالمرأة لصائمة المضغ المرق فتدق بمرق تنظر إليه فقال « لا بأس » قال وسئل عن المرأة تكون بها نصبي وهي صائمة فمتنع بحر وطعمه ، قال : لا بأس ، ونظر بها كان لها^(٥) .

وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) سنن أبي داود ١٠٠

(٢) المسالك ١ - ٧١

(٣) في ص ٨١

(٤) التهذيب ٣ ٦٧ ٢٧٦ ، تهذيب ٤ ٣١٨ ٩٧١ ، لا انقصار ٢ ٢٤٤ ٨ ، مسند ٧

١٨ أبواب ما يملك عنه الصائم ب ١ ح ١

(٥) التهذيب ٤ ٣١٢ ٩٤٢ ، لا انقصار ٢ ٣٠٨ ٩ ، مسند ٧ ٧٤ ، أبواب ما يملك

عن الصائم ب ٣٧ ح ١ وص ٧٦ ب ٢٨ ح ١

المفصل الثاني فيما يترتب على ذلك ، وفيه مسائل

الأولى نجس مع القضاء ككثرة سعة شيء الأكل وشرب

استاك حصانك بماء واحد يرضى بحد صعيد ^(١) فإن « لا بأس به »

أصح ابن أبي عقيل ^(٢) ما روه كسبي في حسن ، عن الحسن ،
عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن حصانك بماء ، قال
« لا بأس به » ، وقال : لا يستاك بسواك وطب ^(٣) .

وفي الحسن عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه
كره لخصم أن يستاك بسواك طب ، وإن « لا يضر » من سواك بماء ثم
ينقصه حتى لا يبقى فيه شيء ^(٤) .

وفي السنن عن عبد بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في
الخصائم يرضى صرجه ، قال : لا ، ولا يدمي فيه ، ولا يثاب يعود
رطب ^(٥) .

ولا بأس بصغير أبي ما يصفته هذه ابواب ، لأن رويته ابن مسان
مصدقته ، ورويه لحسن عن صرجه في انشاء كراهة صرجه بالرجل ، لأن
بني البأس لا ينافي الكراهة .

وقال الشيخ في التهذيب ، كراهة في هذه لأخبار إنما توجهت إلى
من لا يصف نفسه فيصير ما يخص في فيه من رضوه أعود ، فأما من يتمكن
من حفظ نفسه فلا بأس باستعماله على كل حال ^(٦) .

قوله (الأولى ، نجس مع القضاء الكفارة بسعة أشياء الأكل

(١) التهذيب ٤ : ٢٦٢ ٦٨٢ لا يضر ٢ : ٢٩١ ٩ : مسائل ٧ : ٥٨ أبواب ما يصف
عنه صانعه ٢٨ - ٣

(٢) حكاة عنه في المختلف - ٢٢٣

(٣) الكافي ٤ : ١١٢ ٢ : مسائل ٧ : ٥٩ أبواب ما يصف عنه الخصائم ٢٨ ح ١١

(٤) تهذيب ٤ : ١١٢ ٣ : مسائل ٧ : ٥٩ أبواب ما يصف عنه الخصائم ٢٨ ح ١١

(٥) الكافي ٤ : ١١٢ ٤ : مسائل ٧ : ٥٩ أبواب ما يصف عنه الخصائم ٢٨ ح ٢

(٦) التهذيب ٤ : ٢٦٣

المعتد وقعه ، و حتى يعيب اجتماعه في قبل سواء و شرب
وتعمد البقاء على الحياة حتى يطلع المحر .

والشرب ، المعتاد وغيره) .

أما وجوب نضء ، والخدرة ، أكل المعتاد وشربه فموضع وفاق بين
مستبين ، وإيضا ، خلاف في غير المعتاد ، فذهب الأكثر إلى أنه كذلك
وقيل به لا يقصد الصوم ، وقيل إنه موجب بنضء خاصه ^(١)
و لأصح وجوب نضء ، و خدرة ينطبق الأكل ، شرب للمعتاد وغيره ،
لأنه لا يقصد عليه ذلك و لأصح به عدم موجب بالخدرة ، بل لا بعد كونه
غير مفسد للصوم كما بيناه فيما سبق ^(٢) .

قوله (، جماع حتى يعيب حششه في قبل المرأة و غيرها)

لا خلاف بين علماء الإسلام في وجوب نضء ، و خدرة بالوضوء في
الشرب ، وإيضا ، خلاف في عدم ، و لأصح منها ، به تفصيل ، سواء جماع
لكل منهما ، وهو صراط الوجوب
و ما يذكر بمصنف فمما يوجب نضء ، و خدرة وطء بعلام ولدانه ،
لأن يظهر من كلامه فمما سببه عدم مقصد بالصوم ، حيث جعل المقصد
بالأوجب العمل ، و حج في باب العمل عدم وجوبه

قوله (وتعمد بقاء على الحياة حتى يطلع المحر)

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وامتد به ما رواه الشيخ ، عن
ابي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أحب في شهر رمضان
بالليل ثم ترك العمل حتى أصبح ، قال : لا يعق رقة ، أو يصوم

(١) قال به المرتضى في العمل : ٩٠

(٢) عنه مرتضى ع : ٩٠ في جمل العلم والعمل : ٩٠

(٣) في ص ٤٣

والاستثناء . . وإيصال العار إلى الخلق .

في بحث عنه خصه وكفاه . ويستدر عليه في المعسر أنه مع لعمر
عني بذلك الأعراس سقط عسر يوم يعود كالمعمد بقاء عني الحجة^(١)

ويشكك بانه لا يدر من بقاء به عسر بحق عسر عني ترك
الإعراس . نحو : يهون عن كبر مهمل ، وسعي قطع سقوط بكفاره عني
هذا التقدير .

قوله : (والاستثناء) .

مرد به صب لإساءة غير صحيح مع حصوله ولا خلاف في أن ذلك
موجب لنقصه وإكفاده . ومن عني به روي . منها ما رواه الشيخ في
تصحیح ، عن عبد - حمزة بن حمزة - قال : سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يفت بغيره في شهر رمضان حتى يمضي ، قال : عني
من الكفارة مثل ما على الذي يجمع^(٢) .

قوله : (وإيصال العار إلى الخلق) .

ما حثاه مصنف من وجوب خصه وإكفاره بذلك أحد لأقوال في
المسألة ، بوجه سبب من جعفر ضروري قال ، سمعته يقول : « إذا
مصمض مصمض في رمضان ، أو شرب معمدا ، أو شرب راحة عبيطه ، أو
كسب بيت فدخل فيه وحنقه عار فعمه خصه صوم شهرين متتابعين ، فإن
حدث فطر له من ذلك شرب وسكاج^٣ وهذه ثروبه صنعته أسد
بجيلة يروي ويقتل . مبروكه صاهر من حيث قصائي ترك بكفاره على
مجرد المصمض ولا استباق بوجه راحة العبيطة ولا قتل به

(١) المعسر ٢ : ٦٧٢

(٢) حديث ١ : ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦

الثانية : لا تحب تكفاره إلا في صوم رمضان ، وقصائمه بعد
الربوب ، ولقد المعنى ، وفي صوم الاعتكاف إذا وجب

وحكى شيخ في مسنده عن بعض أصحاب قولنا أن ذلك لا يوجب
الكفاره ، وإنما يوجب قضاء حصة ، وخبره من إدريس ، قال : لأن
الأصل : أنه لمعه من كفارة ، وليس صحاب في ذلك خلاف ، ولقضاء جميع
عليه^١ ، وهو حديث ، فعند إحصاء عمى وجوب لكنه غير ثابت ، وقد تقدم
الكلام في ذلك .

قوله (الثانية) ، لا تحب الكفاره إلا في صوم شهر رمضان ،
وقصائمه بعد الربوب ، وسدر بعض ، وفي صوم الاعتكاف إذا وجب)

ما وجوب تكفاره في صوم شهر رمضان وسدر البعض وما في معناه
وصوم الاعتكاف بوجوب فلا خلاف فيه بين الأصحاب ، وإنما الخلاف في
وجوبها في قضاء رمضان ، فذهب لأكثر إبي وجوب

وقال من أبي عمير من حقه و كل يوميات في قضاء شهر رمضان
وصوم كفاره وسدر فقد تم وعنه قضاء ، ولا كفاره عليه ، وأصله^٢

أصح لموجبها ، وقد نسخ ، عن يزيد محلي ، عن أبي جعفر
عليه سلام في رجل من أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان ، قال : إن
كان أبي أهله قبل الربوب ولا شيء عليه ، لا يوم مكن يوم ، وإن كان من أهله
بعد الربوب قال عليه : تصدق على عشرة مساكين^٣

وفي الصحيحين عن هشام بن سالم قال ، قلت لأبي عبد الله

(١) مسند ٢٧

(٢) -

(٣) - في نسخة ٢٢

٤ - في نسخة ٢٦ - في نسخة ٢٧ - في نسخة ٢٨ - في نسخة ٢٩ - في نسخة ٣٠ - في نسخة ٣١ - في نسخة ٣٢ - في نسخة ٣٣ - في نسخة ٣٤ - في نسخة ٣٥ - في نسخة ٣٦ - في نسخة ٣٧ - في نسخة ٣٨ - في نسخة ٣٩ - في نسخة ٤٠ - في نسخة ٤١ - في نسخة ٤٢ - في نسخة ٤٣ - في نسخة ٤٤ - في نسخة ٤٥ - في نسخة ٤٦ - في نسخة ٤٧ - في نسخة ٤٨ - في نسخة ٤٩ - في نسخة ٥٠ - في نسخة ٥١ - في نسخة ٥٢ - في نسخة ٥٣ - في نسخة ٥٤ - في نسخة ٥٥ - في نسخة ٥٦ - في نسخة ٥٧ - في نسخة ٥٨ - في نسخة ٥٩ - في نسخة ٦٠ - في نسخة ٦١ - في نسخة ٦٢ - في نسخة ٦٣ - في نسخة ٦٤ - في نسخة ٦٥ - في نسخة ٦٦ - في نسخة ٦٧ - في نسخة ٦٨ - في نسخة ٦٩ - في نسخة ٧٠ - في نسخة ٧١ - في نسخة ٧٢ - في نسخة ٧٣ - في نسخة ٧٤ - في نسخة ٧٥ - في نسخة ٧٦ - في نسخة ٧٧ - في نسخة ٧٨ - في نسخة ٧٩ - في نسخة ٨٠ - في نسخة ٨١ - في نسخة ٨٢ - في نسخة ٨٣ - في نسخة ٨٤ - في نسخة ٨٥ - في نسخة ٨٦ - في نسخة ٨٧ - في نسخة ٨٨ - في نسخة ٨٩ - في نسخة ٩٠ - في نسخة ٩١ - في نسخة ٩٢ - في نسخة ٩٣ - في نسخة ٩٤ - في نسخة ٩٥ - في نسخة ٩٦ - في نسخة ٩٧ - في نسخة ٩٨ - في نسخة ٩٩ - في نسخة ١٠٠

وما عدده لا يحب فيه الكفارة . مثل صوم كفارات ، وندر غير
المعنى ، وندوب ، وندر قد صوم

تفريع من كل ما فصل فساد صومه في قصر عدمه عند صومه

ما رآه من ور ، قد ساء وليس عنه شيء ، لا قضاء ذلك يوم سدي
أراد أن يقصيه^(١) . وهذه الرواية ضعيفة السند بإشتماله على جماعة من
المطحية

وحيات عنها . سح في الاستصار من نوحه في قوله عنه اسلام ، من
عليه شيء ، من يحمله على أنه من عنه شيء من العتبات ، لأن من فطر في
هذا اليوم لا يسحق عتبات وندر فطر بعد إرواء وندر لرمه الكفارة حسب ما
قدمه^(٢) . وفي هذا حجب عرف بحج . لإفصار بعد إرواء فيبعد محامه
لوحج بكفارة

قوله (وما عدده لا يحب فيه الكفارة ، مثل صوم الكفارات ،
والندر غير محسن ، وندوب ، وندر قد صوم)

قد موضع . وفي من لأصحاب ، من في في انتهى به قول بعده
كفارة^(٣) . وقد فصل العلامة^(٤) ، غيره . على حور لإفصار في هذا النوع قبل
أرواء وندوب . وندر من يحرمه قطع كل وجب ، لعدم نهى عن بظار
محسن^(٥) وهو صعب

قوله (تفريع ، من كل ما فصل فساد صومه في فطر عدمه وقد

(١) التهذيب ٤ : ٣٨ ، ١٤٦ ، الاستصار ٢ : ٣٩٤ ، حور ٧ : ٦ ، وندر ٦ : ٢٩

الفاء ٢ : ٢٠٠ ، وندر حديث في ح ٢ : ٢٠٠ ، حور ٧ : ٦ ، وندر ٦ : ٢٩

ح ٤

(٢) الاستصار ٢ : ١٢٢

(٣) انتهى ٢ : ٥٧٦

(٤) انتهى ٢ : ٦٢٠ ، والتذكرة ١ : ٢٨٠

(٥) كالشيد الثاني في الروضة ٢ : ١١٩

(٦) قال به بن قدامة في المعنى ، ح ٣ : ٩٩ ، ح ٢ : ٩٩

وعنه قصص وفي وجوب كفارة برده ، ولأنه يوجب وجوب وجوب
حقيقه و كره كرهه أربع معه لا حرام بقصد صومه ، ولو حرم فافطر
وجوب بقصد على تردد ولا كفارة

لثالثة كفارة في مص صومه ، وصام شهرين
متتابعين ، أو صعد ستمسك ، غير في ذنوب ، وقيل بل هي على
أقرب وقيل حب لا فطر ، محرمات كذا في المحلل كذا ،
ولا أول أكثر

صومه وعنه قصص ، وفي وجوب الكفارة تردد ، ولأنه يوجب

قد من حمله في وجوب حكمه ، لأن سببه من لا يعلم حكمه
فمنه من المص ، سواء جهل حكمه به أو كما هو جهل به بحريمه الأكل
مقتضا ، أو شحبه من عنه ذنوب ولكن جهل بحريمه سواء المحرم كتمسأله
المشروعة ، فبده جهل بحريمه سواء من فطر سببه أو من عنه تحريمه أصلي
لأنه ، وقد تقدم كلام في حكم جهل بحكمه ، ولأصغر وجوب قصص
عنه وجوب كفارة

قوله (ولو وجب في حقيقه و كرهه أربع ، كرهه أربع معه لا اختيار لم
يقتض صومه ، ولو وجب فافطر وجوب قصص ، على تردد ولا كفارة)

قد تقدم كلام في هذه مسألة ، بل وجوب سقوط قصص في
الموضوع لا يحرم من فطر ، ولا كفارة فمسه في المصعين قصص

قوله (ثالثة ، كثرة في مص صومه ، أو صام
شهرين متتابعين ، أو صعد ستمسك ، محرمه في ذنوب ، وقيل بل
هي على أقرب ، وقيل حب لا فطر ، محرمات ثلاث كفارات
وبالمحلل كفارة ، والأول أكثر)

القبول بسحر بين لأتوع الثلاثة لشبح - رحمه الله في حمله من
كبه^(١) ، والمقصي في أحد قومه^(٢) ، في الإصلاح^(٣) ، وسائر^(٤) ، ومن
إدريس^(٥) ، وغيرهم^(٦)

و يقول بأنها مرتبه ، اعلم ثم انصبيه به لأصعب لأن في عقيل^(٧) ،
وحكاه بمصنف في سحر عن سمرقاني في حد قومه^(٨)

و يقول بالتفصيل ووجوب ثلاث لأصعب محرم كارت وكل من
غير ، ولو حدة على سبيل سحر بالإفطار بمحليل لأن ما يوه^(٩) ، رحمه الله -
فمن لا يحضره بقية^(١٠) ، وشيخ في كتي لأحد^(١١) ، وسعيد لأول

بما ما واه شبح في الصحيح ، عن عمه الله بن سنان ، عن أبي
عبد الله عليه السلام في رجل قصر في شهر رمضان معمد يوماً واحداً من
غير عذر ، فإن اعتق نفسه ، وبصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين
مسكيت ، فإن به قدر تصدق به صديق^(١٢) وهي نص في محسوب

وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله

(١) بيه ١٤ وجمعه ٢٦ ، محبب معمد بن سنان ٢٢

(٢) لأتعار ٦٩

(٣) الكافي في الفقه ١٨٣

(٤) المراسم ١٨٧

(٥) بن ٩٤

(٦) كان مره في عمه حدة بنجب ١ ، حلال في سنان ٢١٩ ، الشهيد

الثاني في الروضة ٢ ١٢٠

(٧) حكاه عنه في مختلف ٢٢٠

(٨) محبب ٢ ٦١٢

(٩) عمه ٢ ٧٢

(١٠) محبب ٤ ٢٠ ، لأتعار ٣ ٩٠ ، ٩٧

(١١) محبب ٤ ٢٠ ، لأتعار ٢ ٩٥ ، سنان ٦ ٧٨ ، بن سنان ٢٠

عنه الصائم ٨ ح ١

الرابعة : د فطر رمضان بدر صومه على النعيس كان عليه القضاء وكفارة كبرى محيرة ، وفي كفارة نفس ، والأوب أصهر

وفاء في جعفر بعد دود روه عند اسلام الهروي إلى هذه الرواية لم يظهر العمل بها بين الأصحاب صهر سوجب عمل بها ، وربما حمدها على الاستحباب لتكون أكد في ترجيحها

قوله (الأربعة ، د فطر رمضان بدر صومه على النعيس كان عليه قضاء وكفارة كبرى محيرة ، وفي كفارة نفس ، والأوب أصهر)

ما وجوب القضاء لمقطوعه في كلام لأصحاب ويدل عليه ما روه شيخ في الصحيح ، عن علي بن مهزيار أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام ما سدي ، رجل بدر أن يصوم يوم من جمعة دائماً بقي ، فوفق ذلك يوم يوم عند فطر و صحن أو يوم جمعة أو يوم الشرب أو صبرا ، مرص ، هل عليه صوم ذلك اليوم و قضاء أو كتب يصنع يا سدي ؟ فكتب إليه « قد وضع الله عسماً في هذه الأيام كتب ، ويصوم يوماً بدر يوم ، شاء الله »^١ ويمكن صدقته في هذه الرواية من حيث أحتل باشتغالها على ما جمع لأصحاب على خلافه من تحريم صوم يوم الجمعة فصاعداً ذلك عن أن تكون حجة

وما وجوب لكفارة فلا خلاف فيه بين الأصحاب ، وربما اختلف في قدرها ، فذهب لأكثرهم إلى أنها كفارة كبرى محيرة ، وذهب من يسوية^٢ ومصنف في السابع^٣ إلى أنها كفارة نفس ، وهي عتق رقبة أو إعطاء عشرة

١ المعجم ٢ : ٦٠٨

(٢) السديد ٨ : ٣٠٤ ، ٣٥ ، لا يصر ٢ : ١٠٦ ، ٣٢٨ ، وسائل ٧ : ١٣٩ ، نوات من

يصح منه الصوم ١٠ ج ٢

(٣) الفقه ٣ : ٢٣٢

(٤) المختصر النافع . ٣٠٨

مساكين أو كسوبيهم ، ومع لعجز قضاء ثلاثة أيام^(١) ، وهو المعمد

١ - تمتعت بمقتضى الأصل وما روي من بطلانه في التصحيح ، عن
حنيفي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سبعة عن رجل جعل عنه
نذر ولا يسميه ، قال : إن سميت فهو ما سميت ، وإن لم تسم شيئاً فهو
شيء ، فإن قلت لله عليّ كفارة يمين^(٢) .

ويؤيده ما روي في التصحيح ، عن عيسى ، وهو راجع ، قال : كتب
بدر مولى إدريس ، سيدى بنى نذر من صوم كل سنة ، ثم صومه
ما يدرى من تكفيره ، فكيف كفرته ، لا تحركه ، لا من عتق ، وليس بمسك
صومه في سفر ولا عرض ، لا يكف بكتب دينك ، وإن كنت فطرت فيه من
غير عتق فصديق بعدد كل يوم سبعة مساكين^(٣) .

ومضمون هذه الرواية غير متطابق في جميع الآراء فإن سبعة ،
عشرة^(٤) ، فكل من بعض أفراد كفارة يمين ، ومن شبهه - رحمه الله - في دين
الكتاب مثل ميثاق الأحبار ، وقاؤه بمضمونهم ، وعن بعض سبعة وقع في
التهذيب سهواً .

احتج القائلون بأنها كبرى مخيرة بما روي في صحيح عن عبد الله بن
عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : من جعل لله عهداً لا يركب
محرمات فركبه - قال ولا علمه إلا قال - فبعض رقبته ، أو يصوم شهرين ، أو
يبتلع سبعين مسكاً^(٥) .

(١) المختصر النافع ٢٠٨

(٢) القم ٣ ٢٣٠ ١٨٦ ، راجع ١٦ ٢٢٢ ، راجع في العهد ٣ ج ٥

(٣) التهذيب ٤ ٢٨٦ ١٦٧ ج ٨ ٣١٠ ٣٤ ، لا يستصير ٢ ٢ ٣٣١

و ٢٥ ٤٠٨ ، المسائل ٧ ٢٦٦ ، نذر بنية الصوم الواجب ٧ ج ٤

(٤) مجمع ١٣٧

(٥) التهذيب ٨ ٣١٤ ١١٦٥ ، لا يمسك ٤ ١٨٨ ، مسائل ١٥ ٤٧٥ ، نذر

الكفارات به ٢٣ ج ٧

لحامسة كذب على الله وعلى رسوله وعلى لأئمة عليهم السلام

وعن خامسة من الفصل كتب إليه ب سيدي رحل بدر أن يصوم يوماً لله بعدى فوقع في ذلك يوم على هذه ما عليه من الكفارة^١ فأجابته : « يصوم يوماً بدل يوم وتحرير رقبة مؤمنة »^(١) .

وعن على بن مهزيار قال كنت إليه ب سيدي رحل بدر أن يصوم يوماً بعده فوقع في ذلك يوم على هذه ما عليه من الكفارة^٢ فكنت إليه : « يصوم يوماً بدل يوم وتحرير رقبة مؤمنة »^(٢) .

والحجوب ولا تسطع في سداً روي لأبني عمر مؤثوق ، بل ولا ممدوح ممدوح بعده ، وقال : من شابه هذه خامسة من الفصل مجهول ، وقال أشانه مقصوده وفي قريشها محمد بن جعفر البربر^٣ وهو غير مؤثوق أيضاً ، وقد هذا شانه لا يمكن سعه به في ثبات حكمه محذوف بالأصل

وإن قال ثرويس الأجيرين بما تضمنت الأمر تحرير لرقبة وهو غير معين إجماعاً ، فكيف يحمل تحرير به وس يوعى انكرى كذا يحمل تحرير به وبين طعام بعشرة مسكين وكسويهم كما تضمنه صحيحه انتهى . وقد أرويه لأبني فيمكن حملها على الاستحباب ، جمعاً بين الأدلة .

قوله (لحامسة ، الكذب على الله وعلى رسوله وعلى لأئمة

(١) التهذيب ٤ : ٢٨٦ ، ٨١ ، الاستبصار ٣ : ١٢٩ ، ٤٠٦ ، التوسيع ٧ : ٢٧٧ أبواب فيه

الصوم الواجب ب ٧ ح ٣

(٢) التهذيب ٤ : ٢٨٠ ، ١٦٦ ، الاستبصار ٤ : ١٢٩ ، ٤٠٦ ، التوسيع ٧ : ٢٧٧ أبواب فيه

صوم الواجب ب ٧ ح ١ ، وأوردتها في الكافي ٧ : ١٢/٤٥٦

(٣) في الأصل : وفي نسخ علي بن محمد بن جعفر البربر : وما أشبه كتب في المصادر هو صحيح عنه وجوده ، بذلك علي بن محمد بن جعفر ، الحديث ١٢ : ٣٢ ، وح ١٥

حرم على مصائم وعمره ، وإن تأكد في مصائم ، لكن لا يجب به قضاء ولا كفارة على الأشبه .

السادسة : لا تناس حرم على الأصهر ، ولا يجب به كفارة ولا قضاء ، وقيل : يجبان به ، والأول أشبه

حرم على مصائم وعمره ، وإن تأكد على مصائم لكن لا يجب به قضاء ولا كفارة على الأشبه .

قد نصه ١ لأصح أن ذلك غير مقيد بمصوم ٢ ، بخلاف ما هو موجب بالقضاء والكفارة بشيخ ٣ وحسبنا ، مسدود من رتبة ضعيفه مشتمه على ما أحيمه لأصحاب على بطلانه ، ومع ذلك فلا ٤ على ٥ ، كذا صرحنا ، لأنه وإن فيها ٦ والكفارة نفس الوضوء ، بقضاء ٧ ، ولا قضاء ٨ ، وجوب القضاء ، أما لزوم الكفارة فلا

لا يقال : إنه قد ثبت وجوب الكفارة على من قصر مفعول ، وهذا كذب مغلط كما هو المقدر ، فيثبت عليه الكفارة .

لا يقول احسان من معنى لا يقدر ٩ فساد نصوم ١٠ لأن ولنسب فكون حقيقه فيه ، وعطف إنما يحمل على حقيقه لا على محبته ١١ وبالجملة فهذه برودة ضعيفه جد فلا يمكن معونه في إثبات حكم مخالف للأصل .

قوله (السادسة ، لا تناس حرام على الأصهر ، ولا يجب به كفارة ولا قضاء ، وقيل : يجب به ، والأول أشبه)

لأصح ما أحتمله بمصنف . رحمه الله - من بحر من لا يناس وإنه لا

(١) في ص ٤٦

(٢) به ١٤ ، ومجموعه ١ ٢٧ ، وخلافه ١ ٤١١ ، والاقتصاد ٢٨٧

(٣) كافي ١ ٨٩ ، به ٤ ٣٠٣ ، ٢٩ ، ومجموعه ٧ ٢٠ ، نور على بصيرته

الصلوات ٢ ح ٢ ، وفيها ، بتفاوت بين .

السابعة لا بأس بحضه بالحمد على الأصح ، ويحرم المائع ،
ويحب به قضاء على الأصح

الثامنة من أحب ودم ناول للعسل ، ثم سه ثم دم كدلت ، ثم
اسه ودم ثلثه ناول حتى طبع الفجر ، لزمته بكفارة على قول مشهور ،
وفيه تردد .

يحب به قضاء ، لا كفارة . وقد تقدم الكلام في ذلك

قوله (سابعة) لا بأس بحقة بالحمد على الأصح ، ويحرم
المائع . ويحب به القضاء على الأصح)
أصح نحوه لا حقل مصف . وأنه لا يوجب قضاء ولا كفارة ، وقد
تقدم الكلام في ذلك أيضاً^(١) .

قوله (ثامنة) من أحب ودم ناول للعسل ، ثم اسه ثم دم
كدلت ، ثم سه ودم ثلثه ناول حتى طبع فجر لزمته بكفارة على قول
مشهور ، وفيه تردد) .

اقول لشخص^٢ وسامع^٣ . وسد عنه في التهذيب ما رواه
عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أحب في شهر
رمضان ما يبيح ثم برث العسل فعد حتى صبح ، قال : يعق رفته ، أو
يصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكاً ، قال : وقد . به حلق أو
لا أراه يدركه أبداً^(٤) .

(١) في ص ٤٨ .

(٢) في ص ٦٣ .

(٣) تقدم في صفح ٦٦ : وشيخ في حقه ١٥٤ . والخلاف ٤٠١ .

(٤) كسر بروج في معجم ١ : ١٩٢ . و من حمد في بسية (انجم العقيه) ٦٨٣ .

(٥) حديث ٤ : ٢١٢ ، ٦١٠ . لأصغر ٢ : ٨٧ ، ٢٦٢ . وسائل ٧ : ٤٣ . نواب ما يبيح

وعن سلف بن جعفر المبرورين ، عن نفسه ، قال : « إذا أحب
لرحل في شهر رمضان نزل فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ،
ولا يترك فصل يومه » (١) .

وعن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض موجهه ، قال : سألت عن
حلال رمضان ، قال : « قال : إذا حبس في شهر رمضان فلا يصح
يعسل ، ومن أحب في شهر رمضان فله حتى يتضح فعبه عن ربه ، ويقدم
ستين مسكينة وقضاء ذلك يوم ، ثم صامه ، ومن تركه بعد ١٠ أيام في
هذه الروايات مع تركها في صعب حيد دلالة على هذا بتفصيل بوجه

ما لأولى فلا يها ، إنما تضمنت معنى كفاً ، فمن بعد ترك لا عسل لا
بمن تكرر يومه على هذا الوجه .

وما شاة فلا يها مصنفه ، ليس حميد على حده تكر . اليوم يوصى من
حملها على حالة التعبد .

وأما رونه أشاة فلا يقتضيتها ترك كفاً : على من صبح في اليوم
الأولى ولا قبل به ، مع أنها ضعيفة جد بحيثنة مسائل ومسؤول ، ويمكن
حميد على من دام مع غيره على ترك لا عسل فله كنعمة أسماء على
الجنة .

ولأصح ما حذره المصنف في معبر ، وبعلامه في المصنف (٢) من
سقوط الكفارة مع تكرار اليوم دون لعسل ، يصح ناصدة الشراء ، وأن يوم
سابع ولا قصده في ترك عسل فلا عقوبة ، يد كفاً ، بما نزل على

(١) التهذيب ٤ : ٢١٢ ، ٦٧ ، لا يصرح ٢ : ٨٧ ، ٢٧٣ ، عسل ٧ : ٤٣ ، باب ما يعسل

عنه صام ٦ : ٣ ، وفيه : ولا يعسل حتى يضح فعبه . وهذه سقطه لوضوحه

(٢) التهذيب ٤ : ٢١٢ ، ٦٧ ، لا يصرح ٢ : ٨٧ ، ٢٧٤ ، نيسان ٧ : ٤٣ ، باب ما يعسل

عنه الصائم ١٦ : ٤

(٣) المعبر ٢ : ٦٧٤ ، والتمهي ٢ : ٥٧٧

لأسعة حب نصاء في نصيب لم حب استعنى بسعة فعل
المقطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة

التحريض والإثارة ، وليس أحدهما ثباتاً .

قوله (الساعة، يحب لصاء في ضوء واحد معين

ولم يفتقد - رحمه الله - في شعره هذا من حيث الوجوه والمعاني
لأن ما في شعره من هذا من حيث صياغة الشعر لا تشبه شعره قصيدته ، لأن القصيدة
تتمتع بمثل القصيدة بعد خروجها من فم الشاعر ، لا يمكن صوغها بعد ذلك بذكره
لأنه يفتقد ، فإن كان وجهه غير معصوم من هذا ولا يفتقد ، فإن كان
تتمتعاً فالبديل قصيدة (١) . وهو جيد .

وقد ذكر المصنف وغيره من حرم صيده بالآلة لانه من شهر
سجحت في قصده ، وعلى هذا فسجحت قصده في صدوقه حد هذه الأمور
التي ، وقد بحثت في غيره من وجوب بالآلة بما ثبت في الوجه
المعين كما ذكره المصنف رحمه الله .

قوله (فليس المصطفى كسائر المرسلين) مع ضرورة

جاء د ر من أصحاب ماء ينال ففعل محض ولم يرفع المحر مع
مقدرة على الحركات فصادف فعلة بهاء وحسب عنه انقصه دون الكثرة ، أما
سقوط كثره والأصل ووجه الفعل ، لا خلاف في حوار فعل محض مع
الطن حاصل من سصحاب نقه أمين ، بل مع شئت في طلوع محر
فتقى المقصي للمكثير

وَأَمَّا وَحُيُوتُ نُقْضَاءٍ فَسَوِيَّ عِنْدَ رَبِّكَ ، مِنْهَا مَنْ يَرُوهُ الشَّيْخُ فِي صَحِيحٍ ، عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِهِ سَنَدٌ عَنْ رَحِيلٍ

تسحر ثم حرج من بيته وقد طلع فجر ونسب فقال : « لم صومه ذلك ثم ليقصيه ، وإن تسحر في غير شهر رمضان بعد عحر فطر » ثم قال : « إن أبي كان ليلة يصلي وأن أكل وتصرف فقال : « لم جعفر فله أكل وشرب بعد الفجر ، فأمرني فأفطرت ذلك اليوم في غير شهر رمضان »^(١)

وفي الموثق عن سماعة بن مهران ، قال : سألت عن رجل أكل وشرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان فقال : « كان قام ففطر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرى الفجر فلت صومه ولا أعاده عليه ، وإن كان قام فأكل وشرب ثم نظر إلى الفجر فرأى أنه قد طلع فبسم صومه ويقضي يومه أحراً لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعادة »^(٢) .

ويستفاد من قول مصنف فعل المفطر قبل مرعاه ففجر ، انتهاء القضاء إذا تكرر ففطر بعد المرعاه ، أي بعد طر بقائه على الاستئذان إلى المرعاه ، وبدل عنه مصنف إلى لأصل وموثقه سماعة استقدمه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن معاوية بن عمار قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام أمر أحمره أن ينظر طلع الفجر لا يقول : لم بطني ، فأكل ثم نظر فأحذه قد طلع حين نظرت ، قال : « بسم يومه ويقضيه ، وما كنت تبي نظرت ما كان عليك قضاؤه »^(٣)

ويستفاد من اعتبار قيد المقدرة من ترك مراعاة مع عحر عينا فتكون قضاءً لله لا يجب عنه القضاء وهو كذلك ، للأصل ، واحتصاص

(١) التهذيب ٤ ٢٦٩ ٨١٢ ، الاستصار ٢ ١١٦ ٣٧٩ ، الوسائل ٧ ٨٣ أبواب ما يفتت

عنه الصائم ب ٤٥ ح ١ ، وأورد حيدر الحلبي في ص ٨٦ ب ٤٤ ح ١

(٢) تهذيب ٤ ٢٦٩ ٨١١ ، الاستصار ٢ ١١٦ ٣٧٨ ، الوسائل ٧ ٨٢ أبواب ما يفتت

عنه الصائم ب ٤٤ ح ٣

(٣) تهذيب ٤ ٢٦٩ ٨١٣ ، الوسائل ٧ ٨٤ أبواب ما يفتت عنه الصائم ب ٤٦ ح ١

وفيها يومك مثل يومه

وإذا فطر، حالاً، في من حرم أن يحترق يصنع، مع القدرة على عرفانه
ويكون طالعاً، ويرك عمل بقول المحترق يصنعه، وإذا فطر صفة كونه

روايات متقدمة لوجوب قضاء ما يقدر على إتمامه، فيبقى ما عده على
حكم الأصل.

وعلم أن مقتضى رواية الحنفية أن من ساءل المقصر في غير شهر
رمضان بعد صبح شجر قد صومه سواء كان صوم واجباً أو مندوباً، وسواء
كان لسؤال مع ساءل أو بغيره،^(١)، أدلت صريح العلامة وعروة ويسعي
تفسيده غير أن صاحب معين،^(٢) لم يعمد للأظهر مساواته لصوم رمضان في
الحكم.

قوله (وإذا فطر، حالاً، في من حرم أن يحترق لم يطلع مع
القدرة على عرفانه ويكون طالعاً).

سواء كان حرمه عروفاً أو محترقاً، قطع واحد به، أي ركن إليه
مع قدرة على معرفة وتركه، ثم فعل المقصر وسير صنوعه وقت اشتغال
وحب عده قضاء، دون تكفيره، ومعه يحكمس معصوم مما سبق

ويطلق بعبارة تفصيلى عدم خروج في المحترق بين الواحد والمعدد،
ويعتبر المحترق شجر على سقوط قضاء، ثم كان المحترق عدلين لأيهما
حجه شرعية^(٣)، وبني على شرح سائر، فإن ولا يحترق لا بغيره، لأنه فرض
فيه كون محترق واحد^(٤)، وهو كذلك

قوله (ويرك عمل بقول محترق يصنعه، وإذا فطر لطفه كونه)

إيضاح معصوف على قوله ويرك عمل، والمراد سائر كونه من
المقصر أن المحترق كذب في حواره، وقد قطع الأصحاب بوجوب القضاء على

(١) حقه ص ٩١

(٢) جامع المقاصد ١ ١٥٣

(٣) المسند ١٢

وتعمد القبيح ، ولو ذرعه لم يعط

لمؤخاة به ، ولو قوف على وجه من مرسه لا تكذب بحتو ، بل ولا على ما قوفه .

وفى لشهيد في بعض بحبيب به على هذا صاحب بين سوجه وطل ، بأن يرد من سوجه بريح حد يردون لا لامه : مسوية ، ومن اطل الرحيح لامه شرعية ، فهو مع مرسه على مستمسك ، لأن على بحتو لا يفسد لا يفسد فيه بل أساس مسرود له . بل مورد خصوص سقوط غضب ، مع حصول غير من سده شهيد وها ، كيف كان ولا امر في العبارة هي إذا كان الحكم واضح المأخذ

قوله (وتعمد قبيح ، ولو ذرعه به بقتل)

حلف لأصحاب في حكم عمده به ، بقصد بعد بقتل على به ذرعه . بل سده غير حده ثم بقتل ، فذهب شيخ ، كذا لأصحاب إلى به موجب انقضاء حصه . وان من بقتل به محرم ولا حده به قضاء ولا كدره . وحكى حيد . بقتل على بعض علامات كذا به موجب انقضاء وكفره . وعن بعضه به بقتل بقتل ولا بقتل ، وان وهو سده . وتعمد لأن

بل على سده ، كذا ، فثبت بقتل لأصل ، وعلى : خوب قضاء ما ، شيخ ثم صحيح ، عن يحيى ، عن أبي عبد الله عنه سلام ، أن بقتل بقتل بقتل ، ذلك سوء ، وان ذرعه من غير أن يتقياً فليثم صومه (٥) .

في أصل =

(٣) النهاية ١٥٥ ، والموطأ ٢٧٢٠١

(٣) السرر ٨٨

(٤) جمل العلم والمعل ٩١

١٠ - سده ٤ ، ٢٠٤ ، ١٩١ ، سده ٦ ، ٦١ ، بقتل بقتل بقتل ب ٢٩ - ٣

والحقنة بالمائع

وفي صحيح عبد الحسي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا
 شرب ماء من ماء من غير أن يشرب منه صومته »^(١)

وإذا شرب ماء من ماء من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 لا كفارة يمين ، من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 للأخبار الكثيرة .

وسواء شربه من غير أن يشرب منه صومته ، لا كفارة يمين ، لا كفارة يمين ،
 وسواء شربه من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 وسواء شربه من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،

جميع ما ذكرناه من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 الصوم من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 وهو شرب ماء من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 عنه السلام ، فإنه لا يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 والحجامة^(٢)

ووجوب كفارة يمين ، فإنه لا يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،
 أنه حثيث في مقداره ، فلا يكون مسجوداً ، وعن برويه لا يحمل على غير
 من ماء ، فإنه لا يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،

قوله : (والحقنة بالمائع)

مد يوجب الفشاء في ذلك ، لا يوجب فشاء ولا كفارة وإن
 كانت محرمة^(٣) .

١ - في صحيح عبد الحسي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا

الشائم ب ٢٩ ح ١

(٢) السرائر ٨٨

٣ - حديث : ١١ - وسواء شربه من غير أن يشرب منه صومته ، فإنه على وجوب كفارة يمين ،

عنه نصائمه ب ٢٦ ح ١١

٤ - ح ٢٣

ودخول ماء حلق مسرد ذوق مستعمل به تطهيره

قوله (ودخول ماء حلق مسرد ذوق المستعمل به للطهارة).

مسرد ذوق من دخول فمه ماء فاسده سهر . فان كان مسرد فعليه قضاء . وان كان مستعمل به تطهيره فلا شيء عليه فان في استوى وهذا مذهب جماعة . ومسرد عليه ثبوت في سبيل عن سماعة . فان وساه من رجل عثا بماء مستعمل به من غسل فدخل حلقه . فان عليه القضاء وإن كان في وضوء فلا بأس^(١) .

وإن شرب من ماء مستعمل في سهر . ففان يسقط شيء^(٢) . وإن مستعمل في غير وقت فربما يدخل ماء حلقه فعليه إعادته^(٣) .

وفيه - وليس يصح من حب مسد^(٤) . ماء - شحيح - رحمه الله . روى في صحيحه . عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في قضاء بوجوب الصلاة في حال جاء حلقه ففان . وان كان وضوءه بصلاته فربما لم يمس عليه شيء . وان كان وضوءه بصلاته ففان عليه القضاء^(٥) . روى عنه عن وجوب قضاء . دخول جاء بالحلق من وضوء سابقه . واستفاد منه وجوب القضاء . دخول من مستعمل به مسرد . ففان يصح في ذلك أن لا تكررة فلا تثبت إلا مع تعدد الأرداد قطعاً .

(١) المتن ٥٧٩ . ٢

(٢) الهدى ٢٧٢ . ٩٩ . ٧ . ١٠٠ . ١٠١ . ١٠٢ . ١٠٣ . ١٠٤ . ١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٠٨ . ١٠٩ . ١١٠ . ١١١ . ١١٢ . ١١٣ . ١١٤ . ١١٥ . ١١٦ . ١١٧ . ١١٨ . ١١٩ . ١٢٠ . ١٢١ . ١٢٢ . ١٢٣ . ١٢٤ . ١٢٥ . ١٢٦ . ١٢٧ . ١٢٨ . ١٢٩ . ١٣٠ . ١٣١ . ١٣٢ . ١٣٣ . ١٣٤ . ١٣٥ . ١٣٦ . ١٣٧ . ١٣٨ . ١٣٩ . ١٤٠ . ١٤١ . ١٤٢ . ١٤٣ . ١٤٤ . ١٤٥ . ١٤٦ . ١٤٧ . ١٤٨ . ١٤٩ . ١٥٠ . ١٥١ . ١٥٢ . ١٥٣ . ١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٦ . ١٥٧ . ١٥٨ . ١٥٩ . ١٦٠ . ١٦١ . ١٦٢ . ١٦٣ . ١٦٤ . ١٦٥ . ١٦٦ . ١٦٧ . ١٦٨ . ١٦٩ . ١٧٠ . ١٧١ . ١٧٢ . ١٧٣ . ١٧٤ . ١٧٥ . ١٧٦ . ١٧٧ . ١٧٨ . ١٧٩ . ١٨٠ . ١٨١ . ١٨٢ . ١٨٣ . ١٨٤ . ١٨٥ . ١٨٦ . ١٨٧ . ١٨٨ . ١٨٩ . ١٩٠ . ١٩١ . ١٩٢ . ١٩٣ . ١٩٤ . ١٩٥ . ١٩٦ . ١٩٧ . ١٩٨ . ١٩٩ . ٢٠٠ . ٢٠١ . ٢٠٢ . ٢٠٣ . ٢٠٤ . ٢٠٥ . ٢٠٦ . ٢٠٧ . ٢٠٨ . ٢٠٩ . ٢١٠ . ٢١١ . ٢١٢ . ٢١٣ . ٢١٤ . ٢١٥ . ٢١٦ . ٢١٧ . ٢١٨ . ٢١٩ . ٢٢٠ . ٢٢١ . ٢٢٢ . ٢٢٣ . ٢٢٤ . ٢٢٥ . ٢٢٦ . ٢٢٧ . ٢٢٨ . ٢٢٩ . ٢٣٠ . ٢٣١ . ٢٣٢ . ٢٣٣ . ٢٣٤ . ٢٣٥ . ٢٣٦ . ٢٣٧ . ٢٣٨ . ٢٣٩ . ٢٤٠ . ٢٤١ . ٢٤٢ . ٢٤٣ . ٢٤٤ . ٢٤٥ . ٢٤٦ . ٢٤٧ . ٢٤٨ . ٢٤٩ . ٢٥٠ . ٢٥١ . ٢٥٢ . ٢٥٣ . ٢٥٤ . ٢٥٥ . ٢٥٦ . ٢٥٧ . ٢٥٨ . ٢٥٩ . ٢٦٠ . ٢٦١ . ٢٦٢ . ٢٦٣ . ٢٦٤ . ٢٦٥ . ٢٦٦ . ٢٦٧ . ٢٦٨ . ٢٦٩ . ٢٧٠ . ٢٧١ . ٢٧٢ . ٢٧٣ . ٢٧٤ . ٢٧٥ . ٢٧٦ . ٢٧٧ . ٢٧٨ . ٢٧٩ . ٢٨٠ . ٢٨١ . ٢٨٢ . ٢٨٣ . ٢٨٤ . ٢٨٥ . ٢٨٦ . ٢٨٧ . ٢٨٨ . ٢٨٩ . ٢٩٠ . ٢٩١ . ٢٩٢ . ٢٩٣ . ٢٩٤ . ٢٩٥ . ٢٩٦ . ٢٩٧ . ٢٩٨ . ٢٩٩ . ٣٠٠ . ٣٠١ . ٣٠٢ . ٣٠٣ . ٣٠٤ . ٣٠٥ . ٣٠٦ . ٣٠٧ . ٣٠٨ . ٣٠٩ . ٣١٠ . ٣١١ . ٣١٢ . ٣١٣ . ٣١٤ . ٣١٥ . ٣١٦ . ٣١٧ . ٣١٨ . ٣١٩ . ٣٢٠ . ٣٢١ . ٣٢٢ . ٣٢٣ . ٣٢٤ . ٣٢٥ . ٣٢٦ . ٣٢٧ . ٣٢٨ . ٣٢٩ . ٣٣٠ . ٣٣١ . ٣٣٢ . ٣٣٣ . ٣٣٤ . ٣٣٥ . ٣٣٦ . ٣٣٧ . ٣٣٨ . ٣٣٩ . ٣٤٠ . ٣٤١ . ٣٤٢ . ٣٤٣ . ٣٤٤ . ٣٤٥ . ٣٤٦ . ٣٤٧ . ٣٤٨ . ٣٤٩ . ٣٥٠ . ٣٥١ . ٣٥٢ . ٣٥٣ . ٣٥٤ . ٣٥٥ . ٣٥٦ . ٣٥٧ . ٣٥٨ . ٣٥٩ . ٣٦٠ . ٣٦١ . ٣٦٢ . ٣٦٣ . ٣٦٤ . ٣٦٥ . ٣٦٦ . ٣٦٧ . ٣٦٨ . ٣٦٩ . ٣٧٠ . ٣٧١ . ٣٧٢ . ٣٧٣ . ٣٧٤ . ٣٧٥ . ٣٧٦ . ٣٧٧ . ٣٧٨ . ٣٧٩ . ٣٨٠ . ٣٨١ . ٣٨٢ . ٣٨٣ . ٣٨٤ . ٣٨٥ . ٣٨٦ . ٣٨٧ . ٣٨٨ . ٣٨٩ . ٣٩٠ . ٣٩١ . ٣٩٢ . ٣٩٣ . ٣٩٤ . ٣٩٥ . ٣٩٦ . ٣٩٧ . ٣٩٨ . ٣٩٩ . ٤٠٠ . ٤٠١ . ٤٠٢ . ٤٠٣ . ٤٠٤ . ٤٠٥ . ٤٠٦ . ٤٠٧ . ٤٠٨ . ٤٠٩ . ٤١٠ . ٤١١ . ٤١٢ . ٤١٣ . ٤١٤ . ٤١٥ . ٤١٦ . ٤١٧ . ٤١٨ . ٤١٩ . ٤٢٠ . ٤٢١ . ٤٢٢ . ٤٢٣ . ٤٢٤ . ٤٢٥ . ٤٢٦ . ٤٢٧ . ٤٢٨ . ٤٢٩ . ٤٣٠ . ٤٣١ . ٤٣٢ . ٤٣٣ . ٤٣٤ . ٤٣٥ . ٤٣٦ . ٤٣٧ . ٤٣٨ . ٤٣٩ . ٤٤٠ . ٤٤١ . ٤٤٢ . ٤٤٣ . ٤٤٤ . ٤٤٥ . ٤٤٦ . ٤٤٧ . ٤٤٨ . ٤٤٩ . ٤٥٠ . ٤٥١ . ٤٥٢ . ٤٥٣ . ٤٥٤ . ٤٥٥ . ٤٥٦ . ٤٥٧ . ٤٥٨ . ٤٥٩ . ٤٦٠ . ٤٦١ . ٤٦٢ . ٤٦٣ . ٤٦٤ . ٤٦٥ . ٤٦٦ . ٤٦٧ . ٤٦٨ . ٤٦٩ . ٤٧٠ . ٤٧١ . ٤٧٢ . ٤٧٣ . ٤٧٤ . ٤٧٥ . ٤٧٦ . ٤٧٧ . ٤٧٨ . ٤٧٩ . ٤٨٠ . ٤٨١ . ٤٨٢ . ٤٨٣ . ٤٨٤ . ٤٨٥ . ٤٨٦ . ٤٨٧ . ٤٨٨ . ٤٨٩ . ٤٩٠ . ٤٩١ . ٤٩٢ . ٤٩٣ . ٤٩٤ . ٤٩٥ . ٤٩٦ . ٤٩٧ . ٤٩٨ . ٤٩٩ . ٥٠٠ . ٥٠١ . ٥٠٢ . ٥٠٣ . ٥٠٤ . ٥٠٥ . ٥٠٦ . ٥٠٧ . ٥٠٨ . ٥٠٩ . ٥١٠ . ٥١١ . ٥١٢ . ٥١٣ . ٥١٤ . ٥١٥ . ٥١٦ . ٥١٧ . ٥١٨ . ٥١٩ . ٥٢٠ . ٥٢١ . ٥٢٢ . ٥٢٣ . ٥٢٤ . ٥٢٥ . ٥٢٦ . ٥٢٧ . ٥٢٨ . ٥٢٩ . ٥٣٠ . ٥٣١ . ٥٣٢ . ٥٣٣ . ٥٣٤ . ٥٣٥ . ٥٣٦ . ٥٣٧ . ٥٣٨ . ٥٣٩ . ٥٤٠ . ٥٤١ . ٥٤٢ . ٥٤٣ . ٥٤٤ . ٥٤٥ . ٥٤٦ . ٥٤٧ . ٥٤٨ . ٥٤٩ . ٥٥٠ . ٥٥١ . ٥٥٢ . ٥٥٣ . ٥٥٤ . ٥٥٥ . ٥٥٦ . ٥٥٧ . ٥٥٨ . ٥٥٩ . ٥٦٠ . ٥٦١ . ٥٦٢ . ٥٦٣ . ٥٦٤ . ٥٦٥ . ٥٦٦ . ٥٦٧ . ٥٦٨ . ٥٦٩ . ٥٧٠ . ٥٧١ . ٥٧٢ . ٥٧٣ . ٥٧٤ . ٥٧٥ . ٥٧٦ . ٥٧٧ . ٥٧٨ . ٥٧٩ . ٥٨٠ . ٥٨١ . ٥٨٢ . ٥٨٣ . ٥٨٤ . ٥٨٥ . ٥٨٦ . ٥٨٧ . ٥٨٨ . ٥٨٩ . ٥٩٠ . ٥٩١ . ٥٩٢ . ٥٩٣ . ٥٩٤ . ٥٩٥ . ٥٩٦ . ٥٩٧ . ٥٩٨ . ٥٩٩ . ٦٠٠ . ٦٠١ . ٦٠٢ . ٦٠٣ . ٦٠٤ . ٦٠٥ . ٦٠٦ . ٦٠٧ . ٦٠٨ . ٦٠٩ . ٦١٠ . ٦١١ . ٦١٢ . ٦١٣ . ٦١٤ . ٦١٥ . ٦١٦ . ٦١٧ . ٦١٨ . ٦١٩ . ٦٢٠ . ٦٢١ . ٦٢٢ . ٦٢٣ . ٦٢٤ . ٦٢٥ . ٦٢٦ . ٦٢٧ . ٦٢٨ . ٦٢٩ . ٦٣٠ . ٦٣١ . ٦٣٢ . ٦٣٣ . ٦٣٤ . ٦٣٥ . ٦٣٦ . ٦٣٧ . ٦٣٨ . ٦٣٩ . ٦٤٠ . ٦٤١ . ٦٤٢ . ٦٤٣ . ٦٤٤ . ٦٤٥ . ٦٤٦ . ٦٤٧ . ٦٤٨ . ٦٤٩ . ٦٥٠ . ٦٥١ . ٦٥٢ . ٦٥٣ . ٦٥٤ . ٦٥٥ . ٦٥٦ . ٦٥٧ . ٦٥٨ . ٦٥٩ . ٦٦٠ . ٦٦١ . ٦٦٢ . ٦٦٣ . ٦٦٤ . ٦٦٥ . ٦٦٦ . ٦٦٧ . ٦٦٨ . ٦٦٩ . ٦٧٠ . ٦٧١ . ٦٧٢ . ٦٧٣ . ٦٧٤ . ٦٧٥ . ٦٧٦ . ٦٧٧ . ٦٧٨ . ٦٧٩ . ٦٨٠ . ٦٨١ . ٦٨٢ . ٦٨٣ . ٦٨٤ . ٦٨٥ . ٦٨٦ . ٦٨٧ . ٦٨٨ . ٦٨٩ . ٦٩٠ . ٦٩١ . ٦٩٢ . ٦٩٣ . ٦٩٤ . ٦٩٥ . ٦٩٦ . ٦٩٧ . ٦٩٨ . ٦٩٩ . ٧٠٠ . ٧٠١ . ٧٠٢ . ٧٠٣ . ٧٠٤ . ٧٠٥ . ٧٠٦ . ٧٠٧ . ٧٠٨ . ٧٠٩ . ٧١٠ . ٧١١ . ٧١٢ . ٧١٣ . ٧١٤ . ٧١٥ . ٧١٦ . ٧١٧ . ٧١٨ . ٧١٩ . ٧٢٠ . ٧٢١ . ٧٢٢ . ٧٢٣ . ٧٢٤ . ٧٢٥ . ٧٢٦ . ٧٢٧ . ٧٢٨ . ٧٢٩ . ٧٣٠ . ٧٣١ . ٧٣٢ . ٧٣٣ . ٧٣٤ . ٧٣٥ . ٧٣٦ . ٧٣٧ . ٧٣٨ . ٧٣٩ . ٧٤٠ . ٧٤١ . ٧٤٢ . ٧٤٣ . ٧٤٤ . ٧٤٥ . ٧٤٦ . ٧٤٧ . ٧٤٨ . ٧٤٩ . ٧٥٠ . ٧٥١ . ٧٥٢ . ٧٥٣ . ٧٥٤ . ٧٥٥ . ٧٥٦ . ٧٥٧ . ٧٥٨ . ٧٥٩ . ٧٦٠ . ٧٦١ . ٧٦٢ . ٧٦٣ . ٧٦٤ . ٧٦٥ . ٧٦٦ . ٧٦٧ . ٧٦٨ . ٧٦٩ . ٧٧٠ . ٧٧١ . ٧٧٢ . ٧٧٣ . ٧٧٤ . ٧٧٥ . ٧٧٦ . ٧٧٧ . ٧٧٨ . ٧٧٩ . ٧٨٠ . ٧٨١ . ٧٨٢ . ٧٨٣ . ٧٨٤ . ٧٨٥ . ٧٨٦ . ٧٨٧ . ٧٨٨ . ٧٨٩ . ٧٩٠ . ٧٩١ . ٧٩٢ . ٧٩٣ . ٧٩٤ . ٧٩٥ . ٧٩٦ . ٧٩٧ . ٧٩٨ . ٧٩٩ . ٨٠٠ . ٨٠١ . ٨٠٢ . ٨٠٣ . ٨٠٤ . ٨٠٥ . ٨٠٦ . ٨٠٧ . ٨٠٨ . ٨٠٩ . ٨١٠ . ٨١١ . ٨١٢ . ٨١٣ . ٨١٤ . ٨١٥ . ٨١٦ . ٨١٧ . ٨١٨ . ٨١٩ . ٨٢٠ . ٨٢١ . ٨٢٢ . ٨٢٣ . ٨٢٤ . ٨٢٥ . ٨٢٦ . ٨٢٧ . ٨٢٨ . ٨٢٩ . ٨٣٠ . ٨٣١ . ٨٣٢ . ٨٣٣ . ٨٣٤ . ٨٣٥ . ٨٣٦ . ٨٣٧ . ٨٣٨ . ٨٣٩ . ٨٤٠ . ٨٤١ . ٨٤٢ . ٨٤٣ . ٨٤٤ . ٨٤٥ . ٨٤٦ . ٨٤٧ . ٨٤٨ . ٨٤٩ . ٨٥٠ . ٨٥١ . ٨٥٢ . ٨٥٣ . ٨٥٤ . ٨٥٥ . ٨٥٦ . ٨٥٧ . ٨٥٨ . ٨٥٩ . ٨٦٠ . ٨٦١ . ٨٦٢ . ٨٦٣ . ٨٦٤ . ٨٦٥ . ٨٦٦ . ٨٦٧ . ٨٦٨ . ٨٦٩ . ٨٧٠ . ٨٧١ . ٨٧٢ . ٨٧٣ . ٨٧٤ . ٨٧٥ . ٨٧٦ . ٨٧٧ . ٨٧٨ . ٨٧٩ . ٨٨٠ . ٨٨١ . ٨٨٢ . ٨٨٣ . ٨٨٤ . ٨٨٥ . ٨٨٦ . ٨٨٧ . ٨٨٨ . ٨٨٩ . ٨٩٠ . ٨٩١ . ٨٩٢ . ٨٩٣ . ٨٩٤ . ٨٩٥ . ٨٩٦ . ٨٩٧ . ٨٩٨ . ٨٩٩ . ٩٠٠ . ٩٠١ . ٩٠٢ . ٩٠٣ . ٩٠٤ . ٩٠٥ . ٩٠٦ . ٩٠٧ . ٩٠٨ . ٩٠٩ . ٩١٠ . ٩١١ . ٩١٢ . ٩١٣ . ٩١٤ . ٩١٥ . ٩١٦ . ٩١٧ . ٩١٨ . ٩١٩ . ٩٢٠ . ٩٢١ . ٩٢٢ . ٩٢٣ . ٩٢٤ . ٩٢٥ . ٩٢٦ . ٩٢٧ . ٩٢٨ . ٩٢٩ . ٩٣٠ . ٩٣١ . ٩٣٢ . ٩٣٣ . ٩٣٤ . ٩٣٥ . ٩٣٦ . ٩٣٧ . ٩٣٨ . ٩٣٩ . ٩٤٠ . ٩٤١ . ٩٤٢ . ٩٤٣ . ٩٤٤ . ٩٤٥ . ٩٤٦ . ٩٤٧ . ٩٤٨ . ٩٤٩ . ٩٥٠ . ٩٥١ . ٩٥٢ . ٩٥٣ . ٩٥٤ . ٩٥٥ . ٩٥٦ . ٩٥٧ . ٩٥٨ . ٩٥٩ . ٩٦٠ . ٩٦١ . ٩٦٢ . ٩٦٣ . ٩٦٤ . ٩٦٥ . ٩٦٦ . ٩٦٧ . ٩٦٨ . ٩٦٩ . ٩٧٠ . ٩٧١ . ٩٧٢ . ٩٧٣ . ٩٧٤ . ٩٧٥ . ٩٧٦ . ٩٧٧ . ٩٧٨ . ٩٧٩ . ٩٨٠ . ٩٨١ . ٩٨٢ . ٩٨٣ . ٩٨٤ . ٩٨٥ . ٩٨٦ . ٩٨٧ . ٩٨٨ . ٩٨٩ . ٩٩٠ . ٩٩١ . ٩٩٢ . ٩٩٣ . ٩٩٤ . ٩٩٥ . ٩٩٦ . ٩٩٧ . ٩٩٨ . ٩٩٩ . ١٠٠٠ . ١٠٠١ . ١٠٠٢ . ١٠٠٣ . ١٠٠٤ . ١٠٠٥ . ١٠٠٦ . ١٠٠٧ . ١٠٠٨ . ١٠٠٩ . ١٠١٠ . ١٠١١ . ١٠١٢ . ١٠١٣ . ١٠١٤ . ١٠١٥ . ١٠١٦ . ١٠١٧ . ١٠١٨ . ١٠١٩ . ١٠٢٠ . ١٠٢١ . ١٠٢٢ . ١٠٢٣ . ١٠٢٤ . ١٠٢٥ . ١٠٢٦ . ١٠٢٧ . ١٠٢٨ . ١٠٢٩ . ١٠٣٠ . ١٠٣١ . ١٠٣٢ . ١٠٣٣ . ١٠٣٤ . ١٠٣٥ . ١٠٣٦ . ١٠٣٧ . ١٠٣٨ . ١٠٣٩ . ١٠٤٠ . ١٠٤١ . ١٠٤٢ . ١٠٤٣ . ١٠٤٤ . ١٠٤٥ . ١٠٤٦ . ١٠٤٧ . ١٠٤٨ . ١٠٤٩ . ١٠٥٠ . ١٠٥١ . ١٠٥٢ . ١٠٥٣ . ١٠٥٤ . ١٠٥٥ . ١٠٥٦ . ١٠٥٧ . ١٠٥٨ . ١٠٥٩ . ١٠٦٠ . ١٠٦١ . ١٠٦٢ . ١٠٦٣ . ١٠٦٤ . ١٠٦٥ . ١٠٦٦ . ١٠٦٧ . ١٠٦٨ . ١٠٦٩ . ١٠٧٠ . ١٠٧١ . ١٠٧٢ . ١٠٧٣ . ١٠٧٤ . ١٠٧٥ . ١٠٧٦ . ١٠٧٧ . ١٠٧٨ . ١٠٧٩ . ١٠٨٠ . ١٠٨١ . ١٠٨٢ . ١٠٨٣ . ١٠٨٤ . ١٠٨٥ . ١٠٨٦ . ١٠٨٧ . ١٠٨٨ . ١٠٨٩ . ١٠٩٠ . ١٠٩١ . ١٠٩٢ . ١٠٩٣ . ١٠٩٤ . ١٠٩٥ . ١٠٩٦ . ١٠٩٧ . ١٠٩٨ . ١٠٩٩ . ١١٠٠ . ١١٠١ . ١١٠٢ . ١١٠٣ . ١١٠٤ . ١١٠٥ . ١١٠٦ . ١١٠٧ . ١١٠٨ . ١١٠٩ . ١١١٠ . ١١١١ . ١١١٢ . ١١١٣ . ١١١٤ . ١١١٥ . ١١١٦ . ١١١٧ . ١١١٨ . ١١١٩ . ١١٢٠ . ١١٢١ . ١١٢٢ . ١١٢٣ . ١١٢٤ . ١١٢٥ . ١١٢٦ . ١١٢٧ . ١١٢٨ . ١١٢٩ . ١١٣٠ . ١١٣١ . ١١٣٢ . ١١٣٣ . ١١٣٤ . ١١٣٥ . ١١٣٦ . ١١٣٧ . ١١٣٨ . ١١٣٩ . ١١٤٠ . ١١٤١ . ١١٤٢ . ١١٤٣ . ١١٤٤ . ١١٤٥ . ١١٤٦ . ١١٤٧ . ١١٤٨ . ١١٤٩ . ١١٥٠ . ١١٥١ . ١١٥٢ . ١١٥٣ . ١١٥٤ . ١١٥٥ . ١١٥٦ . ١١٥٧ . ١١٥٨ . ١١٥٩ . ١١٦٠ . ١١٦١ . ١١٦٢ . ١١٦٣ . ١١٦٤ . ١١٦٥ . ١١٦٦ . ١١٦٧ . ١١٦٨ . ١١٦٩ . ١١٧٠ . ١١٧١ . ١١٧٢ . ١١٧٣ . ١١٧٤ . ١١٧٥ . ١١٧٦ . ١١٧٧ . ١١٧٨ . ١١٧٩ . ١١٨٠ . ١١٨١ . ١١٨٢ . ١١٨٣ . ١١٨٤ . ١١٨٥ . ١١٨٦ . ١١٨٧ . ١١٨٨ . ١١٨٩ . ١١٩٠ . ١١٩١ . ١١٩٢ . ١١٩٣ . ١١٩٤ . ١١٩٥ . ١١٩٦ . ١١٩٧ . ١١٩٨ . ١١٩٩ . ١٢٠٠ . ١٢٠١ . ١٢٠٢ . ١٢٠٣ . ١٢٠٤ . ١٢٠٥ . ١٢٠٦ . ١٢٠٧ . ١٢٠٨ . ١٢٠٩ . ١٢١٠ . ١٢١١ . ١٢١٢ . ١٢١٣ . ١٢١٤ . ١٢١٥ . ١٢١٦ . ١٢١٧ . ١٢١٨ . ١٢١٩ . ١٢٢٠ . ١٢٢١ . ١٢٢٢ . ١٢٢٣ . ١٢٢٤ . ١٢٢٥ . ١٢٢٦ . ١٢٢٧ . ١٢٢٨ . ١٢٢٩ . ١٢٣٠ . ١٢٣١ . ١٢٣٢ . ١٢٣٣ . ١٢٣٤ . ١٢٣٥ . ١٢٣٦ . ١٢٣٧ . ١٢٣٨ . ١٢٣٩ . ١٢٤٠ . ١٢٤١ . ١٢٤٢ . ١٢٤٣ . ١٢٤٤ . ١٢٤٥ . ١٢٤٦ . ١٢٤٧ . ١٢٤٨ . ١٢٤٩ . ١٢٥٠ . ١٢٥١ . ١٢٥٢ . ١٢٥٣ . ١٢٥٤ . ١٢٥٥ . ١٢٥٦ . ١٢٥٧ . ١٢٥٨ . ١٢٥٩ . ١٢٦٠ . ١٢٦١ . ١٢٦٢ . ١٢٦٣ . ١٢٦٤ . ١٢٦٥ . ١٢٦٦ . ١٢٦٧ . ١٢٦٨ . ١٢٦٩ . ١٢٧٠ . ١٢٧١ . ١٢٧٢ . ١٢٧٣ . ١٢٧٤ . ١٢٧٥ . ١٢٧٦ . ١٢٧٧ . ١٢٧٨ . ١٢٧٩ . ١٢٨٠ . ١٢٨١ . ١٢٨٢ . ١٢٨٣ . ١٢٨٤ . ١٢٨٥ . ١٢٨٦ . ١٢٨٧ . ١٢٨٨ . ١٢٨٩ . ١٢٩٠ . ١٢٩١ . ١٢٩٢ . ١٢٩٣ . ١٢٩٤ . ١٢٩٥ . ١٢٩٦ . ١٢٩٧ . ١٢٩٨ . ١٢٩٩ . ١٣٠٠ . ١٣٠١ . ١٣٠٢ . ١٣٠٣ . ١٣٠٤ . ١٣٠٥ . ١٣٠٦ . ١٣٠٧ . ١٣٠٨ . ١٣٠٩ . ١٣١٠ . ١٣١١ . ١٣١٢ . ١٣١٣ . ١٣١٤ . ١٣١٥ . ١٣١٦ . ١٣١٧ . ١٣١٨ . ١٣١٩ . ١٣٢٠ . ١٣٢١ . ١٣٢٢ . ١٣٢٣ . ١٣٢٤ . ١٣٢٥ . ١٣٢٦ . ١٣٢٧ . ١٣٢٨ . ١٣٢٩ . ١٣٣٠ . ١٣٣١ . ١٣٣٢ . ١٣٣٣ . ١٣٣٤ . ١٣٣٥ . ١٣٣٦ . ١٣٣٧ . ١٣٣٨ . ١٣٣٩ . ١٣٤٠ . ١٣٤١ . ١٣٤٢ . ١٣٤٣ . ١٣٤٤ . ١٣٤٥ . ١٣٤٦ . ١٣٤٧ . ١٣٤٨ . ١٣٤٩ . ١٣٥٠ . ١٣٥١ . ١٣٥٢ . ١٣٥٣ . ١٣٥٤ . ١٣٥٥ . ١٣٥٦ . ١٣٥٧ . ١٣٥٨ . ١٣٥٩ . ١٣٦٠ . ١٣٦١ . ١٣٦٢ . ١٣٦٣ . ١٣٦٤ . ١٣٦٥ . ١٣٦٦ . ١٣٦٧ . ١٣٦٨ . ١٣٦٩ . ١٣٧٠ . ١٣٧١ . ١٣٧٢ . ١٣٧٣ . ١٣٧٤ . ١٣٧٥ . ١٣٧٦ . ١٣٧٧ . ١٣٧٨ . ١٣٧٩ . ١٣٨٠ . ١٣٨١ . ١٣٨٢ . ١٣٨٣ . ١٣٨٤ . ١٣٨٥ . ١٣٨٦ . ١٣٨٧ . ١٣٨٨ . ١٣٨٩ . ١٣٩٠ . ١٣٩١ . ١٣٩٢ . ١٣٩٣ . ١٣٩٤ . ١٣٩٥ . ١٣٩٦ . ١٣٩٧ . ١٣٩٨ . ١٣٩٩ . ١٤٠٠ . ١٤٠١ . ١٤٠٢ . ١٤٠٣ . ١٤٠٤ . ١٤٠٥ . ١٤٠٦ . ١٤٠٧ . ١٤٠٨ . ١٤٠٩ . ١٤١٠ . ١٤١١ . ١٤١٢ . ١٤١٣ . ١٤١٤ . ١٤١٥ . ١٤١٦ . ١٤١٧ . ١٤١٨ . ١٤١٩ . ١٤٢٠ . ١٤٢١ . ١٤٢٢ . ١٤٢٣ . ١٤٢٤ . ١٤٢٥ . ١٤٢٦ . ١٤٢٧ . ١٤٢٨ . ١٤٢٩ . ١٤٣٠ . ١٤٣١ . ١٤٣٢ . ١٤٣٣ . ١٤٣٤ . ١٤٣٥ . ١٤٣٦ . ١٤٣٧ . ١٤٣٨ . ١٤٣٩ . ١٤٤٠ . ١٤٤١ . ١٤٤٢ . ١٤٤٣ . ١٤٤٤ . ١٤٤

ومعدودة حيث يوم ثابت حتى يطلع فجر يوم الغسل

وفي معنى دخول ماء من المصوء لو حب دحونه من مصمصه لتدوي ، أو لإزالة الحامصة .

ولا يحل للمصمصه الاستيق في هذا الحكم قطعا ، فلا يجب لها سبي منه قضاء ولا كفارة ، بل لو قيل بان يعمد دحجر ماء من الأنف غير مفسد للصوم لم يكن بعيدا .

وعلم بان المعروف من مذهب الأصحاب حيز مصمصه لئصالهم في موصوء أعيرة بل قال في مسهبى : لو تمضمض لم ينقض بالا خلاف سبي أعضاء كفه سواء كان في يديه أو غيره

وربما شهد من كلام شيخ فى الاستسار عدم حيز مصمصه لئصاله ، فإنه روى عن سعد السجدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام فى صام بمضمض ، قال : لا سبع . فإنه حتى سرق ثلاث مرات ^٢ ثم قال ، قال محمد بن الحسن : هذا أحد محض مصمصه إذ كانت لأجل الصلاة ، وقد يورد فيه لا نحو على حذر ، بل على ذلك ما رواه محمد بن عثمان ، عن عده من أصحابه ، عن سهل بن زياد ، عن سري بن عيسى ، عن موسى ، قال : هذا فى شهر مضار حساث منى شاء ، وربما تمضمض فى وقت قد نسه فدخل حاء حنفة فلا شيء عليه ، والأفضل للصائم أن لا تمضمض ^٣ . وهذه الرواية لا يدل على ما ذكره ، مع أنها ضعيفة جدا .

والمعنى : سدد على سهل بن زياد ، وبأنه موقوفه على موسى ، وليس قوله حجة

قوله (ومعدودة لحيث يوم ثابت حتى يطلع فجر يوم الغسل) .

١ . مسهبى ٢ ٥٦٩

(٢) الاستسار ٢ ٩٤ ٣٠٣ . الوسائل ٦ ١٤٠ . ما يملكه الصائم ب ٣١ ح ١

(٣) الاستسار ٢ ٩٤ ، رواه في كافي ٤ ١٠٧ ، عديد ٤ ٢٠٥ ٥٩٣ .

الوسائل ٧ ٤٩ أبواب ما يملكه الصائم ب ٢٢ ح ٣ .

ومن نظر من من يحرم عليه غيرها شبهة فامضى قيل عليه قضاء ،
وقيل لا يجب ، وهو لأشبهه وكذا لو كانت محبته يجب

فروع :

[الأول] لو تضمنت مصادق ، صريح أو شبه حر أو غيره
لغرض صحيح فسق أو حلفه لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عشا ،
قيل : عليه القضاء ، وقيل : لا ، وهو الأشبه .

ساد على ذلك إجماع ، فلو كان من صريح في تصحيح ، من
معاونه من غير أن يكون رأى له عليه سلام أو حلف يجب من ١٤
سبل ثم جاء حتى تصحح في شهر رمضان ، فإن لم يدر عليه شيء ، قيل
فرضه سبقت له ثم حتى صحح ، فإن تضمنت ذلك ، لم عليه ١١

فإن تضمنت رخصة لله ، فإن كان له حرام أو حرام ، وهو
ثم يصح إذا كانت حادثة من خلاف ، فإن كان واجباً ، حتى يصح
المعز ، لكان أخضر وأظهر

قوله (ومن نظر من من يحرم عليه غيرها شبهة فامضى ، قيل
عليه القضاء ، وقيل لا يجب ، وهو لأشبهه وكذا لو كانت محبته لم
يجب) .

لأصح عدم الجواب ، لا بد أن كان معصية ، عليه عيب وقد وقع ذلك
فيجب القضاء ، وكفارة ، سواء كانت محرمة أو محبته

قوله (فروع) ، لو تضمنت مندوب أو صريح في فقه حر أو
غيره لغرض صحيح فسق أو حلفه لم يفسد صومه ولو فعل ذلك
عشا ، قيل عليه القضاء ، وقيل لا ، وهو لأشبهه)

لثاني ما يخرج من ثياب العدة من بين أسنانه يحرم ابتلاعه
لصائم ، فإن شبعه عمد وجب عليه القضاء ، ولأنه قضاء
ونكفارة

أما أنه لا يعد صومه إذا كان وضع المظفر في غم يتعرض صحيح
فلان فيه ، بلان في غم ، وعده بعد لا يرداد ، وبالكلام مع
انتفاء تعرض ، فليس أنه كالأكل ، ليس ما سوي ، وقيل يجب
القضاء ، فيجوز ما ذكر على وجوبه في مضمضة لسرد ووضوء ليدنه^١
وبما حرم المصنف بوجوب قضاء في دخول الماء بتردد ورجح سقوطه في
طرح الحرر ويخوف غير عرض مع أن الغث والسيان لا احتصاص لأور
الخص ومنع أو يجرى حكمه في غير الماء كما لا يخفى

قوله (الثاني ، ما يخرج من ثياب عده من بين أسنانه يحرم
ابتلاعه لصائم ، فإن شبعه عمد وجب عليه القضاء ، ولأنه قضاء
والنكفارة)

عن بوجوب قضاء نضح في الخلاف وبمبوط وبم يتعرض
بوجوب الكفارة^٢ ، وإنما كان الأشبه بوجوب القضاء وكفاره ، لأنه تدور
المقتر عامداً فساوى ما لو أوردته من خارج .

ويمكن مناقشة في عدد الصوم بذلك ، لعدم سميته كلاً ، ولما روى
الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، قال سئل أبو عبد الله
عليه السلام عن الرجل الصائم يفلس^٣ ويخرج منه شيء يقطره ذلك^٤

(١) قال به الأردبيعي في مجمع الفائدة ٥ : ١١٧ .

(٢) قال به الشهيد الثاني في المالك ١ : ٧٣ .

(٣) الخلاف ١ : ٣٨١ ، والمبوط ١ : ٢٧٢ .

(٤) ينسب ما خرج من الحن من غم أو غيره من شيء ، يقال فلان برجل يفلس فلان

وهو خروج الفل من خلقه - العين ٥ : ٧٨

وفي السهول لا شيء عليه

لثالث لا يُعسد الصوم ما يصل إلى خوف يعرّض حتى عدا أخفقه
بامتناع ومن صَبَّ الدواء في الإحليل حتى يصل إلى خوف يفسده ، وفيه
تردد .

قال ولا ، قلت فإن اردده بعد أن صار على سانه ؟ قال « لا يعطره
ذلك »^(١)

قوله : (وفي السهول لا شيء عليه) .

إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في ذلك بين من فصر في تحليل
وغيره ، ومن إن لم يصر في تحليل أو ابتلع شيئاً من ساقى نام بحسب علمه
القضاء بغيره وتعرضه للإفطار . وما إلى ذلك اشرح قدس سره^٢ . وهو
صعب .

قوله (ومن صَبَّ الدواء في الإحليل حتى يصل إلى خوف
يفسده ، وفيه تردد)

انصهر بشيخ في مسوط^٣ ، وجماعه مهم العلامة في
المحتف^٤ ، واستدل عنه بأنه قد وصل إلى خوفه معطر بأحد المسكين ،
فإن المثانة تنفذ إلى الخوف فكان موجب للإفطار كما في الحنفية

وقال الشيخ في الخلاف التطهير في ذكر لا يفصر^٥ واحتاره
المصنف في معتبر ، واحتج بأن المثانة ليست موضعاً للاعتداء ، قال

(١) تهذيب ٤ : ٢٦٥ ، ٧٩٦ ، وسائل ٧ : ٦٤ ، نوب و نسبت عنه بحالته ٢٩ ح ٩

(٢) المسالك ١ : ٧٣

(٣) المسوط ١ : ٢٧٣

(٤) المحتف ٢٢١

(٥) الخلاف ١ : ٣٩٧

الرابع لا يفسد لصوم بسلاخ الحمامة والصفاق ، ولو كان عمداً ما لم يفسد عن الله ، وما يرسل من تفصلات من رأسه إذا استرسل وتعدي الخلق من غير قصد لم يفسد الصوم ، ولو تعمد استلاعه أفسد .

وقولهم بمثله مفسد إلى الخوف ، وقد لا يتم ، من كان ما ورد إليها من الماء على كل الرشيع ، ولا يبطل الصوم بغير محتمل (١) ولا ريب في قوة هذا القول .

قوله (الرابع) لا يفسد الصوم بسلاخ الحمامة والصفاق ولو كان عمداً ما لم يفسد عن الله ، وما يرسل من التفصلات من رأسه إذا استرسل وتعدي الخلق من غير قصد لم يفسد الصوم ، ولو تعمد استلاعه أفسد .

مقتضى عبارة ر حكمة محضه ما يخرج من صدر لعظماء يرسل من بر من عليها بأبواب والمؤذن بالمعدية وأصغر حذاه من لأصحاب عبيها اسم الحمامة ، وهو المطابق للعرف .

وقد حيف كلام لأصحاب في حكمه ، فحرم مصف في هذا الكتاب استلاخ لأولى ما لم يفسد عن الله ، ومع من ارتد شاة وإن لم يصل إلى الله وحكم الشهد بالسوية سهف في حوا لا رداد ما لم تصلا إلى قصه لهم ، وأمع د صارت فيه (٢) وحرم مصف في المعتبر ، والعلامة في لشذكرة ومسهي حور حلال لحامة من لصدر وراس واستلاعهما ما لم يفسد عن الله (٣) وهو المعتمد

لنا إن ذلك لا يسمى أكلاً ولا شرباً فكان سائغاً ، يمكن مقتضى

(١) المعتبر ٢ : ٦٦١ .

(٢) شهد لأب في عروس ٦٤ ، والشهد شير في حديث ١ ٧٣

(٣) المعبر ٢ : ٦٥٣ ، والشذكرة ١ : ٢٥٦ ، والمتهى ٢ : ٥٦٣ .

الأصل السالم من المعارض

ولما أيضاً أن الحجة ماوية مريق في عدم الوصول من خارج فوجب مسوتها له في الحكم

واستمر عليه في المعسر أيضاً بأن ذلك لا ينافي مع بضائم لا نادراً فوجب معفو عنه بمضمون النبوة^(١) ويؤيده ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المعيرة ، عن عياض بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا بأس بأن يردد بضائم بحامه »^(٢) وقد روى هذه الرواية الشيخ في التهذيب ، عن أيوب بن سرح ، عن صفوان ، عن سعد بن أبي حلف ، قال : حدثني عياض عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا بأس بأن يردد بضائم بحامه »^(٣) وليس في هذا أسد من يتوقف في شأنه سوى عياض بن إبراهيم ، فإن النجاشي وثقه^(٤) ، لكن قال العلامة إنه يترى^(٥) ولا بعد أن يكون الأصل فيه كلام النكشي بطلاً عن حمدويه ، عن بعض أشياخه ، وحدث بعض مجهول فلا يعول على قوله

ثم إن قلت بأن ذلك مقصد للتصوم فالأصح أنه غير موجب بمكهاره ، لأنه الأصل ولا مخرج عنه .

وإنما قيل بوجوب كفارة الجمع بذلك ، سواء على تحريم رده ذلك على غير الضائم^(٦) وهو مدفوع بالأصل وما رواه الشيخ ، عن عبد الله بن سنان ، قال : سمعت أن عبد الله عليه السلام يقول : « من تنعم في المسجد

(١) المعبر ٢ ، ٦٥٣

(٢) الكافي ٤ ، ١٠٥ ، الوسائل ٧ ، ٧٧ ، ما يثبت عنه الضائم ب ٣٩ - ١

(٣) التهذيب ٤ ، ٣٢٣ ، ٩٩٥

(٤) رجال النجاشي . ٨٣٣/٣٠٥ .

(٥) خلاصة العلامة . ٢٤٥

(٦) قال به الشهيد الثاني في المسالك ١ ، ٧٣

الخامس ما له طعم كالعلك ، قيل يفسد الصوم ، وقيل لا يفسده ، وهو الأشبه .

ج ردها في حوقه ثم يمد يدها في حوقه لا أثر له

قوله (خامس) ما له طعم كالعلك قيل يفسد الصوم ، وقيل لا يفسده ، وهو الأشبه .

ج ردها في حوقه ثم يمد يدها في حوقه لا أثر له
نصائمه . من صغير قطعته ففي فمها نكسه به فلا

أثر له . (اللباس) . واستدل به في المختلف بأن وجود الطعم في
اللباس على وجهين أحدهما من حرقه في اللسان فيستحيله يقال
وغيره . والآخر ببلوغه في حلقه وهو مستلزم لصعوبة الاحتياط لا يفعل
بذلك . ثم قيل على ما رووه في حديث من في حلقه نكسه به فلا
أثر له . (الجمادات) . وحصل واحد طعمه ولا يفسد الصوم

وغيره . (اللباس) . واستدل به في المختلف بأن وجود الطعم في
اللباس على وجهين أحدهما من حرقه في اللسان فيستحيله يقال
وغيره . والآخر ببلوغه في حلقه وهو مستلزم لصعوبة الاحتياط لا يفعل
بذلك . ثم قيل على ما رووه في حديث من في حلقه نكسه به فلا
أثر له . (الجمادات) . وحصل واحد طعمه ولا يفسد الصوم

١ . نهج ٣ ٢٠ ١١٤ لا يفسد ١٠٦ ٤٤٢ . مسائل ٣ ٥٠٠ أبواب أحكام

الماجد ٢٠ ح ١

(٢) المختلف ٢٢٢

(٣) المنتهى ٢ ٥٦٨

٤ . كافي ٤ ١٤ ١٠ . مسائل ٦ ٧٤ . م د نصف عنه نصائمه ٣٦ ح ٢

(٥) الموطأ ١ ٢٧٣

(٦) بحر ٨٨

السادس : إذا طلع الفجر وفي فيه طعام لَقَطَهُ ، ولو ابتلعه فسد صومه وعليه مع القضاء الكفارة

السابع : للمفرد برؤية هلال شهر رمضان إذا أفطر عليه القضاء والكفارة .

محمد بن مسلم قال ، قال أبو جعفر عليه السلام : « محمد يترك أن تمصع عنك فإني مصعت ليوم عندك وأما صائم فوجدت في نفسي عنه شيء »

وما رواه الشيخ ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأله عن لصائم يمصع العلك ؟ فقال : نعم إن شاء الله »^(١)

قوله (السادس ، إذا طلع الفجر وفي فيه طعام لَقَطَهُ ، ولو ابتلعه فسد صومه وعليه مع لقضاء الكفارة)

هذا الحكم موضع اتفاق بين العلماء ، ووجهه معلوم مما سبق

قوله (السابع ، المفرد برؤية هلال شهر رمضان إذا أفطر عليه القضاء والكفارة)

أجمع الأصحاب على أن من مفرد برؤية هلال شهر رمضان يجب عليه الصيام عدلاً كان أو غير عدل ، شهد عدل الحاكم أو لم يشهد ، قبلت شهادته أو ردّت وقال بعض العامة لا يصوم إلا في جماعة الناس^(٢) ، ولا ريب في بطلانه

ويترتب على وجوب تصبم لروم لقضاء والكفارة مع الإفطار وقت أبو حنيفة لا تجب الكفارة مع أنه حكم بوجوب الصوم ، لأن الكفارة عقوبة فلا

(١) الكافي ١ : ١٦٤ ، الوسائل ٧ : ٧٣ بواب ما يمسك به الصائم ب ٣٦ ح ١

(٢) التهذيب ٤ : ٣٢٤ ، ١٠٠٢ ، الوسائل ٧ : ٧٤ أبواب ما يمسك به الصائم ب ٣٦ ح ٣

(٣) حكاية في المصبي ٣ : ٩٦

المسألة العاشرة : يجوز حتى يبقى لطلوع المحر مقدار إيقاعه
والعسل ، ويؤتيه صبي الوقت فواقع فسد صومه وعليه الكفارة ، وهو
فعل ذلك صا سعة ، فإن كان مع المراجعة لم يكن عليه شيء ، وإن أهمل
فعلية القضاء

بحسب بفعل محتلف فيه ، ولأنه لا يجب على الجميع فأشبهه من الغصاء
ويطالها طاهر .

قوله (المسألة العاشرة ، يجوز الحماح حتى يبقى لطلوع المحر
مقدار إيقاعه والعسل ، ويؤتيه صبي الوقت فواقع فسد صومه وعليه
الكفارة) .

لا ريب في محرم الحماح مع بقاء صوم يوم عن رمه ورماد العسل
وهي فسد صوم بذلك ، وبما كلام في وجوب كفارة ، وقد قدم الكلام
فيه ، ولا يحتمل أن ذلك مقصد لما ذكره من كفاه دأكر للصوم ، وإلا فلا
شيء عليه

قوله (ولو فعل ذلك صا سعة ، فإن كان مع مراجعة لم يكن
عليه شيء ، وإن أهمل فعلية القضاء) .

أما إنه لا شيء عليه مع المراجعة فلا ريب فيه ، لأنه لأصل

وأما وجوب القضاء مع الإهمال فربما كان عدم تحقق الإمساك في
مجموع النهار فلا يتحقق به الامتثال .

ويروى عنه ما ساء مرراً من أن فسد الأداء لا ينترم وجوب بقضاء

ويمكن أن يستدل عنه نصاً بما ذكره في وجوب القضاء بالأكمل قبل

المراجعة من باب منه ، إلا أن ذلك يتوقف على ثبوت تعذر

الحادية عشرة تكرر الكفارة سكر أو حب إذا كان في يومين من صوم تتعلق به الكفارة وإن كان في يوم واحد ، قيل تكرر مطلقاً ، وقيل إن تحلله لتكمية ، وقيل لا سكر ، وهو لأشبهه ، سواء كان من جنس واحد أو مختلف

قوله (الحادية عشرة، سكر الكفارة سكر أو حب إذا كان في يومين من صوم تتعلق به الكفارة ، وإن كان في يوم واحد قيل تكرر مطلقاً ، وقيل إن تحلله لتكمية ، وقيل لا سكر ، وهو لأشبهه ، سواء كان من جنس واحد أو مختلف) .

أجمع الأصحاب على تكرار الكفارة سكر أو حب إذا كان في يومين أو يزيد سواء كفر عن لأول ولنه بكذا ، حكاه في إمتحان وربما لحاقه في تكررها سكر أو حب في يوم واحد ، فدل الشرح في الموطأ على لأصحابا فيه نص ، والذي يقتضيه مذهب به لا سكر ككفارة^(١) وحب هـ ابن حمزة^(٢) ، وجماعه منهم أئمة في كنه الثلاثة^(٣)

وفى المرقضى ، صبي لله عنه سكر أو حب

وفى ابن الجوزي ، كنه عن أول ثم ثانياً ، ولا ثم كفارة وحده عنهما^(٤) .

وفى العلامة في المحيى لأبى عبد الله بن عباس حسن مختصر تعدد الكفارة ، سواء تعدد يوماً ولا ، كفر عن أول ولا ، وفى بعد حسن المختصر في يوم واحد كنه عن أول بعدد كفارة ، ولا ولا^(٥)

(١) المسهر ٢ ٨

(٢) مسند ٢٦٤

(٣) الوسيط (الجوامع عنه ٢٠٠)

(٤) المختار ٢ ٨٠ ، ٨٠ ، ٩٠ ، مختصر ٢٦٠

٥ حقه عنه في ٨٠ ، ٩٠ ، مختصر ٢٦٠

٦ ، مختصر ٢٢٠

وراجع المحقق شيخ علي في حاشي الكتاب تكرار بكفاره سكر
السب مطلقاً في شرح قدس سيد وهو الاصح بان لم يكن قد سبق
لإحصاء على خلافه ثم في الأكل والرب محضات وتعدلات بعدد
الأجزاء^(٧) وهو بعد جداً.

و لأصح من اختاره حذف من عدم تكرار مطلق

٢٠ - مقتضى حقوق كذا بعد الإقرار في بئر. عصار ، وهو
بما يحصل من بعض ما يحصل به غرض وقصد به صوم ، فلا يشك لما عده ،
عملا بمقتضى الأصل السليم من المعارض

ولا ينافي ذلك مع حكمة علي (عليه السلام) وجماع في صحيحة عبد الرحمن بن صحيح^٣ ، أن من ورد يصعبه الفعل المشب وهو لا يقدر بمعموم ، مع ما يفسد في هذا من عدم من ذلك مع السؤال بالاسماء والجماع الذي يخص به فخر ويقدر به لصوره صحيح كما هو واضح

و یونیده : صلاقی فیوہ علیہ سلاہ فی صحیحہ این سال وفد سائلہ عن
حسن نظر فی شہر مضاف دعوہ رفیعہ . و تصور شہرین مساعین ، او
یطعم سین مسک .^{۱۰} من غیر مستحب عن تکرر حوحت و عدمہ ، مع ان
الاعتب تکررہ مع نقصان ، حصص علی و ذکرہ شارح من تعددہ تعدد
الارداد^(۸) .

(١) الكتاب غير موجود ، وهو موجود في جامع المقاصد ١ - ١٥٣

(٤) المسالك ١ ٧٤

[illegible]

٢٥ أبواب ما يمسك عنه الصائم من شيء ١

(۲) نکدی ۱۱۱ قمر ۳۰۹۳۲ هجری ۵۲۷۰۴

٣١٠/٩٥، الوسائل ٧ ٢٨ أبواب ما يفتى به العائمه ٨ ح ١

(٥) المؤلف : ٧٣

حتج عائشة، ناسكراً مصنفنا، لأصل اختلاف مناسبات عيد اختلاف
الأسباب إلا ما وقع بعض فيه على اشتراك، وهو معنى هذا
والجواب أولاً، بأن هذا السبب لا يحصل به نقص أو نقصان
الصوم، وهو إنما يصدق على الأول خاصة.

وثانياً، هذه لأسباب من فصل المعرفات فلا تعد في جماعتها على
مسبب واحد كما عرفت به لأصحاب في رد حل لأغلب ومغالب معبره
في المنهج.

أما إعلانه في مختلف على التكرار مع تعذر الاحتساب لكثرة
تكرر على كل واحد من المنظر بجمع لأحجام لا يسقط الحكم ولا لزوم
خروج لما فيه من مقتضاه حله بضمها، بل غيرها فلا تكون مثله
هذا خلاف.

قال أبو عبد الله ما روي عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبيه
عنه سلام في رجل فطر يوماً من شهر رمضان معمد، قال: عليه
خمسة عشر صاعاً، وفي صحيح عن عبد الرحمن بن عجاج، عن
أبي بصير عنه لسلام في رجل فطر نأهته في شهر رمضان حتى يمسي،
قال: عليه من الكف: مثل ما عني بنو حنبل، "د عرفت هذا
فمعلوم أن فطر يسائر ذلك، شرب وجماع وحب عنه بكفره بالحدث
الأول، وله عدد فطر نأهته حتى أمني وحب عنه بكفرة بالحدث الثاني،
عنه دل على إطلاق هذا العمل، ولا يلزم بحب الكفرة بغيره على جماع
مطلقاً وهم صدوق على استحبابه لإفطار صدوقه في المتقدم وبهذه واحدة

عبد الله: ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧

فيما يتب الحكم المعلق على مطلق الماهية .

فإن وإذا مع اتحاد جس في كفر عن الأول تعددت انكفاره أيضا ، لأن سبي جماع وقع في زمان واحد لا يملك عنه حساب عليه وجوب الكفر ، لأنها معتقة على مطلق الجماع ، والثاني مساو للأول في الماهية ، وإذا كان موجب للكفر فيما لم يكون انكفاره نواحيه هي سبي وحب أولا فيتم بمحصل الحصول ، وهو محال ، وإن كتب غيرها ثبت المصنوع ، ويؤيده ما روي عن الصادق عليه السلام ، إن كفرا بكفر بكفر بوطء ، لا ينظر فيه من لا يقع عنه إثم الكفر وعدمه ، لأن عدم المطلق لا عموم له ، إلا أنه يقع في سببه نفس عدمه ، وإن كان بكفر عن الأول فلا يحكم معلق على لا يقد وهو نوع من الواحد والمعدد ، والأصل براءة بدنه (١) هذا كلامه رحمه الله

وحيث به معلوم مما مر أنه في انكفاره بما سب على ما حصل به شرط لا على مطلق لأكل ، شرب وجماع ونحوها ، مع أن ما ذكره آخر من أن المصنوع لا عموم له ما فات ذكره ، ولا من أن يحاط بكفاره معلق على جماع مصنف ، وهو صدق في ما أخر عن الأصغر صدق في صنفه وماهية واحدة فهما ليست بحكم معلق على مصنف ماهية ، بل منصفي ذلك كبر المطلق كالعام .

وقوله في حيز كلامه ، أن الحكم معلق على لا يقد وهو نوع من المتحد ومعدد ، غير حيد ، فإن لا يقد سبي هو فساد الصوم بما يسد به سبب لأول حادثة ، مع أن ما استدع به على بكفر مع تحيل التكفير يمكن إجراؤه في هذه الصورة

(١) مجلد ٢٢٧ ، وعنه في نويس ٦ ٣٧ ، ما وجدته ضالما ، ح ٣

(٢) المختلف ٢٢٧

فرع :

من فعل ما يجب به الكثرة ثم سقط فرض الصوم سقر أو حصص وشبهه ، قيل سقط الكثرة ، وقيل لا ، وهو الأشبه

وبحكمة فكلامه - رحمه الله - في هذه المسألة لا يحتمل بدافع ، والله أعلم .

قوله (فرع ، من فعل ما يجب به كثرة ثم سقط فرض الصوم سقر أو حصص وشبهه قيل تسقط الكثرة ، وقيل لا ، وهو الأشبه)

يقول بعدم سقوط نسخ - رحمه الله - في الخلاف وأكثر الأصحاب ، ودعي عنه في الخلاف جماع نفعه^(١) ويستدل عليه بأنه أفسد صوماً واحداً من مصالح يستحب عليه كثرته كما لو لم يطر العبد ، وبه أوجب مقتضى وهو الهنت والإفاد بسبب موحد مكبره فيشت لأثره ، وجعل فرض وهو أحد من سقط فرض نصيه لا يصلح لمصلحة عملاً بالأصل .

وأما ما تضمنه حكمه منصف وغيره ، وحارده لعلامة في حمة من كنه ، واستدل عليه بأن هذا اليوم غير واجب صومه عليه في عدم الله تعالى ، وقد يكشف لنا ذلك تحدد العبد فلا يجب فيه كثرته كما لو اكتشف أنه من شوال بالينة^(٢) .

وذكر العلامة ومن حاربه^(٣) أن منى بمسألة على قاعدة أصولية ، وهي أن مكلف إذا علم فوات شرط لمع هل يجوز أن يكف به ، يتمتع^(٤) فعلى الأول يجب الكثرة ، وعلى الثاني تسقط

وعندي في هذه المسألة نظر ، إذ لا مفر من بحكم بسبب التكيف

(١) الخلاف ١ : ١٠٠

(٢) التذكرة ١ : ٢٦٣ ، والمختلف ٢٢٧ ، والقواعد ١ : ٦٥ .

(٣) كفاية محققين في بفتح قوله ٢٣٠ . وشهد سبي في المسالك ١ : ٧٤

بالفعل مع علم الأمر بانتفاء الشرط كما هو لظاهره ، ومن يحكم بشوب الكفارة هنا لتحقق الإفطار في صوم وحب بحسب لظاهر كما هو واضح والمسألة محل تردد وإن كان غول بعدم السقوط لا يحد من قوة

نعم لو تكشف بعد الإفطار كون ذلك اليوم من غير شهر رمضان ، كما لو ثبت ناسبه أنه من شوب منقضي الكفارة فقط ، لأن الكفارة إنما تتعلق من أفطر في شهر رمضان ، ولم يروى كونه من شوب

ويظهر من كلام العلامة في مقولانه الثلاثة^(١) والشارح - قدس سره^(٢) - أن سقوط الكفارة في هذه الصورة لا خلاف فيه ، فربما استدلا على سقوط الكفارة مع سقوط الفرض بسقوطها ، إذ انكشف كون ذلك اليوم من شوب ناسبه ، ومقتضى ذلك كون لقوة هذا مسلما عند الجميع

واعلم أن الظاهر في موضع خلاف ما قد لم يكر المسقط من فعل لمكلف ، بحث بقصد به ، بقصد كفارة ، فيها لا تسقط ، ولا لزم إسقاط الكفارة عن كل ممطر ، احتيازه والإقدام على المحرمات .

وبدل عليه نص ما رواه بكسي في الحسن ، عن زرارة ، عن محمد بن مسلم قالا ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « إنما ، حين كان له مال وحب عليه الحبوب فإنه يركه » قلت له : « فإن وهبه قبل حنّه بشهر أو يومين ؟ » قال : « ليس عليه شيء » أورد زرارة عنه أنه قال : « هذا بمنزلة رجل أفطر في شهر رمضان يوماً في إقامته ثم خرج في حر يهر في سفر فأرد سمره ذلك لظن بكفارة أتى وحبث عنه » وقد : « إنه حين رأى الجهل لثاني عشر وحب عليه تركه » ولكنه سؤوهمها من ذلك حذر ولم يكن عنه شيء يسره من خرج ثم أفطر^٣

(١) التذكرة ١ ، ٢٦٤ ، والمتهى ٢ ، ٥٨٤ ، والمختلف ٢٢٧

(٢) حديث ٧٤

(٣) بكفي ٣ ، ٢٦٥ ، ج ٦ ، ١١ ، ج ٥ ، ١٢ ، ج ٢

الثانية عشرة من أظفر في شهر رمضان على عهدنا عزَّر سره ، فإن عاد كذلك عزَّر ثانياً ، فإن عاد قتل .

قوله (الثانية عشرة) من أظفر في شهر رمضان على عهدنا عزَّر مرة ، فإن عاد كذلك عزَّر ثانياً ، فإن عاد قتل)

من أظفر في شهر رمضان فبطل . يكون معتقده بعض . يكون مسحلاً ، فإن كان معتقده بعض عزَّر . فإن عاد عزَّر ، فإن عاد قتل في الثالثة عد أكثر لأصحاب ، لرويه سمعته ، فإن سمعته عن رجل أحد في شهر رمضان وقد فطر ثلاث مرات وقد فطر إحدى لإمام ثلاث مرات ، فإن « فقتل في ثلثه »^(١)

وقيل لم يفسد في أربعة^(٢) ، ما . . . شح مرسلاً عنهم عليهم السلام . . . صاحب الكافي يقتل في أربعة^(٣)

ولرواه ضعيف سنداً^(٤) ، لكن لا بأس بمقتضى هذا . . . اقتصاراً في جهنم على منعه عن موضع نفس ، فإن في سكره . . . قتل في الثالثة أو أربعة على خلاف ما وقع في كافي من الإمام . . . أو لو لم يرفع فيه يجب عليه تعزير حاصه . . . وبذلك على ما يع . . . وهو حسن .

وبكأن مسحلاً لا فطر فهو مرتد . . . كان ممن عرف قواعد الإسلام وكتب فطره . . . عليه بحرمة من دس الإسلام ضروره كالأكل وشرب

(١) الكافي ٤ ٣ ٦ عنه ٣ ٧٣ ٣١٦ ١٢٨ ، . . . ٧

١٧٩ أبواب أحكام شهر رمضان ج ٢ ح ٢

(٢) قال به الشهيد الثاني في المسالك ١ ٧٤

٣ . . . ١٢٩

(٤) ما لا يوافق روي ٣٥

(٥) التذكرة ١ ٣٦

الثالثة عشرة من وصيء روحه في شهر رمضان وهم صائون مُكرهاً

هي كان عليه كفارتها ، ولا كفارة عنها

والجماع ، ولو سجد غير ذلك به بكثرة ، حلال للحسب^(١)

ولو ادعى الشبهة بممكنه قبل منه . وروى الشيخ في الصحيح ، عن
بريد بن عاصي ، قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود
به افطر في شهر رمضان ثلاثة ايام ، قال : « سئل هل عيبت في عطفك في
شهر رمضان ثم ؟ » قال : « لا » قال : « عني الإمام بن فضال ، وبن عبد بن
علي الإمام أن ينهكه ضرباً »^(٢) .

قوله (ثلثة عشرة ، من وصيء روحه في شهر رمضان وهم
صائون مُكرهاً ، هي كان عليه كفارتها ، ولا كفارة عنها)

الأصل في هذه الحصة ما رواه كسي رضى الله عنه ، عن علي بن
محمد بن سنان ، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ، عن عبد الله بن حماد ،
عن إسحاق بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل أوى مراه
وهو صائم وهي صائمة ، فقال : « إن استكرهها فعنه كفارتان ، وإن كانت
مطوعة فعنه كفارة واحدة ، وإن كان كرهها فعليه صرط خمس سوطاً
نصف واحد ، وإن كانت طوعة صرط خمسة وعشرين سوطاً ، وصرط
خمس وعشرين سوطاً »^(٣)

قال المصنف في المعبر : ورواه بن إسحاق هذا ضعيف منهم ،
والمفصل بن عمر ضعيف جداً كما ذكره نحاشي . وقال ابن بابويه : لم يرو
هذه غير المفصل ، وقد يرويه في عدة الضعيف ، لكن عماؤن دعوا عني
ديث جماع لإماميه ، ومع ظهور دعوى بها وسعة الفتوى إلى الأئمة

(١) الكافي في الفقه ١٨٣

(٢) تهذيب ٤ ٣١٥ ٦٢٤ نوب ٦ ١٧٨ نوب أحكام شهر رمضان ٢ ح ١

(٣) الكافي ٤ ١٠٣ ٩ ، نوب ٦ ٣٧ نوب ما يثبت عنه بصالح ١٢ ح ١

عليهم سلام محب العمل بها وبه الفتوى إلى لائمة عليهم السلام
 بشهادتهم من باقي مذهبهم كما نعلم أقوال أرباب المذاهب نقل أتباع
 مذهبهم وإن استندت في الأصل إلى الضعفاء والمجهلين^(١) هذا كلامه
 رحمه الله وهو جدير بعلم استند الفتوى بذلك إلى لائمة عليهم السلام كما
 عدم بعض أقوال أرباب المذاهب نقل أتباعهم ، لكنه غير معدوم ، وإنما يتفق
 حصول هذا لعدم في حد المباح كما نعلم بالوجود

ونقل عن صدر ابن أبي عقل أنه أوجب على الروح مع الإكراه كفارة
 واحدة كما في حاشية المطبوعة^(٢) وهو غير بعيد ، خصوصاً على ما ذهب
 إليه الأكثر من عدم فساد صوم المرأة بدست المصفي بتكفير

وم يذكر المصنف تعذيب على الروح بالإكراه ، وكان الأولى
 ذكره كما فعل في المعبر ، سوروده مع تعدد التكفير في الرواية^(٣)

وقد يحتج في لوطه بواحد لإكراه والمطبوعة ، استدعاء واستدانة ،
 فدرمه حكمه ويترتب حكمها ولا فرق في لروحه بين ابدنم والمستمتع
 به

وألحق الشيخ بتكفيره لائمة^(٤) ، قال في المعبر ونحن نساعد
 على المكروه وقول عدم ادعاء من جماع الإمامية ، أم النائمة فلا ، لأن في
 لإكراه نوع من بهمة نفس موجود في لائمة ، ولأن ذلك ثبت على خلاف
 لأصل ، فلا يرم من ثبوت لحكمه هناك لوجود دلالة ثبوتها مع عدمها^(٥)

تفريع لو وطأ المحسوب روحه وهي صائفة ، فإن طأوعه سرقها

(١) المعبر ٢ ٦٨١

(٢) حكاية عنه في المحتف : ٢٢٣

(٣) معبر ٣ ٦٨١

(٤) الخلاف ١ ٣٨٤

(٥) معبر ٣ ٦٨٢

في طأوعه فسد صومها ، وعلى كل واحد منها كفارة عن نفسه ، وتغزير
 خمسة وعشرين سوط . وكذا لو كان لإكراه لأحبة ، وقيل لا يحمل
 هنا ، وهو الأشبه .

الرابعة عشرة كل من وجب عليه شهر من متتابعات فعجز صام

كفارة ، وإن تكررها سقطت كفارة عنها . أف عنه فعدم التكليف ومن
 عنها فلا كفره .

ولو كره المصفر راحته قبل وجب بكفارة عليه عهد لا عنه
 وحمل العلامة في القواعد السقوط مضاف ، يكون مباحه غير مفطر لها^(١)
 وما لاح من هذا بعض راحته لإكراه على هذا الوجه ، وكان وجهه انتهاء
 المقصود بتحريم ، وهو فساد الصوم ، إذ يفسد من أن صومها لا يفسد
 بدنه ، والأصح استحبابه ، لأصاه عدم جواز حذر بمسهم على غير الحق
 الواجب عليه .

قوله (وكذا لو كان لإكراه لأحبيه ، وقيل لا يحمل هنا ،
 وهو الأشبه)

أصبح من حذره المصنف ، لاحتصاص نص انورد بالتحمل بالسوط
 التحمل ، فسكن في غيره . وقيل يحمل ، لأن لو لم يحفظ حكم من السوط
 المحمل فسد فيه أكله ، فيكون أولى بالتحذير ، وإيجاب التكفير نوع
 من المؤاخذة^(٢) وهو يعقل ضعف ، فإن كفارة تكفير السب ، وقد يعلظ
 السب فلا يؤثر تكفيره في عقابه بحقيق ولا سقوط ، كما في قل الصبد
 عمداً ، فإنه لا كفارة فيه مع ثبوت لكفره في الخطأ

قوله (برابعة عشرة ، كل من وجب عليه شهر من متتابعات فعجز

(١) قال به العلامة في القواعد ١ . ٦٦

(٢) القواعد ١ . ٦٦

(٣) كما في المختلف ٢٢٣

ولو عجز عن الصوم أصلاً سَعَرَ الله فهو كفارته

وجمع الشهيد في دروس بين أرويس من تحجير بين الأمرين^(١) ، وبه قطع شرح قدس سره^(٢) ، وهو حد لوتكاف السداد ، لكن الأمر بخلاف ذلك

وحصل العلامة في المصنف تصديقاً بالممكن بعد العجز عن صوم الثمانية عشر^(٣) وهو بعد حد

وهو بشرط في صوم ثمانية عشر^(٤) من لا ، لإطلاق بحر^(٥) وفيه نعم ، لأنه يدل من صوم بعشر فيه سبع فاعسره في ذلك^(٦) ، والملازمة ممنوعة

وإن تحددت القدرة بعد فعل يدل ثم يجب الإتيان بالمدى ، لوجه الخطأ بفعل يدل فيحصل الأمر بعده

وإن حصل عجز بعد صوم شهر حمل وجوب سعة ، لأن ثمانية عشر يدل عن الشهر فيكون يصح به لا عن شهر ؛ وسقوط تصديق صيغ ثمانية عشر ؛ ووجوب ثمانية عشر بعد العجز ، لأن لا تصح إلى المدى إنما يكون بعد عجز عن المدى ، وبصومه لا ، بل يكون محسوب من المدى فلا يحرق عن المدى ، وهذا لا يحمل لا يجب من قوة

قوله (ولو عجز عن الصوم أصلاً سَعَرَ الله فهو كفارته)

المراد أن من عجز عن صوم ثمانية عشر يتعلل فرصه إلى الاستعفاء ويكون كفاره به وربما لاح من قوله ولو عجز عن الصوم أصلاً ، أنه يجب

(١) الدروس ، ٧٤

(٢) المالك ١ ، ٧٤

(٣) المقتضى ٢ ، ٥٧٥

(٤) كما في المالك ١ ، ٧٤

(٥) قال به المعيد في المقام ٥٥ ، والشهد الأول في الدروس : ٧٤

الخامسة عشرة لو تبرع مسرع بالكفر عمن وحسب عليه الكفارة
جاز ، لكن يراعى في الصوم الوفاة

الإتيان بالمعك من الصوم بعد العحر عن صوم الثمانية عشر

وهذا الحكم أعى الانتقال مع لعحر عن لصوم إلى لاستعمار مقطوع
به في كلام الأصحاب ، بل طاهرهم أنه موضع وقوف وتدل عليه روايت ،
منها ما رواه الشيخ ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال
« كل من عحر عن الكفارة انني محب عنه [من] صوم أو عحر أو صدقه
في يمين أو سر أو غير ذلك مما يحب على صاحبه فيه كفارة
فلا يستعمار به كفارة ما خلا من طهر »^(١)

وعن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال سألته عن شيء من
كفارة اليمين - إلى أن قال - قلت فيه عحر عن دين ، قال « فليستعمر لله
عز وجل ولا يعمود »^(٢) وفي آ - وبن صنف من حيث سند^(٣) ، وسبحي ،
تمام الكلام في ذلك في باب تكفير ب . ب . لله تعالى

قوله (ولو تبرع مسرع بالكفر عمن وحسب عنه بكفارة حار ،
لكن يراعى في الصوم الوفاة) .

لأصح عدم حوز لتبرع بالتكفير عن الحي مصنف ، لأن الأمر بالتكفير
بما توجه إلى فعل الحطه فلا يحصل الامتناع بفعل غيره ، وهذا الشيخ في
المسوط لو تبرع بالتكفير عن الحي حراً وصلاق كلامه يقتضي عدم

(١) ما بين المعقولين أثناء من المصدر .

(٢) التهذيب ٨ ١٦ ٥٠ ، لاسيف ٤ ٥٦ ١٩٥ ، الوسائل ١٥ ٥٥٤ أبواب الكفارات

ب ٦ ج ١

(٣) التهذيب ٨ ٢٩٨ ١١٠٤ ، الاستبصار ٥ ٥٢ ١٨٠ وفيه عن أبي عبد الله عليه السلام ،

الوسائل ١٥ ٥٦٢ أبواب الكفارات ب ١٢ ج ٦ .

(٤) أما الأولى فلاشراً راويها بين الثقة والضعيف ، وأما الثانية فلا في طريقها من فصال

والمسبحين وهم مطحيان

(٥) المسوط ١ ٢٧٦

الفرق في ذلك بين الصوم وغيره ، واحداً في المحتجب ، واستدل عليه بأنه
 دين قصي عن المديون فوجب أن نمر دمه كما لو كان لأحبي ، بل هذا
 أوبى ، لأن حق الله تعالى على المحتجب ^(١) وهو فاس محض ،
 ولأولوية مدعاه مصلوغة ، فإن الكفيرة نوع من العادة ، ومن شأن العادة أن
 لا تقلل النيابة

وبحجته فسقط لزوم أن يفعل من ثم نعم به السجود بحتاح إلى

دليل

ثم الميت فظهر حوار السمع عنه بالكثير مضمناً ، لإطلاق الروايات
 المصنعة لاستفادها بما يلحقه من طاعات ، كرواية حماد بن عثمان قال ، قال
 أبو عبد الله عليه السلام : إن الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل
 عمل صالح نعم الميت ، حتى أن الميت ليكون في صبي فبوسع عليه ،
 ويقدر هذا بعمل است فلا ، ويعمل حيث فلا ، أخوه في الدين ^(٢)

وروي عمر بن يزيد قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : من عمل من
 المؤمنين عن ميت صاحباً أصعب لله أجره ويعم الميت بذلك ^(٣)

ورواية محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : بقصى
 عن الميت الحج والصوم ونحوه وفعله الحسن ^(٤) وعبر ذلك من الأحاديث
 الكثيرة ^(٥)

١- المحقق ٢٢٧

(٢) الذكرى ٧٤ ، الوسائل ٥ : ٣٦٨ أبواب قضاء الصلاة ب ١٢ ح ١٥ ونقله عن كتاب
 عياض سلطان الوتر أيضاً

(٣) الذكرى ٧٥ ، وسائل ٥ : ٣٦٩ أبواب قضاء الصلاة ب ١٢ ح ٢٥ ونقله عن كتاب
 عياض سلطان الوتر أيضاً

(٤) الذكرى ٧٤ ، وسائل ٥ : ٣٦٩ أبواب قضاء الصلاة ب ١٢ ح ٢٢ ونقله عن كتاب
 عياض سلطان الوتر أيضاً

(٥) الوسائل ٥ : ٣٦٥ أبواب قضاء الصلاة ب ١٢

المقصد الثالث فيما يكره للصائم

وهو تسعة أشياء :

النساء ثقيلاً ولمساً وملاعبةً

قوله (المقصد الثالث ، فيما يكره للصائم ، وهو تسعة أشياء
النساء ثقيلاً ولمساً وملاعبةً) .

إطلاق العبارة يقتضي عدم إغراق من من تحرك الغمض وسجوه شهوة
وعبره ، والأصح اختصاص بكرهه بالور ، كمن حمله بمصنف في
المعسر ، والعلامة في تذكره^(١) ، وجماعه ، لأحذر كثره بده عبه
كصحيفة الحبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه سئل عن رجل يمس
من المرأة شيئاً ، أبعد ذلك صومه ، وبعبه ؟ فقال : « ذلك يكره ليرحل
لشأن مخافة أن يسبقه المنى »^(٢) .

وصححه زرارة بمحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، أنه
سئل هل يبشر الصائم أو يغفل في شهر رمضان ؟ فقال : « أي أخاف عبه
فليتره عن ذلك ، [لا أن تغفل ولا تسعه منه »^(٣) .

وصححه منصور بن حازم قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام ، ما
يقول في لصائم يغفل لحبه ، امرأة ؟ فقال : « ما شيع بكبير مثلي
ومثلك فلا بأس ، وأما الشاب شوق فلا ، به لا يؤمن ، والصله إحدى
شهوتين ، قلت : فما يرى في مشي بكون به لحربه فيلعبه ؟ فقال :
« ذلك شيء أنا حرم ، كيف صعبك ؟ » فقال : « يا شيخ أصبري ، فإن جعت

(١) المعبر ٢ ، ٦٦٣ ، والتذكرة ١ - ٢٦٤ .

(٢) الكافي ٤ : ٥٤ . الوسائل ١ : ٦٨ ، حيث عنه بمصنف ٣٣ - ١ .

(٣) التهذيب ٤ : ٢٦١ ، ٨٢١ . الاستبصار ٢ : ٨٢ ، ٢٥١ . الوسائل ٧ : ٧٠ ، حيث عنه بمصنف .

عبه الصائم ب ٣٣ ح ١٣

وإحراج الدم المضعف

« لا بأس به ، ليس بطعام ولا شراب »^(١) .

وفي الصحيح عن عبد حميد بن أبي شعلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا بأس بكحل للصائم »^(٢)

وعن عبد الله بن أبي يعقور ، قال : سألت أب عبد الله عليه السلام عن كحل للصائم فقال : « لا بأس به ، به ليس بطعام يؤكل »^(٣)

وعن الحسين بن أبي عمير قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أكحل بكحل فيه مسك وما صنم ؟ قال : « لا بأس به »^(٤)

قوله : (وإحراج الدم المضعف) .

بإحراج عبارة بمضني عدم حرق في ذلك بين أن يكون إحراجه بمضد أو حذمة أو غيرهما ، وبعد تسميه صرح في المصنف^(٥) ، وبحقه قال في المنهاج ، وقد رتب ذلك ليس محصور عند علمائنا جميع^(٦)

وليس في ذلك ما روه الشيخ في الصحيح ، عن سعد الأعرج ، قال : سألت أبا عبد الله عنه سلام عن الصائم يحجم فقال : « لا بأس إلا

(١) تهذيب ٢ : ٢٥٨ ، ٧٦٠ ، الاستبصار ٢ : ٨٩ ، ٢٧٨ ، الوسائل ٧ : ٥١ أبواب ما يمسح
عنه الصائم ب ٢٥ ح ١

(٢) تهذيب ٢ : ٢٥٩ ، ٧٠٦ ، الاستبصار ٢ : ٨٩ ، ٢٨٠ ، الوسائل ٧ : ٥٣ أبواب ما يمسح
عنه الصائم ب ٢٥ ح ٧

(٣) تهذيب ٢ : ٢٥٨ ، ٦٦٦ ، الاستبصار ٢ : ٨٩ ، ٢٧٩ ، الوسائل ٧ : ٥٢ أبواب ما يمسح
عنه الصائم ب ٢٥ ح ٦

(٤) تهذيب ٢ : ٢٦٠ ، ٧٧٢ ، الاستبصار ٢ : ٩١ ، ٢٨٠ ، الوسائل ٧ : ٥٣ أبواب ما يمسح
عنه الصائم ب ٢٥ ح ١١

(٥) المصنف ٢ : ٦٦٤

(٦) المنهاج ٢ : ٥٨٢

ودحول الحمام كذلك

أن يتحوف على نفسه الضعف^(١) .

وفي الصحيح عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأله عن نصائم تحجم^٢ فقال : هي التحوف عليه ، أن يتحوف على نفسه^٣ . قلبه مدها يحوف عليه^٤ قال : يعسبون ونحوه مرة^٥ . قلت : أرايت إن قوي على ذلك ولم يخش شيئا^٦ قال : نعم ، يا سيدي الله^٧ .

وفي صحيح عن عبد الله بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا بأس من تحجمه نصائم ، إلا في رمضان ، فوبى كرهه أن يعمر نفسه لا أن لا يحوف على نفسه ، وإن ردب^٨ تحجمه في رمضان حجتك سلام^٩ » وهذه الروايات كما ترى محضه تحجمه ، إلا أن مقتضى تعيينه بعديه تحكمه ، أي عجزه مما سار كره في معنى

قوله : (ودحول الحمام كذلك)

من يكره مع خوف الضعف . ما لا يؤمن معه من ضرر أو التعرض للإفطار .

ومن عنه نصار^{١٠} ، روى أنكس في صحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : « من شغل عن برح من حجام وهو صائم فقال : « لا بأس ما لم يخش ضعفا^(٢) » .

١- التهذيب ٤ : ٢٦٠ ، ١١٠ ، الاستبصار ٢ : ٢١٢ ، ٩١ ، البرجاء ما يمتك عنه الصائم ٢٦٦ ح ١٠

٢- الكافي ١ : ١٩ ، تهذيب ٢ : ٢١١ ، ٢١٠ ، تهذيب ٤ : ٢١١ ، ٢١٠ ، الاستبصار ٢

٣- ٢٩٠/٩١ ، الوسائل ٧ : ٥٤ أبواب ما يمتك عنه الصائم ٢٦٦ ح ١

٤- تهذيب ٤ : ٢٦١ ، ٧١٦ ، الاستبصار ٢ : ٢١٩ ، ٩١ ، البرجاء ما يمتك عنه الصائم ٢٦٦ ح ١٢

٥- الكافي ٤ : ٩ ، ٣ ، البرجاء ما يمتك عنه الصائم ٢٦٦ ح ٢٧

وَيْشُمُ الرِّيحَاحِينَ ، وَيَتَأَكَّدُ فِي الرِّيحِ حَسَّ

وربما صهر من قول خصم : «عَرِضَ بَعْدَ لَا يَعْدِي حَسَّ» . السمع من سَعَوْضَ السَّعْدِ ، وبه فصح شج وجماعه ، ومن العلامة * ومن سَاحِرَ عَمَّ * على : تعمد ، بوجوب خصم ، وكناه ، حَسَّ عليه في محض نأه وخص من خوفه غنم مغمم فكان عليه غشاء ، كقوله : كذا يوخص ، أي حلقه منه ^(١) . «حَكَّ بَدَنَهُ فَهُوَ يَتَقَاءُ مَا يَدْرُ عَلَى كَوْنٍ مطلق الإيصال مفسد كما يتناه مراراً .

قوله (١٤٨٨ - ربح - ويتأكد في ربح)

ما كرهه سم - ربح بضم - «عَرِضَ بَعْدَ لَا يَعْدِي حَسَّ» . كل بيت طلب ربح كما يخص عليه هل يبع - فصار في معنى به في غمائه جمع ^(٢) ، ويدرس عليه ما يراه سجع عن حسن به منه فساد ، فبأنه لا يبي عنه لله عليه السلام . فبأنه منه ربحان قول (لا) ^(٣) . وعن حسن تضيق ، عن بي عنه لله عليه السلام ، في ماله عن غمائه ، ليس شوب مضمون فقال : ولا ، ولا يشم الرياحان ^(٤) .

«فأكد بك هه في - حسن فبأن عنه ما روه الكندي . صبي لله عنه ، عن محمد بن يحيى ، في سمعنا بعه لله عنه لسلام يحيى عن

(١) الموطأ ١ ٢٧٢

(٢) المحقق ٢٢١

(٣) كالتشديد لأول في الدروس ٧٣

(٤) المختلف ٢٢١

(١٤٨٨ - ربح - يتأكد في ربح)

(٥) المنهوي ٢ ٥٨٣

٧١ - حديث ١ ٢١ ١٠١ - وسم ٢ ٣١١ ٩٣ - سمعنا ٧ ٦ - ما يبدل

عنه خصم ٣٢ - ح ٧

(٦) حديث ٢ ٢٦٦ ١ - لسمعنا ٢ ٣١١ ٩٣ - سمعنا ٧ ٦٦ - ما يبدل

عنه خصم ٣٢ - ح ٣

«مرحس نضائم فقط جعب فدك سم دك» فقال «لأمة ربحان
الأعاجم»

قال الكليني رضي الله عنه «وخريري بعض صحبات لأعاجم كسب
ثمنه إذا صامت وقال : إنه يملك الجوع» (٢).

وعن محمد في نسخة كرهه «مرحس بوجه آخر» وهو أن موك
محم كسب هم يوم معين بصومونه ويكترون فيه ثم «مرحس» فهو عليهم
السلام عن ذلك خلافا لهم (٣).

ويحق العلامة في منتهى : «مرحس» صحت ، شدة رثعته ، وبما
رواه الشيخ ، عن عات ، عن جعفر ، عن به عليهم السلام ، قال : «ب
عب عليه السلام كرهه أمك» ر بعب به نضائم

وعدم أن هذه الروايات كلها قاصدة من حيث بسند ، وبراهين حصار
كثيرة معصرة لأسناد ، وله نظائرها على أسماء الكراهة ، كصحيحه محمد بن
مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : نضائم يشتم الرمحان وانقلب ،
قال : «لا بأس»

وصحيحه عبد الرحمن بن جحاح ، قال : صانت ب الحسن
عليه السلام عن نضائم يشتم الرمحان أم لا يرى به دك ؟ فقال

(١) الكافي ٤ ١١٢ ، وسائل ٦ ، باب ما يملك عنه النضائم ب ٣٢ ج ٤

(٢) الكافي ٤ ١٢ ، وسائل ٧ ، باب ما يملك عنه النضائم ب ٣٢ ج ٥

(٣) المصنف ٥٦

(٤) المنتهى ٢ ٥٨٣

(٥) التهذيب ٤ ٢٦٦ ، وسائل ٧ ، باب ما يملك عنه النضائم ب ٣٢ ج ٦

(٦) الكافي ٤ ١٣ ، التهذيب ٤ ٢٦٦ ، وسائل ٨ ، لأمصار ٢ ٩٢ ، ٢٩٦ ، وسائل ٧

٦٤ أبواب ما يملك عنه النضائم ب ٣٢ ج ١

وجلوس المرأة في الماء .

وعن الحسن بن علي بن فضال ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن
الصائم يلمس الثوب المبلول فقال : « لا » (١) .

وعن عبد الله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
« لا يلزق ثوبه » وهو رطب ولب صائم حتى تعصره » (٢) .

قال في المصنف (٣) : وهذا النهي يهيئ سريته لا يهيئ تحريمه ، عملاً
بالأصل منصوص بالإباحة ، وبما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن
مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « صائم يستنج في الماء ،
ويصب على رأسه ، ويد يديه ، ويصيح سرورجه ، ويصيح بهرب
تحتة ، ولا يغمس رأسه في الماء » (٤) .

وهذه رواية عن صاحبها في ناحية بل شوب على الحسد ، لكن
بأن باب اختصاصه يهيئ كنهه ضعيفه سند ، فعليه ما يمكن إثباته به
الكرهية

قوله : (وجلوس المرأة في الماء) .

هذا رواه الشيخ ، عن حماد بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،
قال : سألت عن صائم يستنج في الماء ، قال : « لا بأس » ، ولكن لا يغمس
رأسه ، والمرأة لا تستنج في ماء لأمه يحمله نفسها » (٥)

قال في معبر : وحماد مذكور وفيه ، لكن رواه عنه مشهورة

١١ التهذيب ٤ : ٢٦٧ ١١٦ لا يصب ٢ : ٩٣ ، ٣ : ١٠١ ٦ : ٦٦ باب ما حدث
عنه الصائم ٣٢ ح ١٣

(٢) الكبرى ٤ : ١١٦ ٤ : ١٠١ ٦ : ٢٣ باب ما يصب عنه صائم ٣ ح ٣

(٣) المصنف ٢ : ٥٨٤

(٤) التهذيب ٤ : ٢٦٣ ٧٨٥ لا يصب ٣ : ٩١ ٢٩٢ ، ٦ : ٢٢ باب ما حدث
عنه الصائم ٣ ح ٢

(٥) التهذيب ٤ : ٢٦٣ ٧٨٩ ، ٦ : ٢٣ باب ما يصب عنه صائم ٣ ح ٦

فحمل على نكرهه كما اكدته شيخنا (١) ٢

وقال لو اصلاح إذا حب المرأة في ماء إلى وسطها لزمها
انقص (٣) ونقل عن ابن ابراهيم انه اوجب الكفارة أيضاً بذلك (٤) . وهما
صحيحان .

وأحق شهيد في دمعه بامرأة نحش ونحشي الممسوح ،
لمساواتهما لها في العلة (٥) .

(١) معبر ٢ ٦٧

(٢) المعيد في المقدمة ٥٦ ، والشيع في المبسوط ١ : ٢٧٤

(٣) الكافي في نعمة ٨٣

(٤) المهذب ١ : ١٩٢

(٥) النعمة ٦٠

الركن الثالث

الزمان الذي يصح فيه الصوم

وهو نهار دون الليل ، ولو بدر عصاه سيلاً به يعتقد ، وكذا لو صمّه إلى النهار .

قوله (الركن الثالث ، لزمان الذي يصح فيه الصوم ، وهو النهار دون الليل ، ولو بدر عصاه سيلاً به يعتقد)

أما اختصاص الصوم بالنهار دون الليل فعلى من المنتهى إنه لا خلاف فيه بين المسلمين ^(١) ، والأدلة عنه من الكتاب والسنة كثيرة

وما إنه لا يعتقد بدر صومه الليل فوضح بعد ثبوت اختصاص الصوم بالنهار ، لأن الليل إذا لم يكن محلاً للصوم فلا يكون لإمساكه فيه عادة مطلوبة لمشارع فلا يعتقد بدره

وكذا لا يعتقد بدر صومه نهاراً كذا لا يعتقد مصماً إلى النهار ، لأنه لا يصح صومه نهاراً فلا يصح مصماً إلى غيره ، فإن في التذكرة ولا يعتقد بدر صوم النهار حشاً ، لأن المحموم لا يعتقد بدره ، لأنه معصية ، فلا يعتقد بدر بعضه ^(٢) ، وهو حسن .

(١) المتفق ٢ ٥٨٧

(٢) التذكرة ١ ٢٦٨

ولا يصح صوم العدين ، ولو بدر صومهم لم يعقد
ولو بدر يوما معتب وثفق أحد عدين لم يصح صومه وهل
يجب فضاؤه ؟ قيل نعم ، وقيل لا ، وهو الأشبه

قوله (ولا يصح صوم عيدين ، ولو بدر صومهما لم يعقد)
أف تحريم صوم عيدين وعدم صحته صومهما فقرار انصاف في
المعتبر إنه ثفق فقهاء الاسلام
وأما أنه لا يعقد بدره فهو قول عثمان وكثير العامة ^٢ ، لأنه معصية فلا
يكون بدره سائغا ، وقيل بمصهيه يعقد بدره وغيبه فضاؤه ولو صامه اجرا عن
لدر وسقط لفصه ^٣ ، ولا ريب في بطلانه
قوله (ولو بدر يوما معتب وثفق أحد العيدين لم يصح صومه ،
وهل يجب فضاؤه ؟ قيل نعم ، وقيل لا ، وهو الأشبه) .
انقولان بشرح رحمه الله ، أولهما في سببه وموضع من المسبوط ^٤ ،
ونفعه من حمرة ^٥ ، وثقل عن الصدوق بص ^٦ ، وشي في موضع آخر من
مسبوط ^٧ ، وحاربه ابن اسبرج ^٨ ، وأبو صلاح ^٩ ، وابن إدريس ^{١٠}

(١) المعتبر ٢ ٧١٢

(٢) منهم حربي في محضره ٢٩٨ ، حرم في فتح ساري ٤ ١٩٤

(٣) نقله عن أبي حنيفة في بدائع الصنائع ٢ : ٨٠

(٤) النهاية - ١٦٣ ، والمسبوط ٢ : ٢٨١ .

(٥) الوسيط (الجوامع الفقهية) - ٦٨٤

(٦) المتق ١٣٧

(٧) المص ٢ ٢٨٢

(٨) المنهد ١ ١٩٨

(٩) الكافي أبي الفتح ١٨٥

(١٠) السرائر ٩٠

وربما سئل الشيخ في وجوب الغصاء في روزه في التهذيب ، عن محمد بن الحسن بن عمار ، عن لقاسم بن أبي انفاسم البجلي ، أنه كتب إليه يا سيدي رجل يدعي أن يصوم يوما من الجمعة دائما فبني فوافق ذلك يوم يوم سئل فطر أو صحتي و أيام التشريق ، من غير مرض ، هل عليه صوم ذلك يوم وقصوة أو كيف يصنع يا سيدي ؟ فكتب إليه قد وضع الله عن الصيام في هذه الأيام كلها ، وتصور يوما من يوم إن شاء الله .^(١)

وعن محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أبي بن مهربان ، قال : وكتب إليه - يعني أب الحسن عليه السلام - : يا سيدي رجل يدعي أن يصوم يوما من الجمعة دائما فبني فوافق ذلك يوم يوم عيد فطر أو صحتي و يوم جمعة و أيام التشريق أو سقرا أو مرضا ، هل عليه صوم ذلك يوم وقصوة أو كيف يصنع يا سيدي ؟ فكتب إليه : قد وضع الله للصيام في هذه الأيام كلها ، وتصور يوما من يوم إن شاء الله .^(٢)

ويمكن مضافته في الرواية الأولى من حيث السند بحجة الكتابات والمكتوب إليه .

وفي إثباته من حيث الأصل بقصائده ما جمعه لأصحاب علي حلافه من مساواة يوم جمعة بيومي الاثنين في تحريم الصوم

و حاشا عليهما فخر محققين بالمحمل على الاستحباب ، لأن الغصاء لو كان واجباً لم يُعْلَقْ بالمشقة بقطر إن ، لأن إن يختص بالمحمل لا

(١) التهذيب ٤ : ٢٣٥ ، ٦٨٦ ، مسند ٦ : ٣٨٣ ، يوم صوم جمعة : مكتوب بـ أ ج ٦
(٢) الكافي ٦ : ٤٥٦ ، ٢ ، تهذيب ٨ : ٣١٥ ، ١١٣٥ ، وسائل ٦ : ٢٣٣ ، أبواب السفر والعهد ١ : ج

وكذا المحدث في أيام التشريق لمن كان على .

مستحق^١ وهو صعب بد من المعبود أن هذا يعنى للتشريك لا يشك ، مع أن حدود مساو للواجب في مثله الله تعالى له . والمأنة محل تردد ، ولا ريب أن القضاء أولى وأحوط .

قوله (وكذا محدث في أيام التشريق من كان على)

لمرد أيام التشريق . يوم الحادي عشر ، ثاني عشر وثالث عشر من ذي الحجة ، سبب ذلك لأن يوم الأضحية شاق فيها أي تقدر ، أو لأن الهدي لا يجر حتى يشرق الشمس ، ذكرها في عموس^٢

وقد نقل المصنف في المعبر وغيره جماع عنائات على تحريم صومها من كل عام^٣ ، فبكون حكمها حكم يامي نعدين في الأحكام معتقده



(١) يصاب العولد ٤ ٥٨

(٢) القاموس المحيط ٣ - ٢٥٨

(٣) المعبر ٢ - ١١٣

الركن الرابع

من يصح منه الصوم

وهو العقل المسلم . فلا يصح صوم الكافر وإن أحب عبده ، ولا المحبون .

قوله (الرابع ، من يصح منه) وهو العقل المسلم ، فلا يصح صوم الكافر وإن أحب عبده ، ولا محبون (

منه لا يصح صوم كافر بتبعه فلا ريب فيه ، بل الأصح عند الإجماع أيضاً ، ما ساء فيما سبق من إطلاق عماده بحلف وإن فرض استحسانها لشرائط صحة عدد بولاه

ومن به لا يصح صوم محسوب ، لأن تكليفه يسقط مع روال العقل وحسب ، وبدن فلا يكون صومه مأثور به ، فتسفي صحته ، لأنها عذرة عن موافقة الأمر .

وقد نص العلامة وغيره^(١) على أن المحسوب إذا عرّض في أثناء النهار لحظة واحدة أبطل صوم ذلك اليوم

ونقل عن طاهر شيخ في الخلاف أنه سأل عن بنيه وبين لإعفاء في صحته مع سبق لبيته^(٢) ولا يحسب من قرب

(١) انظر ١ ٣٦٦

(٢) كالشهاد الأول في المروس : ٧١

(٣) الخلاف ١ ٣٩٢

ولا يُعْمَى عليه . ومن إذا سقّت من المعنى عليه اليّة كان بحكم الصائم ، والأول أشبه .

قوله (ولا لمعنى عليه ، وقيل إذا سقّت من المعنى عليه)
 إليه كان بحكم لصائم ، والأول أشبه)

اختلف لأصحاب في صوم المعنى عليه . فذهب لأكثر إلى أنه يقصد
 حصول لإعفاء في حره من حره الشهر كالحيض

وقد قصد في المعنى فإن أسهل عنه الشهر وهو يعقل فوى
 صيامه وعزم عليه ثم أعني عنه وقد صار شيئاً من يوم يصم ثم فاق بعد
 ذلك فلا قضاء عليه . لأنه في حكم الصائم . بسببه والعزمه على أداء
 لفرض^(١) .

ومحوه قال الشيخ في الخلاف^(٢)

وحرم المصنف^(٣) وعلامة الأول ، وحج عنه في المسألة بأنه
 يرون عقده بسقط التكليف عنه وحيث لا يصح منه الصوم مع سقوطه ،
 وإن كلما أفسد الصوم إذا وجد في جميعه أفسده إذا وجد في بعضه كالحيض
 ونحوه

وإن سقط لقضاء بسبب سقوط الأداء في الصوم ، ولأول ثابت على
 ما يأتي فينتقل الثاني

(١) المعقبة ٥٦ .

(٢) الخلاف ١٠١ ٣٩١ .

(٣) معبر ٢ ٦٩٦ .

(٤) تذكرة ١ ٢٦٧ ، والسهي ٣ ٥٨٥ .

ويصح صوم بصبي مختار ، ثم يد سبب منه منه ، ولو
استمر إلى الليل

ويوجه على الأول الجمع من لعملاء ، فإن سائمه غير مكلف قطعاً مع
أن صومه لا يقصد بذلك إجماعاً .

وعلى الثاني الجمع من كبار لإعلاء في جميع بيهر مفسداً للصوم مع
سبق آية ، بل ذلك محل نزاع فكيف يجعل دليلاً ١٨

وعلى الثالث ، سقوط انصاف بجمع صحبه لأداء وفاسده ، كما أن
وحونه بجمع وحب الأداء ، لأنه فيرض مسألف فيسوق على دليل
ويستفي بدفعه ، فلا يكون في سقوط نفسه دلالة على سقوط الأداء

والحق ، الصوم من كان عليه عن محذور لإمساك عن الأمور
المخصوصة مع آية كما هو مستفاد من العمومات وحب لحكم بفساده صوم
المعنى عليه يد سبب منه آية كما احتار شحات

وإن عسر مع ذلك وقوعه بجميع حرثه على وجه نوحوب أو استبد
بحيث يكون كل جزء من آخرته موصوف بدت أنه لقول بفساد ذلك
الجزء انواقع في حال لإعلاء ، لأنه لا يوصف بنوحوب ولا بد ، ويتم من
فساده فساد لكل ، لأن الصوم لا ينقص ، إلا أن ذلك منفي بالأصل ،
ومقصود بالسائم ، فإنه غير مكلف قطعاً مع أن صومه لا يقصد بدت
إجماعاً .

قوله (ويصح صوم الصبي المميز ، والسائم يد سبقت منه البه ، ولو
استمر إلى الليل) .

أما صحة صوم الصبي المميز بمعنى استحقاق ثواب به ودخوله في

فمن صائمين فقد تقدم الكلام فيه . وإن ذلك يمتد على القوم بأن
عبدته شرعية ، وإن ما ذكره سارج من أن نصحه لا تقوم كون صومه
شرعاً ، لأنها من باب حصاص الوضوء وهو لا يوقف على التكليف ، غير
حيث

وما صحه صوم سائر دسبب له فيه وإن سمر يومه في مجموع
سائر شعبه بقاء عباده . بحيث يصوم من هه عده عن لإمساك عن
تعهد فعل المفطر مع النية .

وإذا علم على أن الله غير مباح بالصوم مصداق أبي الإجماع القطعي
وإن كثرة ، مما قد سمي صوم لله عليه و . « مصائم في عباده وإن
كانت على وجهه من بعد مسلمة » . وقول الصادق عليه السلام
« يوم صامته لله ، وصومه سبيح ، وعلمه مفيد ، ودعاؤه مستجاب »
وقول كاشف عنه السلام « صوم لله بآية ومعنى يصوم مصائم ويسقيه
في صومه »^(١) إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة

وإن من يتردد بينه غير مكلف بالصوم ليس صومه شرعاً^(٢)
ومرده ، لإمساك في حال سوره لا يوصف بحبوب ولا سداب فلا يوصف
بصحه ، كنه بحكمه صحيح في مستحق حبوب عليه ، بالإجماع القطعي
على أن الصوم لا يبطل الصوم .

١ ح ٤١

(٢) المسالك ١ ٧٠

٣ تكفي ٤ ٦٤ ٩ ، عنه ٤ ٢٤ ١٩٦ حديث ٤ ١٩٠ ٣٨ المقصود ٤٩ .

الوسائل ٧ ٩٨ أبواب آداب الصائم من ٢ ح ٣

(٤) تكفي ٤ ٢ ١٠ صدر حديث عنه ٢ ٤٠ ٢٧٠ . حديث ٤ ١٩٠ ٥٤٠

و صدر حديثه ، الوسائل ٦ ٢٩٢ ، ب صوم حديثه ب ١٧

(٥) الكافي ٤ ٦٥ ٤٠ عليه ٢ ٤٦ ٢٠٠ حديث ٦ ٩٨ باب آداب الصائم ب ٢

ح ١

٦ المسالك ٨٣

وعنّطه العلامة في المحتف في ذلك ونالأ إنه يحكم انصافه وإيه لا يسقط عنه التكليف بوجه لروال عذره سريعاً^(١).

وذكر اشرح قدس سره محو ذلك ثم قال إن تكليف بانه وعادل وغيرهما ممن بعد شروط التكليف قد نظر فيه من حيث الالتء به ، بمعنى بوجه انحصار ، أي لمكتف بالفعل وأنه ببداهه على بوجه المأمور به بعد الحفظ ، وقد نظر فيه من حيث لاسد مد بمعنى أنه لو شرع في فعل قبل اليوم وعنده وعنده ثم عرض أنه ذلك في لائن ، وبقسم الأول لا إشكال في امساع التكليف به عند تصامع من تكليف لا يضاف من غير فرق بين أنواع لغته ، وقد هو معنى اندي أطلق لاكثر من الأصوليين وعندهم امساعه ، كما يرشد إلى ذلك دليلهم عليه وإن اظنوا تكلام فيه ، وأنه انحصار عليه نال الإتيان بالفعل بمعنى تعرض امتثال الأمر بشخصي انعم به بمسخدم انعم بوجه الأمر بوجه ، فإن هذا ليس غير فإنه في ثناء بعدة في كثير من الموارد جماع ، إذ لا سوف صحبها على بوجه بدهن إليها فضلاً عن إيقاعها على البوجه المطلوب كما سببه ، وما السامى ويعرض قد يكون محرراً عن أهيه بخطط وتهيؤ به صلا كالحنون والإعفاء على صبح الأقولين ، وهذا يمنع سدهمه التكليف كما يمنع ابداءه ، وقد لا يخرج عن ذلك كاسوم ، السهو والنسيان مع بقاء العقل ، وهذه المعاني وإن تمت من ابداء التكليف بالفعل لكن لا تمنع امتداده إذا وقع على وجهه^(٢) ، هـ كلامه رحمه الله وهو غير جيد ، فإن كلام الأصوليين مطلق في امساع تكليف العدل ، وكذا دليل على عولت عليه الإمامية في امساع ذلك من كونه قبيحاً عملاً لحرمة محررى تكليف الهائه والحمدات صريح في سقوط تكاليف كلها عنه ، وكذا حديث وقع القلم .

(١) المحتف ٢٢٨

(٢) المسائل ٦ ٧٥

ولو لم يفتد صومه بالنسيء مع وجوبه ثم صبح ففجر عليه ناسي ومسر حتى زالت الشمس فعليه القضاء .

ولا يصح صوم أحد بضء ولا انفساء ، سواء حصل بعد قبل الغروب أو انقطع بعد الفجر .

والحكمة في الاستعداد من أدائه بعضه ، عليه عدم تكليف بعض بوجه . وأنه لا فرق بين المحرم والمعفى عنه بالنسيء في ذلك ، لاشتراك جميع في تحقق بعضه بمنصبيه بفتح تكليف معها . سواء في ذلك الانفساء ولاستدامه . على أن لا يرم من كون انفساء تكليف بالاستدامة كونه انفساء بالإحلال بها وهو باطل ضرورية .

وكيف كان فلا ضرورة ، في ما ارتكبه شريح . فمدس سره . من التكليف في هذا المقام بعد ثبوت عدم مداه ثبوت الصوم بالنسيء والاحتياط . قوله (ولو لم يفتد صومه بالنسيء مع وجوبه ثم طلع لفجر عليه ناسي ومسر حتى زالت الشمس فعليه القضاء)

لا يرتب في وجوب القضاء ، لفساد الأداء بقواب اية التي هي شرط فيه ، ولا تحب ككفره بذلك ، بل لأصح عدم وجوب تكفاره بعد تركه بضم ، وإن أثم بذلك ووجب القضاء كما ساء فيما سبق

قوله (ولا يصح صوم بحدائق والنفساء ، سواء حصل العذر قبل الغروب أو انقطع بعد الفجر) .

هذا موضع اتفاق بين العلماء ، قلته في المستتر^{١٧} ، وندس عليه رويات ، منها ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عيسى بن عاصم السجستاني ، عن أبي عبد الله عليه السلام . قال : ما نسيه عن مره طمشت في شهر ومعد

(١) المسالك ١٠٦ ٧٤

(٢) المستتر ٢ ٦٨٣

ويصح من استحاضه إذا فعلت ما يجب عليها من الأغسال و
الغسل

عن أن يعيب شمس قال : « ينظر حتى تنصب »^١

وفي صحيح عن يحيى . عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأله
عن امرأة صاحب صائمة فيما رُفع النهار و كان الغشاء حاصت . أفطر ؟
قال : « نعم ، وإن كان قبل المغرب فنظر ، وإنه عن امرأة رأيت الظهر و
سهر في شهر رمضان فغسلت و لم تطعم كفت تصعب في ذلك اليوم » قال
« ينظر ذلك اليوم ، فإما فطرها من دم »^٢ . وفي رواية من بأسوه عن أبي
الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أصحبت صائمة فيما رفع
النهار و كان الغشاء حاصت ففطر ؟ قال : « نعم ، وإن كان قبل المغرب
فننظر » وعن امرأة ترى ظهر في أول نهار في شهر رمضان و لم يغسل و لم
يطعم كفت يصح ذلك يوم ؟ قال : « إنما فطرها من دم »^٣

وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج أنه سأل عن الحسن
عليه السلام عن امرأة بلد بعد العصر ، ثم ذلك اليوم م فطر ؟ فقال
« ينظر ثم تصلي ذلك اليوم »^٤

قوله (ويصح من استحاضه إذا فعلت ما يجب عليها من
الأغسال أو الغسل)

لا ريب في صحة صومها مع ربها ما يجب عليها من الأغسال في

(١) التهذيب ١ : ٣٩٢ ، ٢ ، لا يحد ، ١ : ١٤٥ ، ٤٥٨ ، وسائل ٧ : ١٦٣ ، ١ : ٢٠

يصح منه الصوم ب ٢٥ ح ٢

(٢) الكافي ٤ : ٣٥ ، ٢ : ٣٩٩ ، ١ : ٩٣٩ ، وسائل ٧ : ٦٢ ، ٢ : ٢٠ ، يصح منه

الصوم ب ٢٥ ح ١

(٣) الفقيه ٢ : ٤٦٨/٩٤ ، ٢ : ٧ ، ١٦٢ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٥ ح ١

(٤) الكافي ٤ : ١٣٥ ، ٤ : ٢ ، الفقيه ٢ : ٤٢١/٩٤ ، الوسائل ٧ : ١٦٤ ، ١ : ٢٠ ، يصح منه الصوم

ب ٢٦ ح ١

يقول « من سافر قصر وقصر لا يكون رجلاً سبحة في صمد ، أو في معصه لله . ورسولاً من عصي به عد وجل . وصب غدو وشحشاء وسعده . أو صرر على قوم مسلمين »

وروي عن أبي سعيد ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حب من حب الله ، فطروا ، فطروا ، وإذا أحسوا استشروا ، وإذا أسأوا استغفروا » (١) .

ومؤلفه محمد بن مسلم . عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال فيمن صاهر في شعبان وله بعد من عبق . سطر حتى يصوم رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين ، وإن طاهر وهو مسافر أفطر حتى يقدم » (٢) .

ومؤلفه . قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : أي كسب جعيت عليه بدر ، رد الله عليه بعض ماله من شيء ، كسب بجاهه عليه من يصوم ذلك شهر من بعده ما شاء . فاجاب مع مسأله : أي مكة فأشكر عليه مكان بدر . يصوم م شهر في شهر لا يصوم يصح لله عز وجل عنها حقه ، ويصوم هي ما جعيت على نفسها ، قلت قلت لابي جعفر : أي جعيت بي شهر يصومه ؟ قال لا قلت قلت ذلك ؟ قال لا ، ولا ، أي أحلف أن رأي في بيت بدر ما يكون .

ومؤلفه كرم قال . قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي جعيت على نفسي أن يصوم حتى يقبض بسانه فقال : صم ولا تصم في سفر ، ولا

١ . كوفي ، ٢٩ ، ٣ . تهذيب : ٢١٩ ، ٦ . مسال : ١٩ . باب صلاة العمد
ج ٨ ح ٣

٢ . كوفي ، ١٣١ ، ٤ . عليه : ٢٠٨ ، ٩ . مسال : ٧ ، ١٢٤ . باب من يصح منه الصوم
ج ٦ ح ٦

٣ . تهذيب : ٢٣٢ ، ٦٨ . مسال : ٧ ، ١٣٩ . باب من يصح منه الصوم ج ٩ ح
٤ . كوفي : ٤٣ ، ٤ . تهذيب : ٢٣٤ ، ٦١٧ . لاسف : ٢ ، ١١ . ٣٢٩ . باب من

٧ ، ١٣٩ أبواب من يصح منه الصوم ج ١٠ ح ٢

نصومه في السفر والحضر ، سدر على هذا التأويل بما رواه عن محمد بن
حسن صفار ، عن محمد بن محمد وعبد الله بن محمد ، عن علي بن
مهران ، قال كتب به سدر مولى فرس ب سدي سدرت أن صوم كل
يوم سدر ، فإن سدر أصمبه ما يدعي من الكثرة ؟ فكيف وقترته ؟ ولا
تركه إلا من علة ، وليس عندك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت
ذلك ، فإن كنت أقصر من غير علة فتصدق بقدر كل يوم سبعة مساكين ،
سأل الله التوفيق لما يحب ويرضى (١) .

قال المصنف في حصر الكبار ضعف هذه الرواية جمعها قولاً
مشهوراً^٢ ، وكان وجه ضعفها لضعف سندها على ما لم يسن به أحد من
وجوب الصوم في مرض إذا بقي ذلك ، ولا فهي صحيحة لسد ولا قصر
جهله بكتاب ، لأن مقتضى قوله أنه إذا عجز عن شهرين بغير علة مكروب
ومسألة محل شك ، ولا حسنة يقتضي عدم تعرض لإيقاع هذا السر

وقيل عن حريضي - رضي الله عنه - أنه سئل من أجمع من صوم
سوحب سفر مطلق الصوم مستنداً إلى علي بن سدرت معن فحضر وهو
مسافر^٣ ، وتدل على ما ذكره رونه إبراهيم بن عبد الحميد المتقدمه ،
كنهه ضعفه جداً^٤ ، ومما يراه معاً هو أن حود منها سداً وأوضح
دلالة ، والله أعلم .

(١) تهذيب ٤ : ٢٣٥ ، ٦١٩ ، الاستبصار ٢ : ١٢ ، ٣٣١ ، نبال ٧ : ١٣٩ ، أبواب ما يفتح

منه الصوم ١٠ ح ١

(٢) بصير ٢ : ٦٨٤

(٣) حقل حمه : ٩٢ ، الصوم سوحب مع السفر صوم ثلاثة أيام بدم انبغاه من

جملة العشرة وصوم النذر إذا عجز عن السفر وحضر

(٤) لودع محمد بن أبي صالح كذا في وعي - محمد بن الحسن في طريقها وأول مجهول

والثاني قطعي

وهل يصوم مندوب^١ قل لا ، وقيل نعم ، وقيل يكره ، وهو لأشبه

قوله : (وهل يصوم مندوب^٢ قل لا ، وقيل نعم ، وقيل يكره ، وهو الأشبه) ..

حيث الأصحاب في صوم سقطوع في ستر ، فقد انفرد رحمه الله لا يجوز ذلك إلا ثلاثة أيام لمحاچه عند قبر سي صلى الله عليه وآله ، وفي مشهد من مشهد لأئمة عليهم السلام^٣

وقال شيخ في الهبة : يكره صوم ستر في أمة على كل حال ، وقد وردت رواية في جواز ذلك فمن عمل بها لم يكن مأثوم ، إلا أن الأحوط ما قدمناه^(٤) .

وقال من يوفيه في من لا يحضره أئمة : ما صوم سقطوع في ستر فقد قال الصادق عليه السلام : من من ستر لصوم في ستر^(٥)

وقال في المنع : لا يصوم في ستر تطوع ولا فرض ، واستثنا من ليطوع صوم ثلاثة أيام لمحاچه في مسجد سي صلى الله عليه وآله ، وصوم الاعتكاف في المساجد الأربعة^(٦) .

وقال سائر : لا يصوم بمسافر تطوع ولا فرض إلا ثلاثة أيام بدر حجة ، وصوم يوم السر بد علقه بوقب حصر في ستر ، وصوم الثلاثة أيام لمحاچه^٧

والأصح الجمع من سقطوع مصطفى لا ثلاثة أيام لمحاچه عند قبر سي صلى الله عليه وآله خاصة

١ - المنع ١٥

٢ - تهذيب ٦٢

(٣) نعيه ٢ ، ٤١١/٩٢ ، الوسائل ٧ : ١٢٦ أبواب من يصح منه الصوم ج ١ ح ١١

(٤) المنع ٦٣

(٥) المراسم ٩٧ وفيه لعم بدل كلمة بدل

ثم لأخبار حسبيصة ، كتبت في مجلس عديده سلام في صحيفه
صيفه من يحيى « من من به قضاء في شهر » وقبور أبي عبد الله
عنه سلام في صحيفه عديده من مروز « من سافر قصر وأقطر »^٢ وهم
منه من بإطلاقهم الصوم بغيره « سافره

وصحيفه ر. ر. « عن أبي عبد الله عنه سلام ، قال « لم يكن
رسول الله صلى الله عليه « به قضاء في شهر رمضان ولا غيره »^٣

وصحيفه حمد بن محمد ، قال « سألت أبا جعفر عنه سلام عن
أحكام مكة ومدينه ومجلس شهر « قال « فريضة »^٤ فقلت لا ولكنه
يطلع كما يطلع ، الصلاة فقال « يقول يوم وعديده »^٥ قلت نعم فقال
« لا تقسم »^(٥)

قال الشيخ في التهذيب بعد « في هذه الروايات ولو حبيب وطاهر
هذه لأخبار ثبت من صوم يطرح في سفر محصور كما أن صوم بغيره
محظور ، غير أنه قد ورد فيه من أخرجته ما ثبت عن المحصر يكرهه^٦

ثم أتت في ذلك رؤس ، روي عن حماد بن عمار عنه من تصعب
ومجاهدين عن سمع عن بن سفيان ، عن حماد ، عن أبي عبد الله
عنه سلام ، قال « خرج أبو عبد الله عليه سلام من مدينه في أيام يمين

(١) تهذيب ٤ ٢٦٢ ٢٦٢ ، ح ٢٥ ، من يصح من صوم ب. ح ١
(٢) عديده ٢ ١٩ ٨٢ ، تهذيب ٤ ٢١٩ ٢٤٠ ، من يكره ب. ح ٥٩ ، بواب صلاة بمكة

ب. ح ٨

(٣) تهذيب ٤ ٢٣٠ ٢٩١ ، الاستصار ٢ ١٠٢ ٣٣٣ ، مسائل ٧ ١٤٣ ، أذات من يصح

من الصوم ب. ح ١١

(٤) في ر. ح والمصدر في سفر ، وقال في القاموس ٧ . ١ ، يوم مقرر ، عند الحضر
(٥) تهذيب ٤ ٢٣٥ / ٢٩٠ ، الاستصار ٢ ٢٣٢ / ١٠٢ ، الوسائل ٧ ١٤٤ ، بواب من يصح

من الصوم ب. ح ١٢

(٦) التهذيب ٤ ٢٣٦

من شعبان فكان بصوم ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في سفر فأفطر ، فقيل
له أتصوم شعبان ونظر شهر رمضان^(١) ، فقال : نعم شعبان إلى أن شئت
صمته وإن شئت لا ، وشهر رمضان عزم من الله ، ودخل على الإفطار^(٢) .

والثانية روى عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن سالم عن حماد بن عمار ، عن
رحل قال : كنت مع أبي عبد الله عليه السلام فبينا بين مكة ومدينة في
شعبان وهو صائم ، ثم ركب هلال شهر رمضان فأفطر ، فقيل له : جعلت
فداؤك من كل من شعبان صائما ، قال : لا ، قال : فماذا فعلت ؟ قال : ففعل ما شئت ، وهذا فرض وليس ما
أن تفعل إلا ما أمرنا^(٣) .

ولا يخفى أن خروج عن مقتضى الأحكام مستحبته بهاس
الروايتين الضعيفتين عن حماد

وبن علي بن سنان ، صوم ثلاثة أيام متوالية بمدينته ما به شيع في
صحيح ، عن معوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ما
كان أبى من مدينته ثلاثة أيام صوم وإن يوم لأربع ، ومضى إليه لأربع ،
عند مدينته بي ساء ، وهي مدينته ثوبه بي كان ، وقد فيها بقية حتى
ربما عذره من سماء ، ويقعد عذره يوم لأربع ، ثم بي ساء خمس حتى
فيها مما بي مقام بي صلي لله عليه ، به نيك ويومث وبصوم يوم
أحمد ، ثم تأتي لأستقر به حتى بي مقام بي صلي لله عليه وانه ومضاه
بينة جمعة فمضى عذره بيست ويومث وبصوم يوم جمعة ، وبه استطعت
أن لا نكنكم شيء ، في هذه الأيام ، لا ما لا بدك منه ، ولا تخرج من المسجد
إلا لحاجة ، ولا سم في كل ولا تخرج ، فإن دلت مما بعد فيه الفصل ،
ثم أحمد الله في يوم الجمعة ونش عليه وصل على أبي صلي الله عليه وانه

(١) عديد ١ : ٦٩٢/٢٣٦ ، الوسائل ٧ - ١٤٤ أيوم من يصح عنه الصوم ب ١٢ ح ٤

(٢) التهذيب ١ : ٦٩٣ ٢٣٦ ، مسائل ٦ - ١٤ م من يصح عنه الصوم ب ٣ ح ١

ويصح كل ذلك من له حكم المقيم

ولا يصح من يجب له ثلث غسل عامد مع قدره حتى يطبخ
المحترق وهو مستقطح حسب ما يعتمد صومه قضاء عن نقصان .

وسئل حارث ، وسئل فيما يقوله : منهم من كان في ذلك من حاحه شرعت
في صومه ، ليس بها ، وبه شرع ، سألها ، أو لم تأكلها ، فهي متوحه
بأنك سب محمد بن النجاشي صلى الله عليه وآله في قضاء حوائج صغيرها
وكبرها ، فقلت : حتى لا تقضي حارث . شاء الله .

قوله : (ويصح ممن له حكم المقيم) .

سأج في ذلك كثير من شهر ، ونعاصي به ، ومن يولي إقامه عشرة في
غيره ، مضي عليه ثلاثون يوما مرود في الإقامة ، ولا سب في صومه
صوم من جميع كتب يجب عليهم بناء على صلاة ، وفي صحيحه معذونه من
وهب عن الصادق عليه السلام : هذا - يعني التخيير - لا فطر - واحد ، إذا
قضى فطرت ، وإذا فطرت ففطر ، وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً
في كتاب الصلاة

قوله (ولا يصح من يجب له ثلث غسل عامد مع لقدره
حتى يطبخ المحترق ، وهو استقطح حسب ما يعتمد صومه قضاء عن شهر
رمضان) .

قد تقدم الكلام في حكم صوم مع بعد البناء على حاشه^{١٣}

وأما إن من سقطت حاشته فيعتد صومه قضاء عن شهر رمضان فيدل
عليه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سب ، قال : كتب أبي

(١) الهدف ٤ : ٢٣٢ ، ٦٨٢ . وسأجل ٧ : ١٤٣ أبواب من يصح منه الصوم - ١٢ ح ١

(٢) النعمه ١ : ٢٨٠ ، ١٢٧١ ، وسأجل ٧ : ١٣ أبواب من يصح منه الصوم - ١٤ ح ١

(٣) الجمع ص ٥٢

وقيل : ولا ندماً .

إني أني عبد الله عليه سلام وكل شخصي شهر، مصدق، وشهد بي أصبحت
تأمر وأمرني حياه فيه أعين حتى صبح الفجر، فحده، لا ضم حد
اليوم وصم عداً (١).

وإصلاح بعض وكلاء لأصحاب منفي عدة مبوق في ذلك بين من
صبح في اليوم الأولى و شامه ، ولا في بعضه من موعود وانصديق
وحتمل شرح قدس سره - حارر بعضه مع بعضه من موعود بحسنه
حتى صبح ^٢ ويحتمل معناه موعود بعضه فصبح في صبح في يومه
الأولى خاصة

قَالَ شَرِاحُ قَدَسِ سِرِّهِ : فِي حِكْمَةِ انْتِقَاءِ سِرِّ مَطْنِي وَنَحْوِهِ قُلُوبُ
اَيُّنِسْ يَهْدِي ، وَهُوَ كَمَا فِي لُغَةِ حَتِّ سِرِّهِ : « فِي ثَمَرِ حَيَاةِ شَرِيعَةِ
بَرِيَّةِ قُلُوبِهِمْ » حَوْلَهُمْ عَدَدُ صِحَّةِ حَقِيقَةِ (بِقِيَّةِ سِرِّهِ عَدَدُ تَقْطِيعِ^٣

ويمكن معرفة في إحدى هذه المقطع وصوره بخاصة لعدم
وضوح مسنده ، وكذا في عدم تقطع نساج مع فساد الصوم ، لأن عدم
التقصير بما يقتضي السوء لإثمه لا يحتمل الامتناع مع عدم الإتيان بالمأمور به
على وجهه

قوله : (وقيل ولا ندباً) .

سنة ١١٠٠ هـ. شرب ساکت عليه شعر شوقه فد ، وظهر من كلامه في
المعبر انشود فد عدا صوم رمضان ، (احتضن الضربة ١) ، كم يه

(١) م. بعض: عنها في كتب شيخ: هي موجودة في ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١

(٢) المالك ٧٢

(٣) الحالة ١ ٧٥

657 Y. Matsuoka (2)

فيما سبق (١)

فإن شارح قدس سره : « وحده عدم الجوار به غير معين ، فلم يصح صومه كقضاء رمضان ، وإن الحب غير من الصوم في تلك الحال و صوم لا بعض ، ومسند الجوار : « به عبد الله بن بكر ، عن صادق عليه السلام في - حل حبث ثم يباه حتى يصح ، أقصم ذلك اليوم بطوعاً » فقال : « من هو بخير ما سمع من صاحبنا »^(٢) ، في روايه كلب إطلاق صححه^(٣) ، وحديث مسند - حقه لله - على المعين و سدد ، وهو بعد الجوار ذلك ، « يؤيده نص آخر بخبر سدد لعدم على الإطمار حصص بعد مرور ، وهو نص مرفيع بصوم ، وعدم فائدة الصوم بحبث إنما يمنع منه حال حبثه ما بعد العمل فلا ، وتنع عدم بعض الصوم مظرف ، كيف وقد تقدم بعض صحيح من مرور بعد مرور ، يباه من الصوم ما بعد منه . وهذه الأدلة وإن ضعف بعضها ، لا يجد لا ينصر عن دية حوار صوم فائدة مبني . وقد عمل بها محققنا ، جماعته سهلاً بأدلة الأسس وحرر من سمع شيء من عمل خبر بمسئلهما^(٤) انتهى كلامه رحمه الله

ولا يخفى أن ما استدل به أولاً على عدم الجوار : فاس محض مع . ف ، و دليل شرعي مجرد دعوى غرضه من تدبير ، وأما أدلة الجوار فكلها ضعفه ، وكذا لا بد من استدلال بأدلة خبر فبها سمع من المعارض ، لا اختصاص مرويات المتصنفه لأعبار العمل في الصوم بأداء رمضان وقضائه كما يباه فيما سبق (٥) .

(١) في ص ٥٥

(٢) الكافي ٤ : ٥٥ ، ٣ ، الوسائل ٧ : ٤٧ ، ٢٠٢ ، مسند عبد العظيم ٢ : ٢٠٢

(٣) لم ينع عليها

(٤) المسالك ١ : ٧٥ ، ٧٦

(٥) في ص ٦

وقال كذا في رمضان فصومه صحيح ، وكذا في شهر ربيع ويصح من المريض ما لم يستصر به

ويستدل على دخول رمضان في سنة من سألوه في الصحيح ، عن عبد الله بن مسعود ، عن حبيب الجمعي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام حرسني عن حصوله وعن هذه ثلاثة أيام إذ أحسب من أوله سبعين فأعلم بي حسب فإني متعمد حتى يسحر بخبر - صوم أو لا صوم ؟ قال « صوم » وهذه أربعة مع صحة مسندها صححه في المصنوع ، ولم يستدل بها أحد من الأصحاب فيما أعلم .

قوله (ويصح من حرس ما لم يستصر به)

يحتقن الضرر بحرق الأضراس بخوف نداء حرس من سأل الصوم ، وخطأ بركته ، وحصول مشقة لا يحتمل مثلي هذه ، وحدث مرض حرق ، ومخرج في ذلك كنه في نفس ، صوم سبب في ماله وتحريمه أو هو عارف وإن كان قاسقاً

ويستدل على وجوب الإفطار في جميع هذه الصور بموه بعالي (١) ومن كان مريضاً أو على سفر فعليه من أيام أخر (٢) وقد روي عن أبيه في الصحيح ، عن حرس ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « الصائم إذا حلف على شيء من أيام أفطر » (٣) وقال عليه السلام « كنما أفطر به الصوم بالإفطار له واجب » (٤) .

وفي الصحيح عن بكر بن محمد الأزدي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأله في ما أسمع عن حد امرئ لذي برك لإسب

(١) الفقيه ٢ ٢١٢/٤٩ ، الوسائل ٧ - ٤٧ أبواب ما يحسب عتة الصائم ٢٠ ح ١

(٢) بقره ١٨٥

(٣) فقيه ٢ ٨٤ ٣٧٣ ، زاد في ٦ ، زاد في ١ ، زاد في ١٩ ح

(٤) فقيه ٢ ٨٤ ٣٧٤ ، زاد في ٦ ، زاد في ٦ ، زاد في ٢٠ ح ٢

فيه الصوم ، قال : « إذا لم يستطع أن يتسحر »^(١) .

وفي حديث عن ابن بكير ، عن ر. ع. ، قال : سألته أن أعبد الله عليه سلام ما وجد من غير أن يتسحر فيه ، فحدثني أني قد سألته عن ذلك ، فقال : « من لا يتسحر على نفسه يتسحر ، ثم عليه ما يتسحر »^(٢) .

وفي صحيح عن حماد بن زهير ، عن سديد بن جابر ، وهو ثقة ، قال : سمعت سعد بن أبي حمزة يقول : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٣) .

وحدثني عنه في حديث آخر ، قال : سمعت في حديث ، عن ابن أبي عمير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٤) . وحدثني عن حماد بن زهير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٥) . وحدثني عن حماد بن زهير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٦) .

وحدثني عن حماد بن زهير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٧) . وحدثني عن حماد بن زهير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٨) . وحدثني عن حماد بن زهير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(٩) . وحدثني عن حماد بن زهير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من لم يتسحر ، فقد كفر »^(١٠) .

(١) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٢) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٣) الكافي ٤ ، ١/١١٨ ، القبة ٢ ، ٣٧٠/٨٣ . مسائل ٧ ، ١٥٥ . أبواب من يصح منه الصوم ٨٠ ، ج ٢ .
(٤) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٥) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٦) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٧) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٨) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(٩) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .
(١٠) حديث في صحيح ابن أبي عمير ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، رقم ٣٦٠ .

و بنوع خمس عشرة سنة في رحمت علي لأصحابه ، ورسنه في نسائه

هذا هو دليل على أنسخ في حق جنس وكفار عند عثمان أجمع .
والحق في أناس حصير ، يشرب ، فقصده بعدة أخرى عن بنوع ، وفواه
حديث قدس سره في : روضة ٢١ ، مشتمل مشكل ، بعده نعم بصيرة العادة
بدلت .

قوله : (بنوع خمس عشرة سنة في رحمت علي الأظهر)

ذكر شيخ عبيد بن حماد بنوع الخمس عشرة ، كما فيها . فلا يكفي
للعلم فيها ، ولا خلاف في مقتضى نسخ بنت ، وبنات خلاف في
لاكتفاء من دونه ، فليس بالاشياء نسخ مع عشرة سنة . وفيه لا كفاءة
بإتمام ثلاث عشرة سنة والدخول في الرابعة عشر

هذا من علمه ما ، نسخ من بنوعه في صحيح ، عن عبد الله بن
سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا نسخ لعالم شدة ثلاث
عشرة سنة ، ولا حل في أربع عشرة ، أحب عليه ما أحب علي محسن ،
حببه ، لم يحمله ، أحب عليه سنان ، وكتب به محسن ، وحر به كل
شيء ، إلا أن يكون ضعيفا وسنينا ، وسنينا ، تمام خلاص في ذلك ، نسائه
لله تعالى

قوله : (وتوسع في النساء) .

هذا هو المشهور بين أصحابنا ، وهو ما في معنده فكيف ضعفه

(١) نسخة ٢٥٥ ، ١٣

(٢) الروضة ٧ ، ١٤٥

(٣) المالك ١ ، ٧٦

(٤) ح ٢٠ عن حماد بن محمد بن محمد ٢٣

(٥) ع ٤ ، ٥٧١/١٦٤ ، التهذيب ٩ ، ٧٣٩/١٨٣ ، ج ١٣ ، ٤٣١ أبواب الوصايا في

رحمته ، ٤٤ ج ١

الثانية: ثوب جسدي وخصية على قصوع قبل سدح ، ويشدد عليه سبع مع طاعة

السدح ، وعبر سبع في سبوت^١ ، من خمسة نوع عند^٢ ، ولا ريب
بلاؤه حوته في كتاب بعدده

قوله (سبعة ، ثوب جسدي وخصية على قصوع قبل سدح ،
ويشدد عليهما لسبع مع الطاعة) .

سبوت^٣ ثوب من سبعة ، وهي عادة ، ثوب ثوب على شيء ،
مروء ومروء ، بعدده وسبع عليه دموية مبريت ، ا ثوب له هذا حملي مومي
نقسي وخصية على قصوع بعدده فلا يحد له مثله بعد سدح

ويهم من كان مقصدا حمله له ، ويشدد عليهما سبع ، يهما
بؤمران به قبل السبع من غير تشديد مع الطاعة

وقد سئل في جمعه : لو وجد نفسي بالقصوع في مع حتم ، و قد
على قصوع بالآلة به مبريت في سبعة حتم^٤

وقد شخ في سبعة ، يستحب له لو وجد قصوع بالقصوع في طاعة
ويلحق مع سبعة ، به ثوب سبعة حتم^٥ ، به سبعة حتم
سبعة ، حتم به لا به ، في ثوب ، ووجوده في سبعة حتم في لا
بحصيرة سبعة^٦ ، به سبعة

سبعة حتم ، سبعة ، شخ في حتم ، على حتم ، على مي
عد لله عنه سبعة ، في ، به سبعة حتم ، به سبعة حتم

(١) عده ٢٦

(٢) الوسيلة (الجوامع الفقيه) ٦٨٢٠

(٣) المقعة ٥٨

(٤) سبعة ٥

(٥) الفقيه ٢ ٧٦

ثم صافو من صوم يوم اربع ذى الحجة بها : «كثير من ذلك في قول :
 قد سبهم بعض وعاش قصير حتى يعودوا» الصوم بظنوه ، فمروا
 صلاتكم ذاك يوم بجمع خمس بعد صلاة من صباه ، قد سبهم لعطش
 أفطروا»^(١)

ومر به في سنة ١١٨٠ هـ ، عن الصادق عليه السلام به قال : «الخصي
 يوجد بضمه ذى جمع سبع سبع على قد ما يقينه . فلو صار في سطره و
 بعد صم على راسه وقت . فلو غلب عليه جمع وعطش فمروا»^٢

ولا يفي ذلك ما : «الخصي في صحيح . عن معاوية بن وهب .
 عن سائب بن عبد الله عليه السلام في كرم يوجد بضمه بضمه»^٣ قال
 «ما بين خمس عشرة سنة واربعة عشرة سنة ، قد هو صام قبل ذلك
 قدعه ، وقد صام بين فلان قبل ذلك فركه»^٤ قال حد خصي الصوم بين
 ذى جمع عشرة و خمس عشرة لا يفي بسبب قوله في ذلك

ودكر شرح . قدس سره . ب مقتضى هذه . و به عدم تحديد ما
 وحبس سره : «وهو بعد حبه ، ذى كرم كدرك بضمه فقهه»^٥ قال هو
 صام قبل ذلك قدعه معنى . و كد فقهه ، بعد صم بين فلان قبل ذلك
 فركه»

وبه شك ما : «الخصي من سبب مراء قبل سبع : «تعدد عنه
 سبع على عشرة

ما ما ذهب به فقهاء . رحمه الله . فربما كان مستنده ما ، ككسبي

(١) الكافي ٤ - ١/١٢٤ تهذيب ٤ - ٨٥٣/٢٨٧ ، الانتصار ٢ - ٤٠٠/١٢٣ ، الوسائل

٧ ، ١٦٧ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٩ ج ٣

(٢) الفقيه ٢ - ٣٢٩/٧٦ ، الوسائل ٧ - ١٩ ، ب من يصح منه الصوم ب ٢٩ ج ١١

(٣) الكافي ٤ - ٢/١٢٥ ، الوسائل ٧ - ٦٧ ، ب من يصح منه الصوم ب ٢٩ ص ١

(٤) المسالك ١ - ٧٦

النظر الثاني

في أقسامه

وهي أربعة : واجب ، وندب ، ومكروه ، ومحظور

الأول : واجب : فيه حب لله ، حب لرسوله ، حب لمصلاه ، وكبره ، ودم
المتعة ، وإسراءه في معناه ، ولا عكاف على محله ، وقضاء الوجب

القول في شهر رمضان

والكلام في علامته ، وشروطه ، وأحكامه

قوله (نظر ثاني) في قسمه ، وهي أربعة : واجب ،
وندب ، ومكروه ، ومحظور)

لا يفتي في قسمه في ذلك ، فإنه منقطع بشروطه
بصحيح ، فساد ، لا يصحح لا يكفر ، لا يجب ، فواجب وسنون ،
مكروه في هذا لا يخرج عنه كذا به مر

قوله (واجب) فيه حب لله ، حب لرسوله ، حب لمصلاه ، وكبره ، ودم
المتعة ، وإسراءه في معناه ، ولا عكاف على محله ، وقضاء
الواجب) .

ومن ثم برة لا يحب عليه الصوم ، إلا أن يمضي من شعبان ثلاثون يوماً ،
أو يرى رؤية شائعة

فصم ، وإذا رأيته فافطر^(١) .

ويذكر عليه صريحاً ما رواه الشيخ وابن ماجة في صحيح ، عن
علي بن حمزة ، به سأل حذو موسى عليه السلام عن رجل يرى بهلال في
شهر رمضان وحده لا بمصره غيره . أنه أن يصوم^(٢) قل : إذا لم يشك فيه
فليصم ، وإلا فليصم مع الناس^(٣) .

قوله (ومن ثم برة لا يحب عليه الصوم .) لا يمتضي من شعبان
ثلاثون يوماً ، أو يرى رؤية شائعة) .

ما وجوب الصوم مع مضي ثلاثين يوماً من شعبان فمجمع عليه بين
المسلمين ، بل يظهر أنه من ضرورات دين

وما لوجوب إدراكي رؤية شائعة عند المصنف في المعتر والعلامة في
المتنهي ، به لا خلاف فيه بين العلماء^(٤) . ومقتضى عنه في محله أنه
نوع تؤثر بعد العلم ، وبحوزه قل في تذكره ثم قال : ولو لم يحصل العلم
بل حصل طر عال بالروية فالأقوى لعون عنه ، كاشف هذين قول الظن
الحاصل بشهادتهما حاصل مع الشك^(٥) . وبحوزه ذكر الشارح^(٦) وغيره^(٧) ،
واحتمل في موضع من شرح العسار بده الظن على ما يحصل بقول العدلين

(١) تهذيب ٤ : ١٥٥ ٤٣١ الأصهار ٢ : ٦٢ ٢٠٠ وسائل ٦ : ٨٢ بواب حكم

شهر رمضان ٢ - ٣

(٢) مسند ٢ : ٧٧ ٣٤ تهذيب ٤ : ٣١٦ ٩٦٤ وسائل ٧ : ١٨٨ بواب حكم شهر

رمضان ٢ - ٤ ح

(٣) المعتر ٢ : ٦٨٦ ، والمتنهي ٢ - ٥٩٠

(٤) التذكرة ١ : ٢٧١ .

(٥) المسالك ١ : ٧٦

(٦) كالأرضي في مجمع الفاتحة ٥ : ٢٨٧

فإنه يتفق ذلك وشهد شاهدان . قيل لا نقل . وقيل نقل مع
عنه ، وقيل نقل مصنف . وهو الأصح . سواء كان من سنة
خارجه .

تتضمن لأبوية المعسرة في مفهوم حروفه

ويشكل بأن ذلك يتوقف على نوع حكمه فنقول شهادة تعدلين معدلاً
بإذنتهم نقل يتعدى أي ما يحصل به ذلك من غير لأمر به المذكور ،
وسن في النص ما دل على هذا المعنى ، وبما هو مستطاع فلا غيره ، مع
أن اللام من عبارة لاكتفاء نقل الحصول من قبله في سبيل النقل
الحاصل من شهادته بعدد . وكذا قول . وهو أصل حماد

ولأصح عبار عنه كما جاء في علامة في معنى^(١) ، وصرح به
المصنف . رحمه الله . في كتاب شهادت من هذا الكتاب^(٢) . لإتقاء ما
مدل على عبار أشباح بدون ذلك . وعلى هذا فيسفي شفع بحريته في
جميع أمور دوحيت كان معه ما قد تعدد فلا يحصر محصور في
عدد ، ولا يصر في ذلك بين حصر مسلم وكافر ، وصغير والكبير ،
والأنثى والذكر كما قرر في حكم ابور

قوله (وبأنه يتفق ذلك وشهد شاهدان قيل لا نقل ، وقيل
نقل مع عنه . وقيل نقل مصنف ، وهو لأظهر ، سواء كان من سنة
أو خارجه)

حيث الأصحاب في هذه المسألة ، فذهب المفيد^(٣) وأمر بصي^(٤)

(١) مسألة ٢ - ١١٠

(٢) المنتهى ٢ - ٥٩٠

(٣) الشرائع ٤ - ١٣٢

(٤) المنقح ٤٨

(٥) جمل العلم والعمل ٨٩ .

وصحيفة عند الله بن علي حبيبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،
 قال : « قال علي عليه السلام لا تسأل شهادة سب في رؤية بهلان ولا
 شهادة رجلين عشرين » وفي معنى هذه الروايات رؤيت كثير ^٢

شيخ الشيخ - حمزة بن - بن علي بن أبي طالب إبراهيم بن عثمان
 بن علي بن عبد الله عليه السلام قال ، قلت له : كم خبري في رؤية
 بهلان ؟ قال : يا شهر رمضان فربما من في بعض له فلا يوده بأكسبي ،
 ويسمونه بهلان لا يقوم عنه ففوقه حد قدرته ، ويسمونه لا حرم
 لم يره ، بل قد وجدته ، وقد رآه غيره ، ولا خبر في وره
 بهلان ، بل يمكن في السماء عنه قبل من شهادة خمس واد كتاب في
 السماء عنه قبل شهادة خمس بهلان ، وخبر من مصر ^٣

وعن حبيب بن محمد بن علي ، قال : سألت عن بهلان عليه السلام « لا تحو
 الشهادة في رؤية بهلان دون خمس رجال عشرين فبانه ، وربما تحو شهادة
 رجلين إذا كان من خارج مصر ، كما لا يخفى عنه في خبر بهلان ، وقد
 عن قوم صدموا بدونه ^٤

وحدث السقيف في خبر عن هاشم - بن علي بن أبي طالب محمد بن
 سم يوحى في حكمه سون فبانه ، ثم لا يفسد بين من فبانه ، وهي
 تحصيل شهادة عشرين ، ثم قال : وبالحمد لله مختلف ما عليه عمل
 المسلمين كافة فكان ساقطاً ^(٥)

(١) نسخة ٧٧ ٣٤ عباد ٤ ١٠ ٤٩٨ ، عباد ٦ ٢٠٨ ، حكم سهر

رمضان ١١ ح ٧

(٢) الروايات ٧ ٢٠٧ أبواب أحكام شهر رمضان ١١

(٣) نسخة ١٦ ٤٠ ، عباد ٦ ٢٩ ، حكم سهر رمضان ١١ ح ١٠

(٤) نسخة ٤ ١٥٩ ٤٤٨ ، لا سهر ٢ ٧٤ ٢٢٧ ، الروايات ٦ ٢١٠ ، أبواب أحكام

شهر رمضان ١١ ح ١٣ ، الروايات ١١ ٤٠٦ ، ح ١١ ، فبانه بن فبانه

(٥) المعتبر ٢ ٦٨٨

اشياء أو حثيف تشهد في صفة بطلان بالاستدانة ولا يحرف
 بطلب شهادتهما ، ولا كدش و حثيف في هذا برؤيه مع بحاد البينه ، ولو
 شهد أحدهما برؤيه شعبان لاش وسيد لآخر برؤيه بمصدا لا بعد احتمال
 يصور ، لإتفاقهما في المعنى ، وعدمه . لأن كل واحد يحلف لآخر في
 شهادته ولم تثبت أحدهما

ثالث لا يكفي قول شاهد يوم صوم أو يفصد ، بل يجب على
 السامع الاستقصاء ، لأخلاف الأقوال في معناه ، فمحور مشدد شاهد في
 سب لا يوقى مذهب السامع نعم أو غيب عنه فقه حيز الإصلاح كما في
 الجرح والتعديل .

رابع هل شب بطلان ، شهادة على شهادة^(١) قبل لا ، وبه فقه
 في مذكرة ، وسنده من عثمان ، وسند عليه بأصحه من ٥٥ ، وخصائص
 وود حصول دلائل ، وحقوق لأدب^(٢)

وقيل نعم ، وبه حرم سراج من غير شب خلاف ، أحد بالعموم
 وإنشاء من يصح بالخصص ، وسند في شهادة حتى لأرم الأداء ، فمحور
 لشهادة عليه كسائر الحقوق^(٣) . ولا بأس به .

ولو سجد شاهدان في شيع بمشدد نعمه وحب حصول قصص

خامس لا يكفي أن شهادة محمدين حيث يفسر إنما هو مع عدم
 حصول شيع بدويها ، فمع فلا ريب في لآخره دلائل

السادس هل يكفي قول الحاكم شرعي وحده في ثوب بطلان^(٤) وبه
 وجهان ، أحدهما نعم ، وهو حرة لسرومن^(٥) ، معصوم ما دل على أن

(١) الذكرة ١ ٢٧

(٢) المسالك ٢ ٤١٥

(٣) مدروس ٧٧

۱۰۱. رُئي في سلاط اقصاه ككوفه وبعد د وحب بصوم على ساكيتها
جمع ، ده استعده كعبر في حرس سب ، بل يدرم حيث رُئي

بحكم ان حكمه بعمه ، وانه ا وقت عده سده بحكم سب وحب
، جمع في حكمه بعمه من ا حكام و عده بون من السه ، وانا اجمع
في لانه شهاده عده بون ا حكام و عده بون في فونه فيكون مقبولا في
حكمه عده بون ا حكام عده ، لاصل في لانه عده سلام ، لا حبر في
رؤيه الهلال الا شهادة رجلين عدلين (۱) .

قوله (۱۰۱ رُئي في سلاط مستدره ككوفه وبعد د وحب بصوم
على ساكيتها جمع ، ده استعده كعبر في حرس سب ، بل يدرم حيث
رُئي)

مورد به د بون ا حكام في حسن سلاط سب سده ، وهي في سب
بحكم مقبولا ، و هي في سب وحب بصوم على جمع من في سب
سلاط ، بخلاف ساعده ، و هي في عده خلاف بضعه بون بصوم يدرم من
رأي دوز من لم يور .

وحتى علامه في سلاط قولا عن بعض عده سب ان حكمه السلاط كنها
و حده ، فبني في سلاط في سده حكمه سده ، شهر سب سب ا حكام
و حده في جمع قصر لاص ، سده ساعده سلاط و بقات ، مختلف
مضاعف ، لا ۱۰ و هي في سب سده علامه في بضعه في نور كلامه ،
فونه سب سب سلاط ا حكام و حب اقصاه على جميع الناس ، سواء
ساعده سلاط و بقات ، و سب سده بده يوم من شهر رمضان في بعض
سلاط سب سده ، و هي سب سده شهاده ، فيحب صومه ، و بان سب سده العادله

(۱) بخاري ۴ ۲۷۶ ، عبيد ۲ ۷۷ ۳۳۸ ، سب سب ۶ ۲۰۷ ، بون ا حكام شهر رمضان

شهدت بالهلال فوجب الصوم كما لو قدرت الحلال ، وأنه شهد برؤيته من
نقل قوله فيجب القضاء لو فات بالأحرار بكثرة مدته عليه ، كما هو لصادق
عنده سلام في صحيحه مقبول ، وفيه شاهد عندنا مرصص بأنهم
رأياه فاقضه (١) .

وفي صحيحه قسم من أحكامهم فمن صام تعد وعشرين يوماً « إن
كانت له سنة عدته على أهل مصر منهم صاموا ثلاثين على رؤسهم
يوم » (٢) ، ومن عده سلام قضاء أيام على شهاده على أهل مصر ، وهو نكرة
شائعة تتناول الجميع على أصل ، فلا يخص بعض الأمصار إلا بدليل

ثم قال في آخر كلامه : « ولو فات الحلال فوجب عليه بحلف عروصها
فحذر من يترى الهلال في بعضها دون بعض لكره لأرض ، قلت إن المعمور
منه قدر يسير وهو السريع ، ولا عُددة عند سماء ، وبالجملة إن عدم
ظنوعه في بعض الأصابع وعدم صدوعه في بعضها لمساعدته لكره لأرض
لم يمسوا حكمهم ، أو بدون ذلك فتسوي هو الحق » (٣) . هذا كلامه رحمه
الله وهو جيد .

ولا يفي ذلك بروايات متضمنة لوجوب القضاء لو فات وقامت السببة
بالرواية ، لأنها غير صريحة في التعميم على وجه يتناول سلال المحضفة
المطالع

قد حقق الشيخ فخر الدين في شرح الموعود ومنى هذه أمثاله
على أن لأرض هل هي كربة أو مسطرة ، وأدق الأول ، لأن نكوك
تطلع في أماكن الشرقية قبل ظنوعها في الأماكن الغربية ، وكذا في

(١) المظلمة في ص ١٦٩

(٢) التلخيص ، ١٥٨ ، ٤٤٣ ، مسائل ٦ ، ١٨٢ ، نوب أحكام شهر رمضان ص ٥ - ح ٣

(٣) التلخيص ٢ ، ٥٩٣ وفيه وفي ح ، كروية بدر كربة ومعهم واحد

عروباً، ولكن^١ بعد غروب بعد من شرقي بعد من يآخر عروبته عن عروب
الشرقي ساعة واحدة، وبعد عروب بعد من عروبته يتسببه، حيث
بعد في ساعات قبل من ساعات بعد في ساعات عروبته، وكر من
ساعات بعد في ساعات عروبته، فعروب عروبته في ساعات
الساعة قبل عروبته في بعد وعروبته في ساعات عروبته بعد عروبته في
بعد، وكر من ساعات عروبته في ساعات عروبته في ساعات عروبته
في وقت واحد، لأن ساعات على بعد من عروبته في ساعات عروبته
ساعات بعد عروبته في ساعات عروبته في ساعات عروبته

انتهى

وتسبب على خلاف حكمه في ساعات عروبته في ساعات عروبته
في ساعات عروبته في ساعات عروبته في ساعات عروبته
في ساعات عروبته في ساعات عروبته في ساعات عروبته
في ساعات عروبته في ساعات عروبته في ساعات عروبته
في ساعات عروبته في ساعات عروبته في ساعات عروبته

ثمانية وعشرين

ولو أصبح بعد من ساعات عروبته في ساعات عروبته
ولو أصبح بعد الروال أمسك مع القضاء

ولو أصبح بعد من ساعات عروبته في ساعات عروبته
وعدمه لتحقيق الرؤية، وسبق التكليف بالصوم

في في الدروس، وكر من ساعات عروبته في ساعات عروبته
ولا ريب في ذلك، لأن المسألة قوية الإشكال

(١) في المصدر: فكل

(٢) في المصدر رواية: الغصب

(٣) إيضاح الفوائد ١ ٢٥٢

١٧٣

[illegible]

وحيث علم في سنة ١٢٠٠ هـ أن حبيب الله عليه السلام قد
 لا يحضره بعد من أصبح تلاميذ علي بن أحمد في سنة ١٢٠٠ هـ
 فليكن في كتب النور حبيب الله عليه السلام وحيث علم

في يوم ١٠ صبيح ١٢٨٥ هـ - ١٢٨٦ هـ في (مستقل)
 نظريتين حدهما كذا في حاشية ١، الثاني كذا ١٠، ثم جلال
 في الفقرة ١، شاهد عليه سنة ١٢٨٥ هـ - ١٢٨٦ هـ في (مستقل)

[illegible]

(٣) المصنف : ٢٣٤

73 4.3

$$u_1 = u_2 = \dots = u_n = 0, \quad \nabla_{\alpha} u_{\alpha} = 0, \quad \nabla_{\alpha} u_{\alpha} = 0, \quad (1)$$

ولا يعيونه الهلال بعد الشفق .

عن حديقه بن منصور ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « شهر رمضان ثلاثون يوم لا يقصر بدا »^(١)

وعن حديقه بن منصور ، عن سعد بن وهب عن محمد بن سنان ، عن معاذ بن كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « شهر رمضان ثلاثون يوم لا يقصر والله أبدا »^(٢)

ثم قال : بعد أن ورد هذين الروايتين وما في معانيهما . قال مصنف هذا الكتاب من حالف هذه الأخبار ، وذهب إلى الأخبار المتوافقة بمعانيها في صحتها أنقي كما انتهى معانيها ، ولا يكتم إلا ما يتفق كائنا من كان ، إلا أن يكون مسرشد فيؤشد ويس له . فإن مدحه إذا صحت وتسلل ترك ذكرها ، ولا قوة إلا بالله

وقولنا ما وردته رحمه الله في هذا الباب من الروايات فيها صعيقة السند ، وقد صغفها لشرح في كتابي الأخبار ، وأنها موحده من التواريخ وعارضها بأخبار كثيرة صريحة في خلاف ما تضمنته ، وقد ورد من ذلك ما فيه كثرة

قوله : (ولا يعيونه الهلال بعد الشفق) .

خالف في ذلك من سائرهم رحمه الله ، فقال في المتبع واعلم أن الهلال إذا غاب قبل شفق فهو أئيمه ، وإن غاب بعد الشفق فهو شمس ، وإن رئي فيه ظل الرأس فهو ثلاث ليالي^(٣)

١- عنه ٢ ١١٠ ٢١ ٦ ٧ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١

ولا بتطوقه

إحدى وثلاثين هلال شول وحب صومه في كل هذا الفرض ممكن ، و
 حصلت عنه . لأن الإحباط بقصم معين فلا يجوز الإقدام على الإقطار به
 على مثل هذه الروايات . هذا كلامه رحمه الله وفيه اعتراف بعدم اعتبار
 ذلك مصدق ، وأن قصم إنما هو محذور لإحباط . وحاشا فیه الإشكال ،
 فإن برويس لم يفسر لأعبار ذلك مفسر لإسناد ، بل الأولى لا تقصر
 عن مرته صحيح ، لأن دحوق في مرته الحسن إبراهيم بن هاشم . ومن
 ثم تردد في ذلك مصدق في سابع^٢ ومعتبر^٣ ، وهو في محله

قوله : (ولا بتطوقه) .

هذا مذهب الأصحاب لا عنه فيه محبات . نعم روى الشيخ في
 الصحيح ، عن محمد بن مريم ، عن أبيه . عن أبي عبد الله عليه السلام ،
 قال : « لا تطوق الهلال فهو نيبس » . وقد رُفد أصله في أنه فهو ثلاث
 سالي^١

وقال في كتابي لأحبار بعد أن ورد في رواية سمعته عن الحسن
 بن الوليد في حديثي الحسن بن علي بن محبوب عن محمد بن أبي معاذ عن
 أبيه يكون إمارة على أعبار دحوق الشهير في كل في سماء على من علم وم
 بحري محراب ، فحار حيشه اعتباره في اللبنة بمسئله سطور هلال
 وعمومه قبل الشفق أو بعد شفق ، وما مع روى عنه وكان السماء مصدقته
 فلا تعتبر هذه الأشياء^(٥) .

(١) المختلف ٢٣٥

(٢) المختصر النافع ٦٩

(٣) المعتمد ٢٨٩

والتهذيب ٢ ٧٨ - ٢٩٠ . لا يصدق ٧٥ ٢٧٩ . سابع ٧ ٢٣ ٢٣٠ ٢٣٠ ٢٣٠ ٢٣٠

سهر رمضان ٢٩٠

(٥) التهذيب ٢ ١٧٨ ، والاصحبار ٢ ٧٥

ولا بعد خمسة أيام من أول هلال في اقصاه

وهو متعذر مشكل ، لأن التطويق ونحوه إن كان مقصداً بحكم يكون
بهلال يبين وجه بصره ، وبلا فلا
ولأصح عدم اعتبار ذلك مطلقاً ، لأن هذه الرواية لا تنهض حجة في
معارضة الأصل والإضافات بمنصبة لإحصار لصري في ضرورة ومضي
الثلاثين

قوله (ولا بعد خمسة أيام من أول الهلال في اقصاه)

أي ولا اعتبار بعد خمسة أيام من أول شهر رمضان من السنة لمصيه ،
بمعنى أنه لا تمنع صيام يوم الخامس من ذلك الشهر ، وقد ورد بعدم
حاجس روايه . وإما لشح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قلت لأبي عبد الله
عليه السلام إن السماء نضت عند ما عرفت بيومين وثلاثين ، فأبي يوم
نصوم ؟ قال : « نطو اليوم ندي صمت من السنة المصه ، وصم يوم
الخامس » (١)

وروي أيضاً عن عمران بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قلت لأبي عبد الله
عليه السلام إننا نمكث في السنة ليومين لا نرى شمس ولا نجف ،
فأبي يوم نصوم ؟ قال : « انظر لي يوم ندي صمت من سنة لمصيه وعد
خمسة أيام وصم اليوم الخامس » (٢) .

وبرلهما في التهديب على أن السماء إذا كانت معه فعلى الإنسان أن
نصوم يوم الخامس احتياطاً ، فإن اتفق أنه يكون في شهر رمضان فقد أجزأ
عنه ، وإن كان من شعبان كتب له من السوافل . قال : ومن في الحر أنه

(١) التهديب : ١٧٩ ٤٩٦ . لايف ٢ ٢٠ ٢٣ . مسائل ٧ ٢٠٥ . نوب الحكم

شهر رمضان ٣

(٢) التهديب : ١٧٩ ٤٩٧ . لايف ٢ ٢٣١ ٧٦ . مسائل ٧ ٢٠٥ . نوب الحكم

شهر رمضان ١٠ هامش ٣

وعن بشر ابن ، عن أبي عبد الله عليه سلام ، قال سألته عن صوم يوم الثث فقال : « صمه يوم ث من شعبان كان بصوماً ، وإن ث من شهر رمضان فيؤم وقت له » (١) .

ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن فسه الأعشى قال ، قال أبو عبد الله عليه سلام : « يهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن صوم ستة أيام العيدين ، وأيام التشريق ، واليوم الذي ثث فيه من شهر رمضان » (٢) .

وعن عبد الكريم بن عمرو قال ، قلت لأبي عبد الله عليه سلام : إني جعلت على نفسي أن صوم حتى ينفذ عذمتي فقال : « لا يصوم في أسفر ، ولا عيدين ، ولا أيام التشريق ، ولا اليوم الذي يثث فيه » (٣) .

لأن محب عهدهما بالحمل على صومه سيئه . من شهر رمضان جده وقع ساقط بين الأحرار ، ومن على هذا التأويل ما رواه الشيخ ، عن محمد بن شهاب الزهري قال سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول : « يوم الثث أمرنا بمصيامه ونهينا عنه ، مرن أن بصومه الإنسان على أنه من شعبان ، ونهينا عن أن يصومه على أنه من شهر رمضان » (٤) .

وحكي مصنف في المعتمد عن المعتمد رحمه الله - أنه قال : إنما يستحب صومه مع الثث في الأجلال . لا مع الأصحو ورفدع بموجب ، ويكره

(١) التهذيب ٤ : ٨٦ ، لا سي ١ : ١٤ ، لا سي ٢ : ١٨ ، ٢٣٦ ، لا سي ٦ : ٢ ، أبواب وجوب الصوم ج ٥ : ٣

(٢) التهذيب ٤ : ٨٣ ، لا سي ١ : ٦٠٩ ، لا سي ٢ : ١٩ ، ٢٤١ ، لا سي ٦ : ٦ ، أبواب وجوب الصوم ج ٦ : ٢

(٣) التهذيب ٤ : ٨٣ ، لا سي ١ : ٥٠ ، لا سي ٢ : ١٩ ، ٣٤٢ ، لا سي ٦ : ٦ ، أبواب وجوب الصوم ج ٦ : ٣

(٤) التهذيب ٤ : ٨٣ ، لا سي ١ : ٥٠ ، لا سي ٢ : ١٩ ، ٣٤٣ ، لا سي ٦ : ٦ ، أبواب وجوب الصوم ج ٦ : ٤

وكل شهر تُشه رؤيته يُعدُّ مما قبله ثلاثين

ولو عُمَّتْ شهور السنة عُدَّ كل شهر منها ثلاثين ، وقيل يُنقص منها
لقصاء العادة بالقبضة ، وقيل يعمل في ذلك برونه خمسة ، والأول
شه

وعلى لوجوب في شته روایت ، منها ما روه شيخ في تصحيح ،
عن هشام بن حكيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام إنه قال فيمن صام تسعة
وعشرين يوما ، كان له به عدة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على
رؤية قصى يوما ^(١) .

قوله (وكل شهر بثنته رؤيته يُعدُّ ما قبله ثلاثين)

يدل على ذلك مصدا إلى امسح بحكم بدحول شهر بمحرد الاحتمال
رويات ، منها قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحه محمد بن قيس ، إن
أمر المؤمنين عند اسلام كان ثوب وبن عم عليكم فعدو ثلاثين ثم
فطرو ^(٢) ، وقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم ، وإذا
كانت علة فاتم شعبان ثلاثين ^(٣) .

قوله (ولو عمت شهور السنة عُدَّ كل شهر منها ثلاثين ، وقيل
يُنقص منها لقصاء العدد بالقبضة ، وقيل يعمل في ذلك برونه
الخمسة ، والأول أنه)

(١) التهذيب ٤ ١٥٨ ٤٤٣ ، وسائل ٧ ١٩٢ ، بحكم شهر مصاب ٥ ح ١٣

(٢) الفقه ٢ ٧٧ ٣٣٧ ، تهذيب ٤ ١٥٨ ٤٤٠ ، الاستبصار ٢ ٦٤ ٢٠٧ ، وسائل ٧

٢٠ أبواب حكم شهر مصاب ٨ ح ١

(٣) التهذيب ٤ ١٥٦ ٤٣٣ ، الاستبصار ٢ ٦٣ ٢٠٣ ، وسائل ٧ ١٩٠ أبواب حكم

شهر مصاب ٥ ح ٥

ومن كان بحيث لا يعلم شهر كالأسير والمحسوس صاء شهر
يعب ، فإن ستمر الأشهر فهو بئى . وإن تخفى في شهر رمضان أو بعده
أجزاه ، وإن كان قبله قصاه .

القول بعد ثلاثين في كل شهر بشيخ في مبسوط^(١) وجماعة ، وهو
مشكل ، ما ذكره المصنف من قصاه أعاده باستقصاه ، ويعون بأحساب
بعضها بقصة مجهول القائل ، مع جهالة قدر القصر أصلاً ، والقول بالعمل
في ذلك برواية الخمسة لشيخ في مبسوط بص^(٢) ، وأجابه لعلامة في
حمية من كنه^(٣) ، وذكر في المختلف أنه لم يعمد في ذلك على أعاده لا
على إرواه^(٤) وهو مشكل بص . لعدم ظرر أعاده باستقصاه على هذا
وجه

وموضح الخلاف ما إذا عمت شهر كنه أو أكرهه ، أما الشهر
والثلاثة فمعي أنقطع بعد ثلاث ، ما ذكره من منع الحكم بدخول
الشهر بمجرد الاحتمال^(٥) . والله تعالى أعلم .

قوله (ومن كان بحيث لا يعلم شهر كالأسير والمحسوس صام
شهرًا يعب ، فإن استمر لأشهر فهو بئى .) ، وإن تخفى في شهر رمضان
أو بعده أجزاه ، وإن كان قبله قصاه) .

د بالعين بحزى شهر يعب على صه أنه شهر رمضان ، فيحب عليه
صومه ، ويجزيه مع استمرار الأشهر أو ظهور لموقعه و لأخر ، وإن طهر
التقدم لم يجزيه .

(١) المبسوط ١ : ٢٦٨

(٢) النكرة ١ : ٢٧١ ، والمتمهى ٢ : ٥٩٣ ، والتحرير ١ : ٨٢

(٤) المختلف ١ : ٢٣٦

(٥) راجع من ١٨٦

وهذه الأحكام كلها جماعية على ما يفهم العلامة في تذكره
ومسهي^(١) ، ولأصل في ذلك ما روه الشيخ ، عن أبيان عثمان ، عن
عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له
رجل سرقة يوم ولم يصم شهر رمضان ، ثم بدري شهر هو ، فإن
« مصوم شهر سوجه ويحسب ، فإن كان الشهر يدي صومه قبل رمضان
يجزه ، وإن كان بعد رمضان أجزاه »^(٢) .

وفي طريق هذه الروية عيسى بن هشام وهو مجهول ، لكن
الصدوق فمن لا يحضره ثقتيه رواه بطريق صحيح ، عن أبيان
عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي علاء^(٣) ، مصدق له بحديثه وأن
الصور عبد الرحمن بن أبي عبد الله فكانوا رواية صحيحة ،
ومقتضاها وجوب التوحي ، وهو التحري ، وصيام الشهر يدي بطل
كونه شهر رمضان ، ولا حرج به لو تمهر كونه بعد شهر رمضان دول ما إذا
طهر التقدم

والظاهر أن مراد سعيدة والفتية بالسنة إلى شهر رمضان ثلث
السنة ، فشهر شعبان من سنة إحدى وتسعين مثلاً متأخر عن شهر رمضان
الذي هو من سنة تسعين ، كما أن شهر شرب من سنة تسعين متقدم على
شهر رمضان من سنة إحدى وتسعين .

ومع ظهور التأخر بعد تصديقه بين ما صامه وبين شهر رمضان ،

(١) التذكرة ١ ٢٧٢ ، والتمهي ٥٩٣٠٢

(٢) التهذيب ٤ ٣١٠ ، ٩٣١ ، وصحاحه ، ويحسب ما بعد ويحسب ، وسائل ٦ ٢١٠ ، أبواب
أحكام شهر رمضان ج ١

(٣) الفقه ٢ ٧٨ ٣٤٦

فلو تفق صوم شهر شوال وحب قضاء يوم ب كان تامين و باقصين ، ولو كان شوال باقضا ورمضان تام وحب قضاء يومين ، وبعكس العكس لفرص لم يجب عليه شيء .

وذكر الشارح وعبره أن شهر رمضان يعني به حكم شهر رمضان من وجوب تكافره ، فطر يوم منه ووجوب مساعده وكماله ثلاثين يوم برهلال ، وحكم العدد بعده من الصلاة وبقصره^(١) وللمباشرة في ذلك محار ، لأصالة السراء من جميع ذلك ، وخصصاص النص بالصوم .

ولو لم يجب على طين لأسير شهر فقد فطره لأصحاب أنه تنحر في كل سنة شهر ويصومه ، وول بعض نعمة لا يلزمه صوم . لأنه به نعم دخول شهر رمضان ولا طنه^(٢) وهو محتمل

وعلى القول بالوجوب فتحب المصاعفة بين ما صامه وبين شهر رمضان كما سبق .

ولو صام لأسير بطوع فوفق شهر رمضان وأقرب به بحرية كما أحدره في المسهي^(٣) . صاهر قوته عليه السلام في صيام يوم الشك سنة النبذ : « هو يوم وفقت له »^(٤)

(١) المسالك ١ ٧٧

(٢) كعلامه في مسهي ٢ ٩٤

(٣) كاس حرم في المحلى ٦ ٢٦٢

(٤) المسهي ٢ ٩٤

(٥) كافي ١ ١٣ : حديث ٨٢ ٠٠ : لا صيف ٢ ٧٨ ٢٣٨ ، يوم ب ٧

١٢ أبواب وجوب الصوم ب ٥ ح ٢

ووقت الإمساك طلوع الفجر الثاني .

ووقت الإفطار غروب الشمس . وحذاء ذهب حمده من
الشرق . ويستحب أن لا يفطر حتى يصلي المغرب ، إلا أن لا يفطر
أو يكون من يتوقعه للإفطار

قوله (وقت الإمساك صبح الفجر الثاني)

هذا قول علماء الإسلام كونه ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ كنوا
واشربوا حتى تنبش لكم لحيط الأسفل من الحيط الأسود من الفجر ﴾^(١)
ويستثنى من ذلك جماع ، فيجب الإمساك عنه قبل طلوع الفجر ، ثم
يسمع الرمان به ولا عسر ، بصلوات الصوم تعتمد أثناء على الحنة

قوله (ووقت الإفطار غروب شمس ، وحذاء ذهب الحمرة من
الشرق) .

هذا أحد الثميين في مسائله ، وقال الشيخ في الاستصار^(٢) ،
وإن ما يرويه في كتاب عن شريح وأحكام^(٣) ، وقت الإفطار
الفرص ولا يحلو من فيه ، وقد تقدم الكلام في ذلك

قوله (ويستحب تأخير الإفطار حتى يصلي المغرب ، إلا أن
تأخره نفسه ، أو يكون من يتوقعه للإفطار)

أما استحباب تأخير الإفطار حتى يصلي المغرب إذا لم يكن هناك

(١) سورة ٩٧

(٢) الاستصار ٢٧

(٣) أحكام ٣٥

من يتوقعه للإفطار ولا سحب تقديم الإفطار قتل عليه روابت ، مذهب
مأرور ، بن ماسويه في الصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، به سئل عن الإفطار ، قيل الصلاة أو بعده ؟ قال : لا
كان معه قوم حذف ^{أب} بحسبهم عن عثمانهم فيقتصر معهم ، وإن كان غير
ذلك فليصل ثم ليفطر .

وفي صحيح عن زرارة والنخعي ، عن أبي جعفر عنه السلام أنه قال : « الغسل في شهر رمضان عند حيز الشمس قبيله ، ثم يصلي ويمسح »^{٢١}

ومر روه شيخ في موش ، عن رواية وقصص ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رمضان يصلي ثم يصوم ، إلا أن تكون مع قوم يظرون الإفطار ، فإن كنت معهم فلا تحلف عنهم وأفصر ثم صل ، ولا فائدة بالصلاة » قلت « ونه ذلك » قال « لأنه قد حصرتك فصرص الإفطار والصلاة ، فإند أفصيهما ، وقصيهما الصلاة » ثم قال « تصلي وأنت صائم فتكتب صلاتك بذلك وتحتج بالصوم أحب إلي » (٣) .

وربما ظهر من العذرة استحباب تأخير الإفطار إذا برعته نفسه في تقديم الصلاة ، ولم أقف على روي يدل عليه ، وربما كان وجهه

(١) الفقيه ٢: ٣٦٠/٨٦، الوسائل ٧: ١٠٧، أبواب آداب العلماء م ٧ ح ١.

١١) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$

[illegible]

الثاني : في الشروط ، وهي قسمان

الأول : ما باعتباره يجب الصوم ، وهو سبعة :

سبع : (أول) يجب على النسي . ولا على المحبوس ،
ولا يكمل إلا بعد صبح . (ثانيا) بعد صبحه . حب على
الأظهر

استدوام تقديم صلاة على حد لوجه فوت الحشوع والإفطار بمصوب
في عبادة ، وعندى . لاوى تقديم صلاة في هذه الصورة ، لإغلاق
المصوب المستدوم ، ومحتفه لنس في سبيل إلى خلافه ، فإن الحبر
عادة .

قوله (أول) ما باعتباره يجب الصوم ، وهو سبعة : سبوع ،
وكمال بعض . فلا يجب على النسي ، ولا على المحبوس إلا أن يكمل
قبل طوع صبح ، ويكمل بعد طوعه . يجب على لأظهر)

أما وجوب الصوم عليهما إذا كمل قبل طوع الصبح فلا ريب فيه ،
لتوجه الخطأ . يجب أن كبرهما من الممكنين . وأما أنه لا يجب
عليهما إذا كمل بعد صبح صبح صبح فهو قور أكثر لأصحاب ، وسبيل عبه
في صبح . يجب أن النسي . يجب أن النسي . يجب أن النسي .
حطاه في أول صبح . يجب أن النسي . يجب أن النسي .
يصح . ووجهه : يجب أن النسي . يجب أن النسي .
إذا رأيت أعددهما في أثناء صبح

(١) المعتبر ٢ - ٥٣

(٢) المعتبر ٧ - ٢٢ . صبح منه صبح . ٢٣١ . حب حكه شه مصاب

وكى المعصى عنه ، وقيل ، بـ نوى الصوم قبل الإغماء ، وإلا كان عليه
القضاء ، والأول أشبه .

وحكى المصنف في المعتبر عن شيخ فولاً بأن يصي وانكسر إذا
بـ عندهم من بردان ولم يبدوا بحدوث نية الصوم ولا يجب عندهم
المصء ثم قال وهو قوي ، لأن الصوم ممكن في حقهما ووقت اليه
ساق ، لا بد من بكن يصي محصاً ، لأن يقول لكه صار لال
محاصاً ، وبوقيل لا يجب صوم بعض اليوم ، فسا متى ؟ إذا تمكن
من بيه يبري حكمها إلى أو النهار ، أو بد لم يمكن ؟ وهما هو ممكن
من به تسري بـ وهـ ، وكذا انكسر في المعصى عنه^(١) انتهى
كلامه رحمه الله وقونه صافه

قوله (وكذا المعصى عنه ، وقيل ، بـ نوى الصوم قبل الإغماء
وإلا كان عليه القضاء ، والأول أشبه) .

لا ريب في سقوط صوم عن معصى عنه ، لخروجه بذلك عن
أهليه سكف ، وبـ بخلاف في صحة صومه مع سق البية ، وقد
تقدم الكلام في ذلك^(٢) .

وحكى لأصحاب في وجوب عصاء على المعصى عنه بعد
الإفاقة ، فقد الشح في خلاف^(٣) والمعيد^(٤) ولم يصي^(٥) لا يصي

(١) في الأصل : آخره وصحاحها كما في باقي النسخ والمصدر

(٢) المعتبر ٢ : ٧١١

(٣) حـ ص ٣٩

(٤) الخلاف ١ : ٣٩١

(٥) حـ ص ٣٦

(٦) جمل العلم والعمل ٩٣

إن سقت منه النية ، ويقضي إن لم يتو .

وقال في النهاية والمسوط لا قضاء عليه مصنف ^١ وانه قطع ان
 ، دريس ^٢ وعمدة السأحرين ، وهو المعتمد ، لأخبار كثيرة مدسة عليه
 كصححة أبواب من روح ، قال كنت من أبي الحسن ثلث
 عليه السلام أسأله عن معصية عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فيه من
 الصلاة أم لا ؟ فكتب لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلاة ^٣ .

وصحيفة علي بن مهزيار ، قال سأله عن المعصية عليه يوماً أو
 أكثر ، هل يقضي ما فيه من الصلاة أم لا ؟ فكتب لا يقضي الصوم
 ولا يقضي الصلاة ^٤ .

ولم ينف لثلاثين روحوب على حجة بعند بها

واحتج به في المحتف بأنه مريض فيرومه قضاء ، تمسك بعموم
 الآية وأخبار وردت بقضاء الصلاة ، وقال إنه لا قائل بتعريف

والحجوب عن لأول جمع من سمية المعصية عليه مريضاً ، مسلم

(١) النهاية ١٦٥ ، والمسوط ١ - ٢٨٥

(٢) الس ٩٤

(٣) المقصود ٢٣٧ ، ١١٤ ، تهذيب ٣٤٣ ، ٧١ ، الاستبصار ٤٨ ، ٧٧ ،

الوسائل ٧ ، ١٦١ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٤ ح ١

(٤) مقصود ٢٣٧ ، ١٢ ، تهذيب ٣٤٣ ، ٧١ ، الاستبصار ٤٨ ، ٧٧ ،

ب ٢٤ ح ٦ .

(٥) المحتف ٣٢٨

و يصح من المريض قبل أن يمرض أو يسافر وحب الصوم
 وإن كان مريضاً لم يكن له بعد رجوعه مسك استحباب ورجوعه انقصه

ذلك بكونه لا يسهو وجوب قضاءه على كل مريض ، والسند من بلونه من
 الأخبار .

وعن الروايات المستقيمة انقصه صلاة تأنيب محمولة على
 الاستحباب ، توفيق سيف ، من من ضمن سقوط انقصه صريحاً فسقط
 الاحتجاج بها ،

ثم لو كانت لوجوبه من ثمه من وجوب قضاءه الصوم فاسم
 انعقد الإجماع على تنويع بينهما ، وعدم التحم بأشكال لا يقتضي العدم
 بالعدم كما بيناه مراراً .

ولا يحتج به من ينسب نقصان ثبوت وجوب قضاءه مع عدم سقوط
 السنة في هذه المسألة وقع في غير محله ، ورجب محله انقصه تأنيب ،
 وهو من تأخيرها بوجوب انقصه ، وانقصه من جعل ثبوت المحكي مقبلاً
 لمحتار لا يخلو من شيء ، إذ انما هو به لا خلاف في سقوط وجوب
 الأداء عن المعنى عنه ، وإن قيل بان صومه لا ينقص بذلك مع حسن
 النية كما في النائم .

قوله (و يصح من المريض ، فإن برأ قبل يروا ومن تناول
 وجب الصوم ، وإن كان تناولاً أو كان يرواه بعد يروا أمسك
 استحباب)

هذا قول عثمان أجمع ، من وجوب الصوم إذ حصل الثراء قبل
 البراء فمسك عنه محض في حصره ولعلامة في ذكره وانقصه
 بأنه من يروا يمكن من داء بوجوب على وجه يؤثر فيه في سده

ولو صام ، حرته مع عدم . ويحره مع الجهل

سبق

قوله (ولو صام لم يحريه مع العلم ويحره مع الجهل)

المراد أن من صام شهر رمضان أو غيره في السفر مع العلم
بوجوب التقصير لم يحريه ، ويحره مع الجهل بذلك ، والمسد في
ذلك ما روه الشيخ في الصحيح ، عن ابن أبي شعبة قال ، قلت لأبي
عبد الله عليه السلام رجل صام في السفر فقال « إن كان بلغه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فعليه القضاء ، وإن لم يكن
بلغه فلا شيء عليه » (٢٦) .

وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال سألت عن رجل صام شهر رمضان في السفر فقال
« إن كان لم يبلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فليس
عليه القضاء ، وقد أجزأ عنه الصوم » (٢٧) .

وفي بحر عن حملي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ،
قلت له رجل صام في سفر فقال « إن كان بلغه أن رسول الله صلى
الله عليه وآله نهى عن ذلك فعليه القضاء ، وإن لم يكن بلغه فلا شيء
عليه » (٢٨) .

ولو عدم المسافر بالحكم في أثناء النهار وجب عليه الإفطار
والقضاء قطعاً

(١) جمع من ١٤٥

(٢) التهذيب ٤ ٢٢١ ٦٤٤ . المستدرج ١٢٧ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ٣

(٣) التهذيب ٤ ٢٢١ ٦٤٦ . المستدرج ١٢٧ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ٢

(٤) مكافي ٤ ١٢٨ . مع ٢ ٩٣ ٤١٧ . التهذيب ٤ ٢٢٠ ٦٤٣ . المستدرج ٧

١٢٧ أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ٣ .

وفي حكم الإقامة كثرة السفر ، كالمكاري والملاح وشبهه ،

ولو عرف المسافر أنه يصل إلى موضع إقامته قبل الزوال كان محيراً في الإمساك والإفطار ، ولأفضل الإمساك بتدرك صوم يومه ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، قال سألت أب جعفر عليه السلام عن رجل يقدر من سفر في شهر رمضان فيدخل أهله حين يصبح أو رتق النهار فقال : « إذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل أهله فهو بائس ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » (١)

وفي الحسن عن رفاعة بن موسى ، قال سألت أب عبد الله عليه السلام عن الرجل يقبل في شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل صحوة أو ارتداع النهار ، قال : « إذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل فهو بائس ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » (٢)

وربما ظهر من إصلاحي الروايتين بحسب مسافر بعد الدخول أيضاً إذا طلع الفجر عليه وهو خارج منه وأظهر منهما في الدلالة على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ، ويعتد به من شهر رمضان ، وقد دخل أرضاً قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم ، وإن دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه ، وإن شاء صام » (٣) والمأنة محل شك وكيف كان فاعتمد ما عليه لأصحاب

قوله (وفي حكم الإقامة كثرة السفر ، كالمكاري والملاح

(١) تهذيب ٤ : ٢٥٦ ، وسائل ٧ : ١٣٥ ، باب من يصح منه الصوم ج ٦ ح ٣
(٢) الكافي ٤ : ١٣٢ ، عمه ٢ : ٩٣ ، ٤١٤ ، تهذيب ٤ : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، الاستبصار ٢ : ٩٨ ، ٣١٨ ، باب الحديث ، أبواب ٦ : ٣٠ ، باب من يصح منه الصوم ج ٦ ح ٢
(٣) الكافي ٤ : ١٣ ، عمه ٢ : ٩٢ ، ٤١٣ ، تهذيب ٤ : ٢٢٩ ، ٢٧٢ ، الاستبصار ٢ : ٢٢٢/٩٩ ، الوسائل ٧ : ١٣٤ ، أبواب من يصح منه الصوم ج ٦ ح ١

ما لم يحصل لهم الإقامة عشرة أيام .

واحتل من الحيض والنفس فلا يحب عليهما ، ولا يصح صهي ،
وعندي القضاة

الثاني ما ساعده يحب قضاء ، وهو ثلاثة شروط
سبوع ، وكبر العقل ، والإسلام ، فلا يجب على أصبي القضاء ،
إلا اليوم الذي بلغ فيه من طلوع محره ، وكذا مجنون ، وكافر وإن

وشههما ، ما لم يحصل لهم الإقامة عشرة)

المراد بشههما من كان السفر عمله كالتاجر والحمال ، وإقامة
لعشرة الإقامة القاطعة لكثرة السفر ، وقد تقدم الكلام في ذلك
مستوفى في كتاب الصلاة .

قوله (والخلو من الحيض والنفس ، فلا يحب عليهما ، ولا
يصح صهي ، وعليهما القضاء) .

هذه الأحكام كلها إجماعية ، والصوم بها مستتبعة^(١) ، وحكي
العلامة في المنتهى عن شاذ من العامة قولاً بوجوب الصوم على الحائض
والنساء وإن وجب عليهما الإفطار ، لوجوب القضاء عليهما ، قال وهو
خطأ ، لأن وجوب الصوم مع وجوب الإفطار مما يتفديد ، ووجوب
القضاء بأمر جديد لا بالأمر السابق^(٢) .

قوله (الثاني ، ما ساعده يحب القضاء ، وهو ثلاثة شروط .
البلوغ ، وكما العقل ، والإسلام ، فلا يحب على أصبي القضاء إلا
اليوم الذي بلغ فيه قبل طلوع محره ، وكذا لمجنون ، والكافر وإن وجب

(١) الوسائل ١٦٢٠٧ أبواب من يصوم من الصوم به ٢٥ .

(٢) صهي ٢ ٢٠٠

وحب عليه ، لكن لا يحب القصاء إلا ما أدرك فحره مسلماً

عليه ، لكن لا يحب القصاء إلا ما أدرك فحره مسلماً)

لا خلاف في سقوط القصاء عن الصبي والمحوون والكافر ، بعد البلوغ والإقامة والإسلام ، ويدل عليه مصافاً إلى الأصل قوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المحوون حتى يقيم »^(١) وقوله عليه السلام : « الإسلام يجب ما قبله »^(٢) .

ويدل على سقوط القصاء عن الكافر أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : إنه سئل عن رجل أسلم في النصف من شهر رمضان ، ما عليه من صومه ؟ قال : ليس عليه إلا ما أسلم فيه »^(٣) .

وفي الصحيح عن عيص بن ثقاتم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام ، هل عليهم أن يقصوا ما مضى منه ؟ أو يومهم الذي أسلموا فيه ؟ قال : « ليس عليهم قصاء ، ولا يومهم الذي أسلموا فيه ، إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر »^(٤)

والمراد بالكافر الأصلي ، أما غيره كالمترد ومن استحل الإسلام

(١) تحصيل ٤٠ ٩٣ عيني حاشي ١ ٢٠٩ ٤٨ ، الوسائل ١ ٣٧ أبواب مقدمه

العبادات ج ٤ ص ١١

(٢) عوالي اللئالي ٢ ٢٣٤ ٣٨ ، مسند حماد ٤ ٩٩ ٢٠٤ ٢٠٥

(٣) تهذيب ٤ ٢٤٥ ٧٢٧ ، لاسنصر ٣ ١٧ ٣٤٨ ، الوسائل ٧ ٢٣٩ أبواب حكم

شهر رمضان ج ٢٢ ص ٢

(٤) الكافي ٤ ١٢٥ ٣ ، عيني ٢ ٨٠ ٣٥٧ ، تهذيب ٤ ٢٤٥ ٧٢٨ ، لاسنصر ٢

١٠٧ ٣٤٩ ، الوسائل ٧ ٢٣٨ أبواب أحكام شهر رمضان ج ٢٢ ص ١

من اصرق بمحكوم بكفره ، كاجرا ح واجلا فبحب عيهم قضاء
قطعا

وبو استنصر محقق وحب عنه قضاء ما فيه من عبادات دون ما
أتى به ، سوى لركه ، ما قضاء الثائب فيعموم لروايت بمضممة
لذلك بمشولة للمحقق وغيره ، وما أنه لا يحب عنه قضاء ما أتى به
صحيح عنه سوى ركة فيدن عييه وادب ، مهيا ما رواه شيخ في
الصحيح ، عن محمد بن مسلم وسريد وخصيل ودرره ، عنهما
عليهما السلام في رجل يكون في بعض هذه لأهوه ، كاجرورة
والمرحئة ، عثماسة ، تقديرية ثم يسوب ويعرف هذا الأمر يعحسن رايه ،
أيعد كل صلاة صلاه أو صوم وركه أو حج ونس عن إعادة شيء ؟
قال « ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير ركة ، فبه لا بد أن
يؤديها ، لأنه وضع ركة في غير موضعها ، وإما موضعها أهل
الولاية »

وعلم أن سقوط قضاء عن محقق بعد استنصاره بما هو
تفضل من الله سبحانه ، كما تفصل على الكافر لأصلي مشهود القضاء ،
لا بصحة عبادته ، وإن الحق أنه لا يسمع شيء من أعينه إذا مات على
خلافه ، وإن فرض اجتماعها بشرائط الصحة عدا الإيمان ، لأحبار
بمستقيمة الدلة على ذلك ، كصحيحه محمد بن مسلم ، عن أبي
جعفر عليه السلام ، وهي صويلة في في حرها « وكذلك والله ن محمد
من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله طاهر عادل أصبح صالاً نائهاً ،
وإن مات على هذه الحال مات ميتة كثر وثاق ، وأعلم ب محمد أن أمه

الثالث : ما يلحقه من الأحكام

من فاته شهر رمضان ، أو شيء منه ، لصعر أو حيض أو كهر أو شيء
فلا قضاء عليه ، وكذا إن فاته لإعماه ، وقيل : يقضي ما لم يوفل
إعماه ، والأوب أظهر

ويجب القضاء على المرتد سواء كان عن فطره أو عن كهر

للمشيخ في الموطأ^(١) ، وفواه في المعسر ، لإصلاق لأمر بالصوم ،
وفاء وقت الية على وجه يسري حكمه ، من أول سهار ، كدمريض
والمسافر^(٢) وهو جند لولا ورود رويته بعدم الوجوب

قوله (الثالث ، ما يلحقه من الأحكام) من فاته شهر رمضان أو
شيء منه لصعر أو حيض أو كهر أو شيء فلا قضاء عليه ، وكذا إذا فاته
لإعماه ، وقيل : يقضي ما لم يوفل إعماه ، والأوب أظهر

قد تقدم الكلام في ذلك وأما الأصح سقوط القضاء عن
الجميع^(٣) .

قوله (ويجب القضاء على المرتد ، سواء كان عن فطره أو عن
كهر) .

إنما وجب القضاء على المرتد سعيه بعموم الأدلة الدالة على
وجوب قضاء ما فات من صيام ، المتناول للمرتد وغيره ، الدائم من
المعارض وقد يحصل التوقف في وجوب القضاء على المرتد عن فطرة
إن قلنا بعدم قبول بونه طائفاً ، لامتناع ذلك منه ، فيسحيل تنكيب
به ، بل سوجه على ذلك سقوط الكايف كلها عنه ، وهو مشكل جداً ،

(١) الموطأ ١ . ٢٨٦

(٢) المعتمر ٢ . ٧١١

(٣) راجع ص ٢٠٦

والحائض ، والنفساء ،

والأصح قول توبته باطلاً كما سيأتي بيانه

قال في المعتمد : «وعد الصوم مبدئاً ثم ارتد ثم عاد لم يفسد صومه ، وقال الشافعي : يفسد في أحد قوليه ، لقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْنَا وَإِلَى الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَا تَكُنُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَحْكُمُونَ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ فَكُلٌّ هُمْ فَيَتْرَكُونَ صَوْمَهُمْ وَلَقَدْ شَرَطَ لَأَحْبَطَ أَنْ يَمُوتَ عَلَىٰ شِرْكٍ ﴾^(١) هذا كلامه رحمه الله ، وما ذكره من عدم بطلان الصوم بالارتداد مذهب الشيخ^(٢) وابن جريس^(٣) وجماعة .

وقض لعلامة في حصة من كتبه ، والشهيد في مدوس بأن ذلك مفسد للصوم^(٤) ، لأن الإسلام شرط وفاء بقبول مشروطه ، وبسرم من فساد الحرة فساد كحل ، لأن الصوم عبادة وحده لا يقبل التجريء ، ولا يحلوه من قوة .

قوله : (والحائض والنفساء) .

هذا موضع وفق بين علماء ، ويدل عليه روايت ، منها ما رواه الشيخ في المحسن ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام به قال « الحائض ليس عليها تفصي صلاة ، وعليها تفصي صوم شهر رمضان »^(٥)

(١) الرمز ٦٥

(٢) معجم ٢ ، ٢٩١

(٣) الموطأ ١ ، ٢٦٦

(٤) الرائق ٨٢٠

(٥) المنتهى ٢ ، ٥٨٠ ، والمختلف ٢٢٩

(٦) البروس ٧١

(٧) التهذيب ١ ، ٤٥٩/١٦٠ ، الوسائل ٢ : ٥٨٩ أبواب الحيض ب ٤١ ح ٢

وَكُن تَارِكاً لَهُ بَعْدَ وَحْوِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُن مُشْفَعاً لَهُ

وہی الحسن بن الحسن بن راشدؒ، قتل لائی عمدہ اللہ
علیہ السلام لحسن عقی صلاۃ علیہ « لا » قتل بقصی
القوم؟ قل « نعم » قتل من قبل حواء ہذا؟ قل « بئس القوم »
قاسم یلیس» (۱)

قوله (وكان في يده عدد وحجوه علمه، د' من حقه غيره)

أراد بذلك جرح حور الشيخ وشيخة ودي العفاس ومن استمر به
بمرص إلى رمضان آخر ، فإن بعدة تقوم مقام بقصه ،

ولا يحصى أنه يخرج من هذه كتبه لسانه وسأهي ، فبهما غير
محاطين بالأداء إذ حصل عذرهما في مجموع النهار مع وجوب القضاء
عندهما قصدا ، فهو دل . كما تركه بعد نيعة وعقده ، يكون أشمل

وبدل على وجوب قضاءه على جميع مصفا إلى ما سبق في
نصف عيف هذا الكتاب ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحنفى ، عن
أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا كان على رجل شيء من صوم
شهر رمضان فمضاه في أي شهر شاء » (١)

وفي الصحيح عن ابن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال « من أفطر شيئا من رمضان ، مضى في عدد يوم قضاء متتابعاً فهو أفضل ، وإن فصاه متفرقاً فحسن » (١) .

(۱) بنیادی ۳۰۰، ۲۰۰، ۱۵۰، ۱۰۰، ۷۵، ۵۰، ۲۵، ۱۰، ۵، ۲، ۱

$$Y = \{1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10\}$$

$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ 0 & 1 \end{pmatrix}$

— 10 —

(٣) الكافي ٤ - ٣/١٢٠ - العبدية ٤ - ٨٢٩، ٢٧٤ - الأسبصار ٢ - ٣٨١/١١٧ - الوافي

ويستحب من ذلك في قضاء حوائج الدنيا ، قال من يستحب
لتقريب الطريق ، وقيل سارع في سبيله ، سرق ما في يده ، ولا يشبه

قوله : ويستحب من ذلك في قضاء حوائج الدنيا ، قال من يستحب
يستحب تقريب الطريق ، وقيل سارع في سبيله ، سرق ما في يده ،
والأول أحوط .

ما حثه بمقتضى حقه لله . من يستحب من ذلك في قضاء
قول أكثر لأصحابه ، يدل عليه مقتضى ما في كتابه بمقتضى من
لا احتياط من ذلك ، مما هو عليه . حثه بمقتضى ما في الحث ،
وما روه في صحيحه ، عن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : إن كان علي - علي - من صوم شهر رمضان
فمقتضى في من شهر شهر ، وما مره ، فإن لا يسطر بمقتضى كيف
شاء واستحسن ، قال في الحث ، قال في الحث ، قال ، قلت
رأيت - علي - عليه شيء ، من صوم رمضان ، مقتضى في من الحث
قال : نعم .

وفي صحيحه عن من من ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،
قال : من قصر شهر من صوم رمضان ، في غير شهر فله سنة ، فهو
فضل ، قال في قضاء حوائج الدنيا ، وهو فضل في مقتضى

و هو يستحب من من حثه من من في من ثمره عن بعض
لأصحابه ، قال ما صرح من كلام حثه في حثه من إياه ، فله
قال بعد أن حكم يستحب من من شهر ، وقد وثق عن الصادق
عليه السلام ، قال عليه من من فضل من من ، وكذا قال عليه

عنى يغور فيه فى بئر من بئرين عمده فرض بقضاء شىء من شهر
رمضان أب يدره في وب حول لا مكب ويدفعه صريحاً صحيحاً
يحتجى وب من سائر المستندات^٢ وب روى شيخ في صحيحه ، عن
حفظ من يحتجى . عن سى عبد الله عليه سلام ، قال « كُنْ ساء
لمنى صلى الله عليه وله إذ كان عندهم صوم حرر ذلك إلى شعبل ،
كرهه ب بمعن رسول الله صلى الله عليه وله ، فإذ كان شعبل صوم ،
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يغور شعبل شهرى^٣ »

أشبهى ذكر علامة - خمسة لله - في التذكرة وغيره أنه لا يحب
الترتيب فى قضاء الصوم ، فإدفعه حره حر^٤ وهو كدلت ، تمسك
بمقتضى الأصل السليم من المعارض .

نعم ذكر أشرح ب الفصل بقدمه لأن فداول^٥ وسشكده
الشهيد في بديرس فداول وسشكده بة فداول^٦ بكان^٧
وربما كان مسب لإشكال من سوي الأمام فى بعض بالدمه مع قضاء
الصوم على شديده بعضه على بعض ، ومن سوي فداول فى عدمه فكان
أولى بحدوده ولا يحتجى ضعف بوجه شىء من وجهي لإشكال ، إلا
أن الأمر في ذلك هين .

وكما لا يحس بربب بين الأياه في له احب المعين ، فكذلك لا

(١) الكافي في الفقه : ١٨٤

(٢) ب ٦

(٣) نسخة ٤ : ٩٦٠/٣١٦ ، الوسائل ٧ : ٣٦٠ أبواب الصوم المنبوت ب ٢٨ ح ٢

(٤) التذكرة ١ : ٢٧٦

(٥) نسخة ١٠

(٦) نسخة ١٣

يعتبر بين أفراد الوحد كالتصاء والكفارة وقد اس أبي عقيل لا
بحور صوم عن بدر أو كفارة من عليه قضاء من شهر رمضان حتى
يقضيه^(١) . ولم يقف على مأخذ .

اثاب اختلف الأصحاب في حوز التصوع بالصوم ممن في دمه
واحد ، فمعه الأكثر ، وإحصاء المرتضى - رضي الله عنه - وجماعة
مهم العلامة في القواعد^(٢) . ورس شهر من كلام الكشي احتصاص
جمع ما إذا كان لواحد من قضاء رمضان^(٣) وهو المعتمد

ب على حوار في غيره سمك مقتضى الأصل ، وعلى جمع
فيه ما رواه الكشي - رضي الله عنه - في الحسن ، عن يحيى ، قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان ضائقة ،
يتطوع^(٤) قال « لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان »

وعن أبي الصبح الكشي ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل عليه من شهر رمضان أيام ، يتطوع^(٥) قال « لا حتى يقضى
ما عليه من شهر رمضان »^(٦) .

والظاهر ان جمع من التصوع مع شعاع بدمه بالصوم لو حب عند
من قال به إما يحقق حيث يمكن دفعه ، فهو كإن يجب لا يمكن كصوم

(١) حكاية عنه في المختلف ٢٤٧

(٢) القواعد ١ - ٦٨

(٣) القواعد ١ - ٦٨

(٤) الكافي ٤ - ١٢٣

(٥) الكافي ٤ - ١٢٣ ، الوسائل ٧ - ٢٥٣ أبواب أحكامه ٦٨ - ٢١ - ٢٠

(٦) الكافي ٤ - ١٢٣ ، الوسائل ٧ - ٢٥٣ أبواب أحكامه ٦٨ - ٢١ - ٢٠

وفي هذا الباب مسائل ٠

الأولى من فاته شهر رمضان ، بعصه مريض ، فب ما في مرضه لم يُقَص عنه وجوبا ، واستحب .

شعبان ندبا لمن عليه كفارة كبيرة جاز صومه ، كما أنه عليه في الدروس (١) .

قوله (الأولى ، من فاته شهر رمضان ، بعصه مريض ، فب ما في مرضه لم يُقَص عنه وجوبا ، واستحب)

أما أن من هـد شأنه لا يحب فضاء عنه فقل علامه في المهدي إبه قول العلماء كفة ٢ ودد عليه روات كثيرة ، مها ما رواه شيخ في صحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحمد هـمب عنهما سلام ، قال ساه عن رجل أدركه رمضان وهو مريض فتوفي قبل أن يرا ، قال سس عليه شيء ، ولكن يقضى عن الذي يبرأ ثم يموت قبل أن يقضى ٣ .

وعن مصور بن حرم ، قال سألت أب عبد الله عنه السلام عن المريض في شهر رمضان فلا يصح حتى يموت ، قال « لا يقضى عنه » والحنف تسوب في شهر رمضان ، قال « لا يقضى عنها »

وفي الموثق عن سماعة بن مهران ، قال سألت أب عبد الله عنه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يقدر على

(١) الدرر ٢٠

(٢) مهدي ٢ ٣

(٣) تهذيب ٤ ٧٣٨/٢٤٨ ، الاستصار ٢ ، ٣٥٩/١١٠ ، الوسائل ٧ ٢٤٠ أبواب أحكام

شيء مضارب ٢٣ ج ٢

(٤) تهذيب ٤ ٢٤٧ ١٣٤ ، الاستصار ٢ ٢١ ٣٥٣ ، مهدي ١ ٢٤٢ أبواب حكماء

في مضارب ٢٣ ج ٢

الصيام فمات في شهر رمضان أو في شهر شوال فقال « لا صيام عليه ولا قضاء عنه » قلت فامرأة تقب دحل شهر رمضان ولم تقدر على الصوم فماتت في شهر رمضان أو في شوال ؟ فقال « لا يقضى عنها »^(١)

وما رواه من نابوه في الصحيح ، عن أبي مرزم لأبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا صام رجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه قضاء ، وإن صح ثم مات وكان له مال تصدق عنه مكر كل يوم بعد ، فإن لم يكن له مال صام عنه وليه »^(٢) .

وأم سحابة غصاء عنه فأنسده في منتهى إلى لأصحاب ، وستمحسه ، وسدر عنه بأنه صاعه فعذب عن حبيب فوصل إليه ثوبها^(٣) وهو استدلال ضعيف ، إذ ليس الكلام في حوار استطوع بالصوم وإهداء ثوابه إلى الميت ، بل في قضاء عذاب عنه ، ولحكم شرعية توقف على دليل ، لأن التوصل شرعية بما يستفاد من لقب ، ومن يرد بعد ذلك ، بل مقتضى الأحكام المتقدمة عدم مشروعية قضاء

وأوضح من ذلك دلالة ما رواه الكشي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن امرأة مرضت في شهر رمضان

(١) نهج ٤ : ٢٤٧ ، ٧٣٣ ، لأصحاب ٢ : ١٨ ، ٣ : ٢٠٠ ، ٧ : ٢٤٢ ، أبواب حكام

شهر رمضان ب ٢٣ ح ١٠

(٢) التمهيد ٢ : ٩٨ ، ٣٩٠ ، في صح صح صح صح صح ، ٧ : ٢٤٠ ، ٢٤٠

أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٧

(٣) التمهيد ٢ : ٦٠٣

وعليه صومه ، وإن كان لم يزل مريضاً حتى أدركه رمضان حر صام
لذي أدركه وتصدق عن لأول لكل يوم مداً على مكبر ، وليس عليه
فصاء^(١) ونحوه روى أبو الصباح نكاسي عن أبي عبد الله
عليه السلام^(٢) ، وعنه بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام^(٣)

قال في المعمر ومع ظهور هذه الأحكام وشهرها وسلامتها من
المعارض يجب العمل بها^(٤) .

وحكى لمصنف في المعتمر والعلامة في المشي عن أبي جعفر بن
ناويه أنه أحب في هذه الصورة الفصاء دون الصدقة^(٥) ، وحكاها في
المختلف عن غيره من الأصحاب بقاء ، واستدل به بمعوم الآية
شريعة^(٦) ، وفاء في المشي محتج به بالأحاديث التي استدلت بها على
سقوط الفصاء المروية من طريق واحد لا يعارض لايه وهو مختلف
لما قررته في الأصول من أن عموم نكاس يحض بحر يوجد ، ثم قال
رحمه الله ، ولزمتهم أن وقت الفصاء بين الرمضانيين ممزوج ، ووجوب
الفصاء فيه لا يستلزم تعينه به ، وبعد أن فرغنا من بحث فصاؤه بعد الرمضان
الثاني^(٧) وهو جيد بولاء رواد الأحكام المستنبضة بقواطع^(٨)

(١) نكاسي ٤ ١٩ ، جهدي ١٤٣ ، لاسبق ٢ ١٠ ، ٣٠ ، الوسائل

٧ ٢٤٤ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ١

(٢) الكافي ٢ ١٢٠ ، جهدي ٢٠١ ، لاسبق ٢ ١٠ ، ٣٦٣ ، الوسائل

٧ ٢٤٥ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٣ ، بتفاوت بين المصادر .

(٣) قرب الإسناد ٣ ، الوسائل ٧ ٢٤٦ ، باب حكمه شهر رمضان ب ٢٥ ح ٢

(٤) معمر ٢ ١١١

(٥) معمر ٢ ٦٩٩ ، جهدي ٢ ٢٠٣

(٦) المختلف ٢٤٠

(٧) المشي ٢ ٦٠٣

(٨) الوسائل ٦ ٢٤٤ ، ثم في حكمه شهر رمضان ب ٢٥

وحكى شهيد في دروس عن ابن الحيد أنه احتاط بالجمع بين
القصص والصدقة ، قال وهو مروي^(١) ولعله أشار بذلك إلى ما رواه
شيوخ ، عن سماعة ، قال سألت عن رجل أدركه رمضان وعليه رمضان
قبل ذلك لم يصمه قط . « يتصدق بذلك كل يوم من الرمضان الذي عليه
بمد من طعام ، وليصم هذا الذي أدركه فإذا أفطر فليصم رمضان الذي كان
عليه ، وفي كب مريضاً فمر على ثلاث رمضانات ثم أصبح فيهن ثم
أدركت رمضان فتصدقت بذلك كل يوم مما مضى بمد من طعام ، ثم
عافني الله وصحبهم^(٢) »

ووجوب أولاً بعض في السد ، وثباً ما حمل على الاستحباب
توفيق من الأدلة ، ويدل عليه صريح ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن
عبد الله بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « من أفطر شيئاً
من رمضان في عذر ثم أدركه رمضان حر وهو مريض فينتصدق بمد لكل
يوم ، وأما أنا فإني صمت وتصدقت^(٣) » .

وعنه أن علامة - رحمه الله - في التحرير أن يعد أن قوى ما
ذهب إليه من بؤيه من وجوب قضاء دو التكفير ، ونقل عن الشيخين
القول بوجوب التكفير دون القضاء ، وعلى قول الشيخين لو صام ولم
يكفر فوجه الإحراء^(٤) ومقتضى ذلك كون الثالث عدهم لتحرير بين

(١) الدروس ٧٧

(٢) الجذب ٤ ، ٣٠١ ، ٧٤٧ ، (نصف ٢ ، ١١٢ ، ٣ ، ٤٠٠ ، ٧ ، ٢٤٥ أبواب أحكام

شهر رمضان - ٢٠ - ح

(٣) الجذب ٤ ، ٢٤٢ ، ٧٤٨ ، (نصف ٢ ، ٣ ، ١ ، ٣ ، ٧ ، ٣٠٠ ، ٧ ، ٢٤٥ أبواب أحكام

شهر رمضان ب ٢٥ ح ٤

(٤) التحرير ١ ، ٨٣

لقضاء والتكسر لا تعين التكفير ، وهو خلاف ما صرحوا به ودلت عليه أدلتهم .

وهنا مباحث :

الأول : يختلف فضليون بوجوب الصدقة فيما يجب المصدق به ، ذهب الأكثر إلى أنه مد لكل يوم ، وهو الأصح ، رواه ابن سنان وابن مسلم المتقدمين^(١) .

وقال الشيخ في إسناده : تصدق عن كل يوم بسدين من طعام ، فإن لم يمكنه فمد^(٢) . واستدل به في المختلف بأن نصف الصاع مد عن اليوم في كفارة حرء ، فكأن كذلك هـ ، بل هذا أكد ، فإن صوم شهر رمضان أكد من غيره ، وقد كان نصف الصاع مدلاً عن الأول أصح في الحكمة أن يكون المد الذي هو ربع صاع مدلاً عن الاكدة ، ثم رده بأنه اجتهاد في مقاييس النص فلا يكون مسموعاً^(٣) ، وهو كذلك .

الثاني : هل يعدى هذا الحكم أعني سقوط القضاء ولزوم الكفارة - إلى من فاته الصوم بغير المرض ثم حصل له مرض مستمر أم لا ؟ قيل نعم ، وهو ظاهر إخبار الشيخ في الخلاف^(٤) ، وربما كان مستنده قوله عليه السلام في صحيحه ابن سنان المتقدم : لا من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ثم أدركه رمضان آخر وهو مريض فتصدق بمد لكل يوم ٥ . فإن العذر يشوب المرض وعذره

(١) في ص ٢١٣ .

(٢) إسناده ١٥٨ .

(٣) مختلف ٢٤٠ .

(٤) خلاف ١ ٣٩ .

(٥) إسناده ٤ ٢٥٣ ٧٤٨ الاستيعار ٢ ١١٢ ٣٠٧ . سوانس ٧ ٢٤٥ أبواب أحكام

شهر رمضان ب ٣٦ ج ٤

وقيل لا ، وله قطع العلامة في المحنة . منك معموم ما دس
على وجوب انقضاء التسمية من مع صفة مخصوص المستطه ،
إختصاصها بعرض . وحدث عن رواية من قال بانه لا يخلص حجة
في مع صفة معموم (لأنه تدر) على وجوب انقضاء ، لأن قوته
عنه السلام . من قصر مساهمة مقتضى التسمية على أن كان مقتضاها إلا
أن قوته عليه السلام . أنه تركه مقتضى حجة مقتضى ، يشعر بأن
هذا هو مع . ووركة رحمه الله لا يحل من وجه ، وإن كان المقول
بالتسوية أوجه .

سألت من كان له وجوب حصة من نصيبه حصة كالمسهر
بضرورة في نفس بعض وجهه حصة من نصيبه حصة ،
إختصاصه بنسب من كان له من حصة من نصيبه حصة ، وروى
بوجوب انقضاء من كان له من نصيبه حصة .

رابع لا حكر لعدم صحة التسمية من نصيبه حصة من
المعترض ، وهو حصة من نصيبه حصة . حصة من نصيبه حصة
بالتكرار^(١) ، وهو ضعيف .

خامس لا فرق من وجوب انقضاء حصة من نصيبه حصة عليه
شيخ وغيره^(٢) ، فإن في المدعى أن مقتضى من نصيبه حصة - رحمه

(١) في أحاديث الأدلة الدالة

(٢) المختلف ٢٤١

(٣) المنهاج ٢ - ٦٠٣

(٤) التذكرة ١ - ٢٧٥

(٥) الخلاف ١ - ٣٩٦ ، والمبسوط ١ - ٢٨٦

(٦) كالأعلام في التحرير ١ - ٨٣

وإن برأ بينهما وأخره عداً على نفسه قضاء ولا كفره . وإن تركه تهاوياً
قضاء وكفر عن كل يوم من السالف بمدة من طعام

الله - أن رمضاه الثاني يقضى بعد ثلاث وإن ستمر المرض . ولا وجه
له (١) .

السادس ذكر شهيد في دروس^٢ ومن أخر عنه^٣ أن مستحق
هذه الصدقة مستحق بركه لأحسبه . ولأخوذ حصصها بالمساكين .
كما تضمنه رويته من مسلم . وقد ثبت فيما سبق أن حكيك أسوأ
حالاً من الفقير ، وإن ما ذكره لشرح وغيره من دخول أحدهم تحت
لآخر حيث ذكر مشرداً غير واضح

قوله (وإن برأ بينهما وأخره عداً على نفسه قضاء ولا كفره .
وإن تركه تهاوياً قضاء وكفر عن كل يوم من سالف بمد من طعام)

يلوح من عبارته أن المراد بالمنهون غير العداً على قضاء فيكون
غير المنهون العداً على القضاء وإن أخره غير عداً ، وتعرف بأنها ،
ولأحراز لا تسعد عليه والأصح ما أطلقه الصدوق^٤ وأحاربه
المصنف في المعبر^٥ وشهيدان^٦ من وجوب القضاء والفتية على من
برأ من مرضه وأخر القضاء توباً من غير عداً حتى دخل رمضان الثاني ،

(٢٠١) دروس ٧٧

(٣) كالشهيد الثاني في المسالك ١ : ٧٨

(٤) حكى ٤ : ١١٩ . شهيد ٤ : ٢٥٣ . لاسنار ٢ : ١١٠ . ٣٦١ . انساب

٧ : ٢٤٤ أبواب أحكام شهر رمضان ٢٥ ح ١ .

(٥) صدوق في جمع ٦٤ ، حكاه عن أبي صدوق في مصنف ٢٤٠

(٦) المعبر ٢ : ٦٩٨

(٧) الشهيد الأول في دروس ٧٧ . شهيد ثاني في المسالك ١ : ٦٨ . بروضة ٢

الثانية يجب على الزبني ان يقضي ما دلت لمث من صيام وحب ،
رمضان كان أو غيره ، سواء كان لمريض أو غيره

المعسر في إكراهه فصار ولا غيره خلاف بعض متأخرين في إيجاب
للكفارة هـ ، فإنه ارتكب ما لم يذهب إليه أحد من فقهاء الإمامية فيما
علمت ثم نقل ما يورده من الروايات عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي
الصالح الكاظمي . وقال إن هؤلاء فضلاء أسلف من إماميه ، وليس
بروايتهم معارض ، لا ما يحصل رده على ما ذكره ، ولما دللت مكلف
هـ لا ضرورة إليه (١) .

واعلم أن ما وصل بنا من الروايات في هذا باب محتصر بما قد
كان يقرب للمريض ، ومضمونها في أكثر الأصحاب ، لكن العلامة
في مختلف فصل في ذلك وحكم بتعدي حكمه عندكوا إلى غير
المريض إذ كان تأخير بقضاء يوم ، والاكفارة بالقضاء إذا كان التأخير
غير توان ، واستند على ثاني مجموع ما دل على وجوب انقضاء السهم
من المعارض ، وعلى الأول من كفاية وحب في اعطاء الامر وهو
المريض ، ففي الأدب اوى ، فإن ليس ذلك من باب القياس في
شيء كما توهمه بعضهم ، بل هو من دلالته عليه (٢) واستحود اشرح
- قدس سره - ذلك (٣) ، وهو غير بعيد وبممكن مناقشة في هذا
لاستدلال بعدم ثبوت تعين الأصل كما بيده مراراً

قوله (الثانية) يجب على الزبني ان يقضي ما دلت لمث من
صيام وحب . رمضان كان أو غيره ، سواء كان لمريض أو غيره)

(١) المعبر ٢ ٦٩٩

(٢) المختلف ٢٤١

(٣) معاني ٦٨

يسدح في غير السر من السر وغيره من الأعداء وتعتمد الترك ،
والأصل في وجوب القضاء ما روه الكشي - رضي الله عنه - في
الصحيح ، عن حفص بن اسحق ، عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ، قال : « يقضي عنه أوى الناس
بميرته » قلت : فإن كان أوى الناس به امرأة ؟ قال : « لا ، إلا
لرجل » (١)

وعن حماد بن عثمان ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : سأله عن رجل يموت وعليه من شهر رمضان ، من
يقضي عنه ؟ قال : « أوى الناس به » قلت : وما كان أوى الناس به
امرأة ؟ قال : « لا ، إلا الرجال » (٢)

وما روه ابن مويه في الصحيح ، عن محمد بن الحسن الصفار ،
أنه كتب إلى أبي محمد الحسن بن علي عني عنهما السلام في رجل مات
وعليه قضاء [عنه م] من شهر رمضان ، وه وسان ، هل يحوز بهما
أن يقضي عنه جميع خمسة أيام حد البؤيس ، وخمسة أيام آخر ، فوقع
عنه اسلام « يقضي عنه كبر وبيته عشرة أيام ولاء إن شاء الله
تعالى » (٣)

قال الصدوق : رحمه الله - فليس لا يحضره المقيمه فان مصف
هذا لكتاب وهذا التوقيع عندي مع توقيعات أبي محمد بن الحسن
الصفار بخطه عليه السلام .

(١) الكافي ٤ : ٢٣ ، وسائل ٦ : ٢٤ ، حاكم في مستدرج ٢٣ : ح ٥
٢ : الكافي ٤ : ٢٤ ، وسائل ٦ : ٢٤ ، حاكم في مستدرج ٢٣ : ح ٦
١٣ : الفقيه ٢ : ٩٨ ، ٤٤ : ٢٤ ، حاكم في مستدرج ٢٣ : ح ٣ ، وما من
معه من ٢ : ح ٤ ، و مصدق

ذكر شرح ومبره^١ في الحوادث بالولد الأكبر من بين ههنا أكبر منه ، فهو به بحسب البيت لا ولد واحد علوه به نوحوب
وقول به حصص نوحوب بالولد الأكبر لشمس^(٢) وجماعه ،
واسددر عليه في معسر ناصبه برءة دمة السوارث ، لا به حصل الاتفاق
عليه ، وهو ما ذهب به شيخ من احتصاص خصاء بالولد الأكبر
الأكبر^(٣) .

وقول بهفد رحمه الله في به يكن به ولد من سرحان فقص عليه
كبر أولاده من ههنا ولاهم به ولد به يكن لا من النساء
قال في به وس بعد أن حكى ذلك عن المفسد وهو طاهر
لقدومه ، والأحمر ومحت^٤ ، هو به خير قبل صحبة حفص بن
سحرني وموسيه حماد بن عثمان متقدمين^(٥) صرح به في احتصاص
نوحوب بالترتيب ، به مقتضاهما عدم احتصاص نوحوب بالولد
الأكبر ، بل بعينه بالترتيب بالترتيب من يكون مقتضا وسصمويهما فتي
من بحسب^٦ ، وبنا بونه^٧ ، وجماعه ، ولا بأس به
وهل بشرط في نعو نوحوب بالترتيب بونه حين موت مورثه ، أم

(١) المالك ١ ٧٨

(٢) كالملاءة في المتن ٢ ٦٠٤

(٣) النهاية ١ ١٥٧ ، والموطأ ١ ٢٨٦

(٤) المختار ٢ ٧٠٢

(٥) حجة به في نسخة ٢ ٢٨٢

(٦) الدرر ٧٧

(٧) في ص ٢٢١

(٨) حكاية عنه في المختلف ٢٤٢

(٩) حجة به في نسخة ٦٣ حجة به في نسخة ٢٠٢

ولو كان له وليّ أو قريب متساوون في السن ساووا في قضاء، وفيه تردد

يراعى الوحوب بسوغة فيتعلق به حيث لو كان غير مكلف ؟ قولان

قوله (ولو كان له وليّ أو قريب متساوون في السن ساووا في القضاء ، وفيه تردد) .

هذا قول الشيخ (١) وجماعه ، ويدل عليه عموم الأمر بالقضاء عن الميت ، وقوله عليه السلام في صحيحه حقق من لحياتي « بقضي عنه أولى أسامي سرائه » ٢ فإن ذلك كما تبين من إجماع يساوي امتنع ، ويدل وحسب القضاء عليهما ساووا فيه ، لا يمنع الترجيح من غير مرجح ، وقاب اس ترجح بقرح بينهما ٣

وفاء من دريس لا قضاء ، لأن الخفيف بذلت معنى ساووا الأكبر وليس هو ويد أكبر وهو عند حد ، فإن حصص الوحوب بالأكبر إنما هو مع وجوده لا مطلقاً .

وأحب عنه في المختلف بأن كل واحد من المتساوين في السن يصدق عليه أنه أكبر (٥) . وهو غير واضح .

والأصح وجوب التوزيع ، ولو تكسر منه يوم ففكر من تكديه ، بمعنى أن الجمع محاصوب بقعة ويستقط حصص غير بعض . وإظهار عدم تحقق استيفاء إلا تنعم فعنه ، فلو صامه يؤمن كان فعليه موصوف بالوجوب كما في صلاة المأموم على الميت بعد نسي الإمام ولو كان الصوم من قضاء رمضان وأقصره فيه بعد لزوم حتم وجوب

(١) الموطأ ١ ٢٨٦

(٢) المتفق في ص ٢٢١

(٣) المهذب ١ ١٩٦

(٤) السرر ٩١

(٥) المختلف ٢٤٣

ولو تبرع بالقضاء بعض سقط ،

الكفارة عليهما ، إذ يصدق على صوم كل منهما أنه قضاء عن رمضان فتعلق به حكمه ، و تحذر لأصل لا باقي متعدد باعتبار مقدمة

وحمل الشهيد في الدروس وحبوب كفاية وحده عليهما بالسوية ، أو كونها فرض كفاية كأصل الصوم ، ثم استقرت سقوط الكفارة عليهما واستوحجه الشارح فـدس سره^١ ، وهو غير بعيد ، لأن قضاء ما يدل على وحبوب كفارة في قضاء على وجه يسأل ذلك

قال في الدروس ولو فطر أحدهم فلا شيء عليه إذا صام قضاء الآخر ، ولا أثم لا غير^٢ ومقتضى كلامه حيز لإقصر بعد السؤال مع طين قضاء الآخر ، ويمكن إحداهما فيه بأن صوم كل منهما يصدق عليه أنه صوم واجب من قضاء رمضان فلا يجوز لإقضا فيه بعد السؤال ، منهم إلا أن يفتى في العموم المسنون ذلك كما في بكفارة

قوله : (ولو تبرع بالقضاء بعض سقط) .

استظهر المراد أنه لا تبرع بعض لأبيه المسنون في السن قضاء الصوم عن بعض الآخر سقط فخرص بفعل ذلك المبرع ويمكن أن يكون المراد منه ما يعم تبرع لأخيه عن أبيه أيضا

قال الشارح فـدس سره ووجه سقوط حصول احتصا وهو راءة دمه حيث من صوم^٣

وتوجه عنه أن حبوب بعض بالنوي وسقوطه بفعل غيره يحتج

(١) الدروس ٧٧

(٢) المسالك ١ ٧٨

(٣) الدروس ٧٧

(٤) المسالك ١ ٧٨

ولو كان عليه شيء من متاع صام في شهر ، وبصدق من مال من
عن شهر

أما سقوط قضاء مع شيء بولي وقاهر ، لقوت متعاقبه ، وأما
سقوطه إذا كان الأكر نتي وإنما يستقيم إذا لم يكن له^(١) إلا إباحة ، أو
لم يكن له غيرها ، أما إذا كان له ذكر دون الأشي في سن يعق به
بوجوب مع نوعه ، وإلا فعليه نوعه كما سبق

وعون بوجوب تصديق عنه عن كل سوء بعد من تركه للشح^(٢)
وحمالة ، واستدل عليه برواه نبي مريم^(٣) ، ومقتضاه على ما في
نكافي ومن لا يحضره الفقه عدم وجوب الصوم على بولي إلا إذا لم
يختلف ميت ما تصديق به عنه ، وعلى ما في الهدى وجوب تصديق
على بولي أيضا ، وقد تعدد الكلام في ذلك^(٤)

قوله (ولو كان عليه شيء من متاع صام في شهر) وتصديق
من مال الميت عن شهر) .

إطلاق العبارة يقتضي عدم فرق في شهرين بين كونهما وحسين
عبداً وتحرير ، والمستند في ذلك ما رواه الشيخ ، عن رؤساء عن نبي
الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « إذا مات الرجل
وعليه صيام شهرين متتابعين من علة فعليه أن يصدق عن الشهر الأول
ويقضى الثاني »^(٥) .

(١) في الأصل : « لا » .

(٢) المبسوط ١ : ٢٨٦

(٣) المتقدمة في ص ٢٢٣

(٤) راجع ص ٢٢٣

(٥) الهدى ٤ : ٣٤٩ ٣٤٢ ، مسند ٦ : ٢٤٤ ، حكمة شهر رمضان ٢٤ : ح

لرابعة الفاصلي لشهر رمضان لا يحرم عليه الإفطار قبل الروال ،
لعدد وعبره وعزم بعده .

قال في المسمى وفي طريق هذه رواية سهل بن زياد ، وهو
ضعيف ، غير أن العمل بمضمونها حسن ، لم فيه من اسحقف عن
الولي وهو مشكل ، لأن ذلك لا يصح معرصا لإطلاق ما دل على
وحوب القضاء

وأوجب أن يدرس قضاء الشهرين إلا أن يكون من كفارة محبرة
فيحبر به ويسمى أو الإصعاد من ما امتت واختاره العلامة في
المختلف^(١) وجماعة ، وهو متجه .

قوله (رابعة ، الفاصلي شهر رمضان لا يحرم عنه الإفطار قبل
الروال عدد وعبره ، ويحرم بعده)

أما تحريم الإفطار بعد الروال فهو مذهب الأصحاب لا أعظم فيه
مخالف وأما لحوار فيه فمذهب الأكثر ، بل لم يسل المصنف في
المعتر وعلامة في مسمى فيه خلافاً وحكى في السجند عن أبي
الصلاح أن كلامه يشعر بتحريمه^(٢)

وقال بن أبي عقيل من أصبح صائماً غصاء كان عنه من رمضان
وقد بوى الصوم من سئل فأراد أن يتطر في بعض شهر لم يكن له
ذلك^(٣) .

(١) المسمى ٢ ٦٠

(٢) الس ٩١

(٣) المختلف ٢٤٤

(٤) المعتر ٦ ٧٠٤ ، والتمهي ٢ ٦٠٥

(٥) المختلف ٢٤٧

(٦) حكاه عنه في المختلف ٢٤٧

ومقتضى ذلك سمع من الإفطار قبل برؤال وبعده إذا كان قد سوي ذلك من الليل ، والمعتمد الأول .

لما رواه الشيخ في صحيحه ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدا له أن يفطر فيه أن يفطر ما يشاء ومن نصف النهار ، ثم يقضي ذلك اليوم »^(١)

وروى الشيخ أنص صرق آخر - وصفه العلامة في مختلف مصححة^(٢) ، وهو غير بعيد^(٣) - عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « صوم بعده لك أن يفطر ما يشاء ومن الليل من شئت ، وصوم قضاء بقرضه لك أن يفطر إلى يوم شمس ، فإذا ركب الشمس فليس لك أن تفطر »^(٤) .

وفي الصحيح عن حميل بن دراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الذي يقضي شهر رمضان : « به بالحيار إلى يوم شمس ، ويب كان بطوعاً فإنه بالحيار إلى نيل »^(٥)

وفي الموش عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،

(١) التهذيب ٤ : ١٨٧ - ٢٢٤ - وسائل ٦ : ١٠ - أبواب الصوم ب ٤ ج ٧

(٢) المختلف - ٢٤٧

(٣) في الطريق عيد بن الحسن - وهو غير مذکور - في كتاب الرجال ، وإنما يعوجود فيها عبد بن الحسن ، وهو ثقة ، ولعله هو (مه رحمه الله)

(٤) التهذيب ٤ : ٢٧٨ - ٨٤١ ، الاستصار ٢ : ١٢٠ - ٣٨٩ ، وسائل ٦ : ١٠ - أبواب وجوب

نصوم ب ٤ ج ٩

(٥) التهذيب ٤ : ٢٨٠ - ٨٤٩ ، الاستصار ٢ : ١٢٢ - ٣٩٦ ، وسائل ٦ : ٩ - أبواب وجوب

الصوم ب ٤ ج ٤

قال « إنني بقضي رمضان هو سحار في لإفطار ما بين أن تروب
لشمس ، وفي استظوع ما بين أن تغيب شمس »^١ وعن أبي
مصيبر ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة بقضي شهر
رمضان فكرهها زوجها على الإفطار فقال « لا تسعى بـ بكرهها بعد
الزوال »^٢ ولأحمد ما وردته حديث كثيرة

وربما سدد المذيعون إثنى ما روه شيخ في الصحيح ، عن
عبد الرحمن بن صحيح ، قال سأله عن لرحل بقضي رمضان ، أنه
أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال بد له ؟ قال « قد كان سوي ذلك
من ليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر بيوم صومه »^٣

وعن زرارة ، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل بقضي
من رمضان فأتى ساء ، قال « عليه من الكفارة مثل ما على إنني
أصاب في رمضان ، لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان »^٤

والحשוב عن روضة الأولى بالحمل على الكراهة ، جمع بين
الأدلة ، وعن الرواية شابه أولاً بالنقص في سدد اشتغاله على علي بن
الحسن بن قمار وهو فطحي ، وثاني بالحمل على ما بعد الزوال كما
يدين عليه قول أبي جعفر عليه السلام في روضة يريد معجبي في رجل

(١) التهذيب ٤ ٢٨٠ ٢٨٩ - الاستبصار ٢ ٢٢ ٣٩٠ - من ٧ ١٠ - أبواب وجوب
القسيم ب ٤ - ١١

(٢) الكافي ٤ ٢٢ ٦ - مع ٢ ٩٦ ٤٣٢ - تهذيب ٤ ٢٧٩ ٨٤٢ - الاستبصار ٢

٣٩٠/١٢٠ ، الوسائل ٧ ٨ أبواب وجوب الصوم ب ٤ ح ٢

(٣) التهذيب ٤ ١٨٦ ٢٢ - الوسائل ٧ ٩ أبواب وجوب الصوم ب ٤ ح ٦

(٤) التهذيب ٤ ٢٧٩ ٨٤٦ - الاستبصار ٢ ١٢١ ٣٩٣ - الوسائل ٧ ٢٥٤ أبواب حكمه

شهر رمضان ب ٢٩ ح ٢

ونحب معه الكفارة ، وهي إصبع عشرة مساكين ، لكل مسكين من طعام . فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام .

أبي أهله في يوم نفيه من شهر رمضان . وإن كان أبي أهله قبل برؤا
فلا شيء عنه ، لا يوم مكن يوم . وإن كان أبي أهله بعد برؤا فعليه أن
يتصدق على عشرة مساكين .^(١)

هذا كله مع اتساع وقت نفيه . أما مع تصدق فحرم الإفطار فيه
قبل البرؤا أيضا ، لكن لا يحب به التكفاره

ولا ينحب نفيه رمضان غيره من روحان لموسعه كاحد
المقنين وصوم كفارة . بل يحبر لإفطاره قبل برؤا وبعدة ، عملا
بمقتضى الأصل سنة من معارض . وحكى شاح عن أبي الصلاح
أنه أوجب نفي في كل صوم ، حب سرج فيه ، وحرم قطعه
مطلقا^(٢) . ولا ريب أنه أحوط .

قوله (ونحب معه الكفارة ، وهي إصبع عشرة مساكين لكل
مسكين من طعام ، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام)

اختلف الأصحاب في كدرة نفيه . فذهب الأكثر إلى أنها
إطعم عشرة مساكين ، لكن مسكين من ، ومع . فحرم صوم ثلاثة أيام ،
ومسندة قول أبي جعفر عنه لسلام في رويته يريد المعنى « وإن كان
أبي أهله بعد برؤا فعليه أن يتصدق على عشرة مساكين »

وصحيفة هشام بن سالم قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام

(١) الكافي ١ : ١٢٣ ، عليه ٣ : ٩٦ ، ٣ : ٣٥٨ ، ٤ : ٨٤٤ ، الاستبصار ٢

١٢١/٣٩١ ، المقنع ٦٣ ، الوسائل ٧ : ٨ ، أبواب صوم ١ : ٤٠٤

(٢) المالك ١ : ٧٩

رحل وقع على أهله وهو يقضي شهر رمضان فقال : « إن كان وقع عليها قبل صلاه العصر فلا شيء عليه يصوم يوماً بذل يوم ، وإن فعل بعد العصر صام ذلك يوم وأضع عشرة مساكين ، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك »^(١) .

ويمكن المداخلة في الرواية الأولى من حيث السد باشتماله على الحديث من محمد ، وهو مجهول ، وفي رواه انشائية من حيث من بابها محذوفة لما عليه لأصحاب من ترتب الكفارة على فعل المصطر بعد الزوال .

وقال ابن لبرج كفارة قضاء رمضان كفارة بمين^(٢) ، وقيل أبو الصلاح إنها صيام ثلاثة أيام أو إصعام عشرة مساكين^(٣) ، وهم ينف بهذين القولين على مستند .

وقال ابن تيمونه إنها كفارة رمضان^(٤) وربما كان مستندهما ما رواه الشيخ في الموثق ، عن زرارة ، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاءً من شهر رمضان فأنسى نسياء ، قال : « عليه من لكفارة مثل ما على الذي أصاب في رمضان ، لأن ذلك يوم عند الله من أيام رمضان »^(٥)

(١) التهذيب ٤ ٢٧٩ ٨٤٥ ، لاسم ٢ ٢٠ ٣٩٢ ، وسائل ٧ ٢٥٤ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ٢ .

(٢) المهذب ١ ٢٠٣

(٣) الكافي في فقه ١٨٤

(٤) الصدوق في المقنع ٦٣ ، ونقله عن والد الصدوق في المختلف ٢٤٦

(٥) التهذيب ٤ ٢٧٩ ٨٤٦ ، لاسم ٢ ٢٠ ٣٩٣/١٢١ ، وسائل ٧ ٢٥٤ أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ٣

الخامسة إذا سي غسل الحائض ومَرَّ عليه أيام أو شهر كنه ،
فيل يقضي لصلاة ونُصوم ، وقيل يقضي صلاة حسب ، وهو
لأشبه

وَحَدَّثَ عَنْهُ الشَّيْخُ فِي كِتَابِي لِأَحْمَدَ بِالحَمَلِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ
تَهَاوُناً^(١) قَالَ فِي الْمَعْتَرِ وَلَيْسَ حُجٌّ ، وَلَأَقْرَبُ أَنْ تَحْمِلَ عَلَى
الْإِسْحَابِ جَمْعاً بَيْنَ الرُّوَايَةِ^(٢) وَهُوَ كَذِبٌ

قوله (الخامسة ، إذا سي غسل الحائض ومَرَّ عليه أيام أو الشهر
كنه ، فيل يقضي الصلاة ونُصوم ، وقيل يقضي الصلاة حسب ،
وهو الأشبه) .

أما وحول قضاء الصلاة فلا ريب فيه إمكان الحدث ، وهو
إجماع ، وبما الخلاف في قضاء الصوم ، فذهب الأكثر إلى وجوبه ،
ويذكر عليه صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن أبيه ، قَالَ
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَحْبَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَسْنَى
يَغْتَسِلَ حَتَّى يَحْرَجَ رَمَضَانَ ، قَالَ « عِنْدَهُ أَنْ يَقْضِيَ لَصَلَاةٍ
وَالصِّيَامِ »^(٣) .

وما رواه ابن بابويه في الصحيح ، عن علي بن رثاب ، عن
إبراهيم بن ميمون ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ
يَحِبُّ تَالِيلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ يَسْنَى أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى يَقْضِيَ بِذَلِكَ
جُمُعَةً أَوْ يَحْرَجَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَالَ « يَقْضِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ »^(٤) .

(١) التهذيب ٤ : ٢٧٩ ، الاستبصار ٢ : ١٢١

(٢) المعبر ٢ : ٧٠٥

(٣) التهذيب ٤ : ٣٢٢ ، ٩٩٠ ، النواتل ٧ : ١٧١ أبواب من يصح منه الصوم ب ٣٠ ح ٣

(٤) نفعه ٢ : ٦٤ ، ٣٢٠ ، النواتل ٧ : ١٧٠ أبواب من يصح منه الصوم ب ٣٠ ح ١

قال ابن دسويه رحمه الله: وفي حرج أحرأ من جامع في أوّل شهر رمضان ثم يسي غسل حتى حرج شهر رمضان أن عليه أن يغتسل ويغضي صلاته وصومه ، إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة ، فإنه يغضي صلاته وصيامه إلى ذلك يوم ، ولا يغضي ما بعد ذلك

وقال ابن إدريس: لا يجب قضاء الصوم ، لأن الأصل وراءه بدنة ، ولأن الصوم من شرطه ، فبأنه في الرحا إلا بد تركها إلا سبب متعمداً من غير اضطراب ، وهذا لم يتمد تركها وهو حيد على أصوله ، ووافقه مصنف هذا وفي الدعاء^(١)

وقال في المعبر بعد أن أورد روية الحنفي: وربما حصر التسليم بعد قضاء من قضاء بصلاته ، لأن تطهيره شرط لا تصح لصلاته مع تركها عمداً وسهواً ، أم الصوم فلا يقسده إلا ما سجد ، لا ما سجد سائماً ، ويمكن أن يقال فتوى لأصحاب أبي أن يجب إذا سجد مع لقدره على العمل ثم أسه ثم سجد وحج عليه قضاء ، سواء ذكر الاحتمال بعد ذكره الأول أو سجد ، وإذا كان الفريط سابق مؤثر في يجب القضاء فقد حصل هذا تكرار يوم مع ذكر الحجاب أو مرة ، فيكون القضاء لازماً كما كان هناك لأمر ، خصوصاً وقد وردت برواية الصحيحة ، بصريحه مشهورة بذلك ، فإن قيل: إنما وجب عليه القضاء في تكرار اليوم مع بية الاعتسال فيكون دأكر للعمل ومقصداً فيه في كل يوم ، فلما ذكر به العمل بعض المصنفين ولا عبرة بقوله مع ورود النصوص مطلقاً ، ولو قيل: إنما يلزم ذلك إذا تكرار اليوم في ليله

(١) فيه ٢ ٣٢١/٧٤ ، الوسائل ٧ : ١٧٠ أبواب من يصح منه الصوم ب ٣٠ ح ٢

(٢) سائر ٩٣

(٣) مختصر الدعاء ٧

السادسة : إذا صبح يوم الثلاثاء من شهر رمضان صائيا ، وثبت
الرؤية في ماضيه أفصر وصي بعد ، وإن كان بعد يوم فقد ثبت
الصلاة .

الواحدة ، قد كان عمل سنك الأحبار في السنة موحدة وإن كان سم
يعتمد القضاء على حسنة حرام أو يعمل بهذا المحرم في تكرار الصوم في
الناسي المتعددة ، ولا استبعاد في هذا إلا أن يستبعد ذلك ، ولا يقل
فسرم الكفارة ، لأن يقول : إن بيننا بحسب الكفارة مع تكرار الصوم لم
يثبت ، واقتصرنا على القضاء لا غير في الموضوعين ، انتهى كلامه
رحمه الله .

واقول به لا حاجة بي ما ذكره المصنف من المكف بعد ثوب
الحكم بالمفروض المعسرة بمقتضى صوى الأصحاب ، لكن سعى بتحديد
ذلك بما إذا عرّض سبب في سنة الأولى وسبب قبل صوم المحرم على
وجه يمكنه لإعتبار لو كان ذاكر ، أو أصبح في يومه الثاني ، أما إذا
حصل بعد صوم محرم من يوم الأول وكان قد أصبح في اليوم الأول
فسعى انقطع سقوط قضاء ذلك يوم ، الأحبار ضحجه المستقصه
المتقصه لأن بحسب إذا أصبح في يومه الأولى فلا قضاء عنه^(١) ، ما
ما عد اليوم الأول فلا ريب في وجوب قصده عملا ببعض صحيح
السالم من المعارض .

قوله : (إذا أصبح يوم الثلاثاء من شهر رمضان صائما ثبت
الرؤية في ماضيه أفصر وصي بعد ، وإن كان بعد يوم فقد ثبت
الصلاة)

١ - سبب ٢ - ٧٠٠

(٢) الوسائل ٧ ، ٣٨ أبواب ما يملك عنه القضاء ١٣

القول في صوم الكفارات

وهو اثنا عشر ، وينقسم على أربعة أقسام

الأول ما يجب فيه الصوم مع غيره ، وهو كفارة القتل العمد ، فإن خصالها الثلاث تجب جميعاً .

قوله (القول في صوم الكفارات ، وهي اثنا عشر)

كفارة اسم تنكير ، واصلها السر ، لأنه تستر الدب ، ومنه الكفر ، لأنه سر نحو ويقال سبل كفر ، لأنه سر من فعل فيه شبه

وعرفها بعضهم في سبح أنها صاعه مخصوصه مسقطه للدب أو محققه عند وفد لأعنيه سدح كذرة فتل حصاً فيه لا بعد دسا ، والأمر في هذه التعاريف هين .

قوله (ويسمى ربعة قسم ، لأول ما يجب صوم فيه مع غيره ، وهي كفارة قتل عمد ، فإن خصالها ثلاث تجب جميعاً)

المسند في ذلك بعد لإجماع الأئمة المستقصه كصحيحه من سنن وكبير عن أبي عبد الله عليه السلام ، فإن سئل ، يؤمن بقتل المؤمن متعمد ، أنه يوفى ؟ فقال : إن كان فيه لإيمانه فلا يؤمن به ، وإن كان قلبه يعصب أو يسب من مؤمن يد في يوفى أن يقاد به ، وإن

(١) كذا في الأصل : في سب ، جدد ، في في عشرة ، في في سب .
صحيح حميد بن محمد ح صحيح ٢٢ ٣

وأحق بدلت من قصر على محرم في شهر رمضان عامد على وية

الثاني ما يجب الصوم فيه بعد المعحر عن غيره ، وهو ستة صوم كفارة قتل الخطأ ،

لم يكن علم به عند سطر بني وية المعتنوب فأقر عنهم قبل صاحبهم ، وأقر عنه فمقتله غصدهم بدية ، وأقر اسمه ، وصام شهرين متتابعين ، وأطعم سبع مسكينا .

قوله (وأحق بدلت من أخطأ على محرم في شهر رمضان عامداً على رواية) .

قد تقدم الكلام في ذلك ، وأمر بعمل بالروية لا يخلو من قوة^(١)

قوله (شيء) ما يجب الصوم فيه بعد المعحر عن غيره ، وهو ستة : صوم كفارة قتل الخطأ) .

هذه كثيرة مخصوصة في القرآن ، وأمر الله عز وجل * ومن فعل مؤثماً خطئاً فحرير رقة * . ي . فية * فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين * . وهي صريحة في الترتيب ، وفي معناه خبر كثيرة ، وعني ذلك عمل وصحاح لا من شد ، وليس عن فدهر منشد^(٢) وسائر^(٣) أن هذه الكفارة محيرة وهو ضعيف .

١٩ أبواب القصص في القرآن ج ١

(٢) راجع ص ٨١

(٣) الباء ٩٢٠

(٤) المقام ٥٧

(٥) المراسم ١٨٧

وَصَهْرًا ، وَإِذَا قَصَّ فِي قَصَّةِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ رَوَاتٍ ، وَكَفَّارَتِهِ لَيْمِينَ ،
وَالْإِصْفَةَ مِنْ عَرُوبٍ عَمَدٍ فِي عَرُوبٍ .

قوله : (والظهار) .

هذه كفارة مخصوصة في نقرات الصب . فإن لله عز وجل
﴿ والذين يظهرون من سنانهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة ﴾ .
فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يمسك فمن لم
يستطع فإطعام ستين مسكينا ٢ . وهي نفس في سريين

قوله (وإِذَا قَصَّ فِي قَصَّةِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ رَوَاتٍ)

قد تقدم بكلام في هذه كفارة مسومي ٣

قوله : (والكفارة في اليمين) .

هذه كفارة مخصوصة في نقرات الصب . فإن لله عز وجل ﴿ لا
يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان
فكفارتها إطعام عشرة مساكين من أوسط ما يطعمون هديكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام دلت كفارة أيمانكم .
حلفتكم ﴾ (٢) .

قوله (وَإِذَا قَصَّ مِنْ عَرُوبٍ عَمَدٍ فِي عَرُوبٍ)

سيأتي إن شاء الله تعالى . وأوجب في هذه الكفارة منه ، ومع
العحر صيام ثمانية عشر يوما ، ويستند في روه الشيخ في الصحيح ،
عن صريين ، عن أبي جعفر عليه السلام . فإن سألته عن نكاح من

١ . محذوف ٣ ٢

(٢) حه ص ٨٣

(٣) ص ١٩

وفي كفارة حرء ، اصيد بردد ، وسريتها على السريبت صهر ، وحق هذه
كفارة شق لرحل ثوبه على روحته ووده ، وكفارة حدش برقة وجهها
ونبتها شعير رسي

عروف قبل ان تعبت شمس ، فان (عنه بدنة يسحرها يوم سحر ،
فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ^(١)) .

قوله (وفي كفارة حرء ، اصيد بردد ، وسريتها على السريبت
اظهر)

مرد باصید هـ انعامه وشفاء بوحشیه ، الطبی ویا احن بها ،
لا مطلق صید . لأن فی كفارة ما هو مرب فقصف ومثا اسرود فی
هذه بمسأله من دلاء فيه يعنى * ما أنها الدس اموا لا تفلوا القصد
واسم حرم ومن قبله مکرم معمدا فحرء مثل ما قتل من النعم بحکم به
دوا عدل مکرم * لانه . عنی سحیر ، لأن مظلوم ، « صرح فی
دلث ، ومن دلاء لاحد بکثیرة عنی سريبت ، ولا ريب ان عسر
السريبت احوط وان كان الثول سحیر لا یحتمل من رحمت ، عملا بظاهر
الآية ، وتحمل الروایات على الأفضلية .

قوله (وألحق بهذا كفارة شق لرحل ثوبه على روحته ووده ،
وكفارة حدش المرأة وجهها ونبتها شعير رسي)

هذان بکفارتان كفارة جن ، ومسندهم ربه حادس صدير ،
عن صادق عليه السلام ، فان (شق لرحل ثوبه على امرته ، أو واده
على ولده فكفارته كفارة حدش نفس ، ولا صلاة بهما حتى یكفرا أو یوب

مسند ن ١٦ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥

لثالث . ما يكون لصوم محرراً فيه بين غيره ، وهو حصة صوم
كفارة من أظفر في يوم من شهر رمضان عامداً ، وكفارة خنث الدر
والعهد ، والاعتكاف لأوجب ، وكفارة حلق الرأس ،

من ذلك ، وإذا حدثت امرأة وجهها أو حرب شعرها أو تنفخ في حبر
شعر عتق رقبة أو صام شهرين متتابعين أو صام ستين مسكناً ، وفي
حديثين بوجه إذا أدمت ، وفي السنن كفارة حث يمس^١ ، وهي صعبته
حداً ، فإن . فيها وهو حديثان صديقه عبد موثق ، وقيل بصدوق .
كفيه موضوع^٢ . ومن ثم جعل بمصنف هذين الكفارتين بحذف وقاب
من درسي . بهما مستحسن^٣ . ولا بأس به ، اقتصار فيما حلف
الأصل على وضع الوفاق .

وسراده حديث امرأة وجهها وتنفخ شعرها في مصاب لا في
مطلق الأحواب . وسعى بشيد الحديث بكونه مذهب كما تضمنه الرواية ،
وإنما حمل بمصنف كلام في ذلك اعتماداً على ما سجيء من
تفصيل في باب تكف ب ، وإنما عرّض هنا مجرد ذكر الصوم

قوله (ثالث . ما يكون الصوم محرراً فيه بين غيره ، وهو
حصة كفارة من أظفر يوماً في شهر رمضان عامداً ، وكفارة خنث الدر
والعهد ، والاعتكاف لأوجب ، وكفارة حلق الرأس في حال الإحرام)

قد تقدم الكلام في كفارة رمضان وكفارة الدر

وأما كفارة العهد ومشهور بين الأصحاب أنها محررة ، وليس بها

(١) سديد ٨ ٣٢ ٢١٧ ١٠٣١ ٥١٣ ٤٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠

(٢) حكاة عنه في شهرت ٦٦ ٢٠٩

(٣) الراثر ٣٦٢

وَأُحِقَّ بِهَذَا كُفَّارَةٌ حَرِّ الْمَرْءِ رَأْسُهَا فِي الْمَصَابِ

مرتد^(١) ، وقيل إنها كفارة يمين^(٢) ، وهو غير بعيد ، خصوصاً على ما
اختلفناه من أن كفارة النذر كفارة يمين

وأما كفارة الاعتكاف الواجب فذهب الأكثر إلى أنها محيرة ،
تعويلاً على رواية سماعة ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
معتكف وقع أهله ، قال عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر
رمضان متعمداً ، عتق وقته ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إصعام سنتين
مسكياً^(٣) .

وقال ابن ناسويه به مرتد ، لما رواه في الصحيح ، عن زرارة ،
قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يحامع ، قال « إذا
فعل ذلك فعليه ما على المظاهر^(٤) » وهو جلد لصحة مسده

وما كفارة حق الرأس في حال الإحرام فهي منصوصة في القرآن
بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ
مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾^(٥)
ولفظ « أو » صريح في التحجير .

قوله (وَأُحِقَّ بِهَذَا كُفَّارَةٌ حَرِّ الْمَرْءِ رَأْسُهَا فِي الْمَصَابِ)

أي وَأُحِقَّ بِهَذَا نِظْمٌ ، وهو ما يكون الصوم محجراً فيه بيه

(١) قال به المعيد في المفضة ٨٨٠

(٢) قال به العلامة في التحرير ٢٠٨

(٣) « هديت ٤ ٢٩٢ ١٨٨ » الأسب ٢ ٣٠ ٤٢٥ « وسائل ٧ ٢٠٧ » أبواب كتاب
الاعتكاف ب ٦ ح ٥

(٤) « مسند ٢ ٢٢ ٣٢٠ » « هديت ٤ ٢٩١ ٨٨٧ » « الأسب ٢

٤٢٤/١٣٠ » « الوسائل ٧ ٢٠٦ » أبواب كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ١

(٥) بشرط ١٩٠

الرابع ما يحب مُرتباً على غيره محيراً بينه وبين غيره ، وهو كفارة الواطئ أمته المحترمة بإدنه .

وكل الصوم يدرم فيه التسبع إلا أربعة صوم لندر المحرد عن تسبع وما في معناه من تس أو عهد ، وصوم القضاء ، وصوم حرء الصيد ، والسبعة في بدل الهدى .

وبين غيره ، كفارة حر المرأة شعر رأسها في المصاب ، وفيه عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكياً عند أكثر الأصحاب ، لروايه حنبل بن سدير المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام^(١) ، وقد عرفت بها صعوبة السد وقال من إدريس إنها مرتبة ، وأسده إلى ما رواه بعض الأصحاب^(٢) وهو مستدواه ، والأصح أنها تأثم ولا كفارة ، استصعد الرواية ، وتمسك بالأصل

قوله (الرابع ، ما يحب مرتباً على غيره محيراً بينه وبين غيره وهو كفارة الواطئ أمته المحترمة بإدنه)

سيأتى إن شاء الله أن هذه الكفارة بده أو بقرة أو شاة ، فإن عجز عن الأولين فشة أو صيام ثلاثة أيام ، والصيام فيها مرتب على غيره وهو البدنة والبقرة ، محير بينه وبين غيره وهو الشاة ، وإنما أحمل المصنف الكلام في هذه لمساكن لأن عرصه هو استيفاء أقسام الصوم ، وسحى تمام بكلام فيها في نواياها إن شاء الله

قوله (وكل الصوم يدرم فيه التتابع إلا أربعة صوم لندر المحرد عن التسبع وما في معناه من يمين أو عهد ، وصوم القضاء ، وصوم حرء الصيد ، والسبعة في بدل الهدى) .

(١) رجع ص ٢٤٣

(٢) السرائر ٣٦٢

يُدْرَج في هذه لكثرة صوم رمضان ، ولأعكاف ، وكفارة رمضان وقصائده ، وكفارة حلف أسير وما في معناه ، وكفارة الظهار والنقل ، وكفارة حق الرأس في حب الإحرام ، وصوم ثلاثة الأيام في بدل الهدي ، وصوم اثني عشر في بدل سنة وبدل الشهرين عند معجرتهما .

ويمكن استنباطه في وجوب المصاعف في صام كفارة قضاء رمضان ، وحلق الرأس ، وصوم اثني عشر في الموضوعين ، لإطلاق الأمر بالصوم في جميع هذه الموارد ، فيحصل لامتناع مع سماع ودونه

وأما استثناء صوم الدر بمجرد عن التمتع وما في معناه من العهد وسبب ، وصوم القضاء ، ويُدْرَج فيه قضاء رمضان وسائر المعين ، وصوم حرء بصيد مضاف ، والسعة في بدل الهدي فهو قول أكثر الأصحاب ، تمسكاً بإطلاق الأمر

وحكى الشهيد في الدروس عن ظاهر كلام شاميين وجوب المتابعة في سائر المطلق ، وعن المقيد ، بمرتضى وسائر أنهم وجوب المتابعة في صوم الستين يوماً في بدل سعة ، وعن أبي الصلاح وابن أبي عقيل أنهما أوجبا المتابعة في صوم تسعة بدل الهدي ، واستفرد وجوب المتابعة في قضاء الدر لمعين المشروط فيه المتابعة^(١)

والأصح عدم وجوب المتابعة في جميع ذلك ، عملاً بالإطلاق وسيجيء الكلام في كفارت لإحرام وصوم الواجب في بدل سنة في كتاب الحج مفصلاً إن شاء الله .

وكن ما يشترط فيه التتابع في عصر في ثلثة عدر بي عدره .

قوله (وكن ما يشترط فيه التتابع في أفطر في ثلثة لعدر بي عدر زواله)

بصلاق العدة بمضى عدم غرق في ذلك بين صوم اشهرين والتمانية عشر وثلاثة ، وحره جماعة منهم بعلامه في المواعد ، واشتهر في اندروس ، والشرح - قدس سره - . وبحر لا يشاف مع الاحلال بالمسعة في كل ثلاثة بحسب تسعها ، سواء كان لعدر ولا ، إلا ثلاثة الهدي من صام يومين وكان اثنا عشر ، فبه يبي على اسومين لا بين بعد نقصاء به بشويو وهو حيد ، بل لأحد حصص ساء مع لإحلال بالسبع لعدر بصلام شهرين بمساعين ولا يشاف في غيره ، ما لا يشاف فيما عدا صام الشهرين فالأل لإحلال بالمسعة بمضى عدم لا بين بالمأمورة على وجهه ، فيبقى اسكتف بحسب عهده . بي لا يحسن لأمتش

وما ثبت في صيام شهرين قدس عليه ما روه شيخ في الصحيح ، عن ، رفته ، قال : ثبت أن عبد الله عليه السلام عن رجل عنه صام شهرين متتابعين فصام شهر ومريض ، قال : « سي عليه ، الله حسبه » قلت : مرة كان عليه صام شهرين متتابعين فصام وأفطرت به حصص ، قال : « نقصها » قلت : فبها فصمت ثم شئت من لمحصن ، قال : « لا يعيدها ، حرها » وفي الصحيح عن محمد بن

(١) المواعد ١ ، ٦٩ ، ١٠٠ ، ٧٩

(٢) المسالك ١ ، ٧٩

٣ - عباد ٢ ، ٢٩ ، ١٩ - لاسبق ٢ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ - مسائل ٧ ، ٢٧٤ - جواب عليه

الصوم الوجوب ٣ ح ١٠

مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام نحو ذلك .

وعن سليمان بن خالد ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة عشر يوماً ثم مرض ، فإذا برأ أيسر على صومه أم يعيد صومه كله ؟ قال « يسر على ما كان صام » ثم قال « هذا مما عتب الله عليه ، وليس على ما عتب الله عز وجل عليه شيء » (١)

ويستفاد من التعليل المستفاد من قوله عليه السلام « الله حسبه » وقوله « هذا مما عتب الله عليه » عدم الفرق بين أن يكون العذر مرضاً أو سفرً ضرورياً أو حيضاً أو عماً أو غير ذلك

لا يفار قد روى الشيخ في الصحيح ، عن حماد ومحمد بن حمزاه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يدرمه صوم شهرين متتابعين في طهر فيصوم شهراً ثم يمرض ، قال « يستعمل ، فإن راد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بي على ما نفى » (٢)

وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « إن كان على الرجل صيام شهرين متتابعين فأنقص أو مرض في الشهر الأول فإن عليه أن يعيد الصيام ، وإن صام الشهر الأول وصام من الشهر الثاني شيئاً

(١) تهذيب ٤ ٢٨٤ ٨٦٠ ، لا تصح ٢ ٢٤ ٤٠٣ ، التمهيد ٦ ٢٦٤ ، نواب رتبة الصوم الواجب ٣ ح ١١

(٢) تهذيب ٤ ٢٨٤ ٨٦٨ ، لا تصح ٢ ٢٤ ٤٠ ، التمهيد ٦ ٢٦٤ ، نواب رتبة الصوم الواجب ٣ ح ٢

(٣) تهذيب ٤ ٢٨٤ ٨٦ ، لا تصح ٢ ٢٤ ٤٠٤ ، التمهيد ٦ ٢٦٢ ، نواب رتبة الصوم الواجب ٣ ح ٣

ثم وجوب الاستسقاء في شهر ربيع الثاني وبعده
قبل ان يصوم من شهر ربيع الثاني بعد شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
عنه الاسلام . انه هو باب . انه هو شهر ربيع الثاني
ولم يفعله فلا يحرج عن العهدة^(١) .

وما وجوب ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
فقد اعلانه في مذكرة ومسعى ووجد في شرح ربيع الثاني
جميع^(٢) . ووجد ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
في شهر ربيع الثاني . انه هو شهر ربيع الثاني
متتابعان . ووجد ان يصوم من ربيع الثاني
قال عروص في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
ثم عروص في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
الصوم كله^(٣) .

وفي صحيح عن مسلم بن حارث . عن أبي عبد الله
عليه السلام . انه قال في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
رمضان . انه هو شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
الظهار فزاد في النصف يوم فصي بقية^(٤) .

وعن سماعة بن مهران . انه قال في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
شهرين صاعين . انه هو شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
فوصله ثم عروص في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني

(١) المنتهى ٢ ٦٢١

(٢) الذكرة ١ ٢٨٢ ، والمنتهى ٢ ٦٢١ ، وإيضاح الفوائد ٤ ١٠٠

(٣) الهدى ٤ ٢١٣ ، المنتهى ٢ ٦٢١ ، وإيضاح الفوائد ٤ ١٠٠

(٤) الهدى ٤ ٢٨٣ ، المنتهى ٢ ٦٢١ ، وإيضاح الفوائد ٤ ١٠٠

فعليه أن يعيد الصيام» (١).

وختلف لأصحاب في حوار التصريق اختيار بعد الاتيان بما يستحق به منع - فذهب الأكثر إلى حوار - بالأصل - وظهر قوة عليه اسلام في صحاحه لحديثي المقدمة - «وَسَمِعَ أَن نَصُومَ شَهْرًا وَنَصُومَ مِنَ الْآخِرِ بَعْدَهُ وَشَيْئٌ مِنْهُ» وفي صحاحه مضمون من حارم «فإن صام في الشهر فراد في النصف يوم قضى بقية»

وقل مقيد رحمه الله - بعدم الإفطار بعد - صام من لشهر الذي شيئاً فقد حصل حوار حر به لإنهاء - واحده من إدريس محتجاً بأن التابع أن يصوم الشهرين (٢)

قد في صحيح - ونحن نسمع ذلك ما ثبت في حديث لحلي الصحيح عن الصادق عليه السلام - «أن أحد التابعين - يصوم شهراً ويصوم من الآخر بعد أو شيئ منه» - وحديث لا يوجه الحفظ إلى ممكن - وقول الصادق عليه السلام - «أسمع من قول من إدريس

ثم قد رحمه الله - أن التصريق وإن كان حديثاً عني ما يسهه فالأولى سره - وأن يمنع الشهرين معاً - خلاصاً من خلاف - وما فيه من تمسارعة إلى فعل الصاعبات وسعرة من الله تعالى - ولا ريب في لأوسوية وإن كان لظهور ما احتاره الأكثر من حوار التصريق - بحقوق

(١) نهج ١ - ٢٨٢ - ٨٤ - ج ٧ - ٢٦٢ - ج ٣ - نهج نهج ج ٣ - ج ٥

(٢) المقعة ٥٧

(٣) السرائر ٩٤

(٤) النهج ٢ - ٦٢١

ومن وحب عليه صوم شهر متتابع سدر فصام خمسة عشر يوماً ثم
أفطر لم يطل صومه ونسى عليه ، ولو كان من دلت ستائف

وفي صوم ثلاثة أيام عن هدي ، إن صام يوم التروية وعرفه ثم فطر
يوم النحر حر أن ينسى بعد نقضاء أيام الشريق ولو كان أقل من دلت

«تابع الشرعي بصيام اليوم مع شهر ، ولا سم بحر الماء، وهو بطل
إجماعاً»

قوله (ومن وحب عليه صوم شهر متتابع سدر فصام خمسة عشر
يوماً ثم أفطر سم يطل صومه ونسى عليه ، ولو كان قبل دلت ، سائف)

المسند في هـ تفصيل ما رواه الشيخ ، عن موسى بن بكر ،
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل جعل عنه صوم شهر فصام سه
خمسة عشر يوماً ثم عرّض له أمر ففطر ، وإن كان صام خمسة عشر يوماً
فنه أن يقضي ما بقى ، وإن كان قل من خمسة عشر يوماً سم بحر حتى
يصوم شهر تاماً »^(١)

وعن لمفصيل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام قال قال في
رجل جعل على نفسه صوم شهر فصام خمسة عشر يوماً ثم عرّض له أمر
فقال « حر به أن يقضي ما بقى عنه ، وإن كان أقل من خمسة عشر
يوماً لم يحرمه حتى يصوم شهر تاماً »^(٢) وضعف الروايتين من حيث
السند يمنع من العمل بهما .

قوله (وفي صوم الثلاثة الأيام عن لهدي لمن صام يوم التروية
وعرفه ثم أفطر يوم النحر حر أن ينسى بعد نقضاء أيام الشريق ، ولو كان

(١) التهذيب ٤ : ٢٨٥ / ٨٦٣ ، مسند ٧ : ٢٧٦ ، نوت فيه صواب ، ح ٥ ج ١

(٢) التهذيب ٤ : ٢٨٥ / ٨٦٤ ، الوسائل ٧ : ٢٧٦ ، نوات يقية الصوم ، نوات ج ٥ ح ١

ستأنف وكذا لو فصل بين التومين والثالث بقطار غير استأنف
أيضاً

وأحق به من وجب عليه شهر في كفايه قبل حصاً أو الظاهر كونه
مملوكاً ، وفيه تردد .

أول من ذلك استأنف ، وكذا لو فصل بين التومين والثالث بقطار غير
العيد استأنف أيضاً .

أما وجوب استأنف في صوم هذه الثلاثة الأيام في غير هذه الصورة
- وهي ما إذا كان ثلث العيد - فموضع نص ووافق ، وبما تكلام في
استثناء هذه الصورة ، فإن - لو كان ثلث العيد - صاعته الأسبوع ، وفي
معانيها أحاد آخر صحيحه سددت على خلاف ما تضمنه ، وسيجيء
بحقيق ذلك في كتاب الحج إن شاء الله

قوله (وأحق به من وجب عليه شهر في كفايه قبل استأنف)
مظهر كونه مملوكاً ، وفيه تردد)

الضمير المحذوف في « به » يعود إلى ما ذكره سابقاً ، وهو من
وجب عليه صوم شهر متتابع سابقاً ، ويصحح هو شيخ في المسوط
والجمل (١) .

ومشأ الرد من اختصاص حصص بورد بثلث أسبوع وما في
معناه ، حيث وقع سؤال فيه عن رجل جعل عليه صوم شهر ، ومن
المشاركة في بمعنى ولا يحتمل ضعف الوجه الذي من وجهي تردد ،
فإنه قياس محض ،

وجوب إعلامه في المختلف بدرج الجميع في النص فقال إن

وكن من وجبت عليه صوم مساع لا يحور ال بشدى رما لا يسلم

فيه

فمن وجبت عليه صوم ال مساع لا يصوم مساع الا ان يصوم قبله
ولو يوم ، ولا سلا مع يوم من دي القعدة وينصير ، وكذا احكم في دي
الحجة مع يوم من حرم

لحرم يحتق في الصبر وفي حصص اعشار فعل بسب وهو بعد
حدا .

قوله (وكن من وجبت عليه صوم مساع لا يحور ال بشدى رما)
لا يسلم فيه ، فمن وجبت عليه شهر مساع لا يصوم مساع الا ان
يصوم قبله ويوم ، ولا سلا مع يوم من دي القعدة وينصير ، وكذا
احكم في دي الحجة مع يوم من حرم)

سند من قول الحنف رحمة الله لا يصوم شعب الا ان يصوم
قبله ويوم ، سنة يصوم في ثناء اسهر لا توجب كونه ثلاثين
مصلحة ، ولا به ثم احكم لا يندبر كيون شعب بما يسلم له احد
وثلاثون يوما

ولا يحتمل ان قد حصف ولا سلا مع يوم من دي القعدة
وينصير غير حرم ، انه لا يشرح على احكم احكامه

وبد على هذا احكم ، على عدم حور الاسداء رما لا يسلم
فيه يصوم مساع مضى الى ما سوا ، روه شيخ في صحيح ، عن
مصور من حرم ، عن بي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل صام
في شهر شعب ثم اركه شهر رمضان ، قال : يصوم شهر رمضان

وقيل : يمتد في شهر الحُرْم بصوم شهرين منه ، ويدخل فيه العيد وأيام التشريق ، والأول أشبه .

ويستأنف الصوم ، فإن صاد في سطره فرد في النصف برماً قصي بقية ١

قوله : وقيل ، يمتد في شهر الحُرْم بصوم شهرين منها ويدخل فيها العيد وأيام التشريق ، والأول أظهر

القول للشيخ - رحمه الله - في التهذيب ٢ ، وامتد عليه ما روه عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : سأله عن رجل قتل رجلاً حصص في شهر الحُرْم ، قال : يعطى عليه لعقوبه ، وعنه عتق رقبة أو صوم شهرين مسعياً من شهر الحُرْم ٣ ، قلت : فإنه يدخل في هذا شيء ، قال : « وما هذا » ٤ ، قلت : يوم عيد وأيام التشريق ، قال : يصوم فإنه حق لزمه ٥ (٣) .

قال مصنف في معتبر : ورويه المذكورة مخالفة عموم الأحاديث بجمع عيها ، ومحصصة بها ، ولا يكون بحر شديد على تخصيص عموم معلوم ، على أنه ليس بصريح في صوم العيد والأمر مطلق بالصوم في لأشبه الحُرْم من بصريح في صوم عيده وهو حسن ، مع أنه في صريح هذه الرواية سهل من زاد وهو ضعيف .

بعمد روى الكشي بعد هذه الرواية رواية أخرى عن زرارة في

- ١ - نسخة ٢١٣ ٢١١ - ٢٧٥ أبواب فيه الصوم الوجوه ٤ ج ١
 (٢) - نسخة ٢٩٦
 ٣ - نسخة ٢٩٦ ١٩ - نسخة ٢١١ ٢٠ - نسخة ٢١١ ٢١ - نسخة ٢١١ ٢٢ - نسخة ٢١١
 ٤ - نسخة ٢١١ ٢٢ - نسخة ٢١١ ٢٣ - نسخة ٢١١

الحسن قس ، قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل قتل رجلاً في
 حرم ، قال : « عس دية وثنت ، ويصوم شهرين متتابعين من شهر
 الحرم ، ويعتق رقبة ، ويطعم ستين مسكيناً » قال ، قلت يدخل في
 هذا شيء ، قال : « وما يدخل » قلت العبدان وأمام بتريق . قال
 « يصوم ، فيه حق لرمه » وهذه ترويه وبك مائة الإسناد إلا أن
 الحروح بها عن مقصى الأحبار الصحيحة المتضمنة لتحريم صوم هذه
 الأيام مشكل^(١) وكيف كان فالمعتمد التحريم مطلقاً



(١) كوفي ، ٤٠ ٩ - سبيل ١ ٢٦٨ - تاريخ صوم - ج ١ - ح ٢

(٢) الوسائل ٧ ٣٨٢ أبواب الصوم المحرم والمكروه ١

الصوم المتعبد

والندب من الصوم : قد لا يختص وقتاً :

كصيام أيام السنة ، فإنه حنة من النار .

قوله (ولدت من الصوم فد لا يحضر وقت ، كصيام أيام
السنة ، فإنه حجة من البار) .

هذا مصنف أحدث أسوي ، واسميه التستوي ، وله الجوهري^١

و امراد آيه موجب لغو عن ادب است موجه به رايده علي غيرہ
من بعد ادب

ولا فكل واحد من اعداد المستحق تركه ، ويرضى بعله
بكمير مصعثر الموجه له ، كما يستند عن قومه عز وجل : **إِنَّ الْحَسَنَاتِ
يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ** ﴿١٢١﴾ .

ولا يحق له سحب ما يستحق من أيام النسبه او سحب صومعه منها
وما حرم .

أما لمكروه بمعنى المتعارف عند أهل شرع فلا يخرج عن الواجب والندب ، وعادة لا توصف بالإباحة ، لأن الصحيح منها لا يكون إلا راجحاً : إما واحدة أو مندوبة .

وقد یحص وقتاً

والمؤكد منه أربعة عشر في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، أو
خميس منه ، وحر خميس ، ووراء في العشر الأولى

قوله (وقد یحص وقتاً ، والمؤكد منه أربعة عشر لست صوم
ثلاثة أيام من كل شهر ، أو خميس منه ، وحر خميس منه ، ووراء
أربعة في عشر شبي)

لا ريب في ذلك سجد صيام هذه الأيام الثلاثة ، كثرة بحث
عليها في السنة المطهرة .

فمن ذلك ما روه ابن سبويه في الصحيح ، عن حماد بن عثم ،
عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : صام رسول الله صلى الله عليه
ونه حتى قبل ما يقصر ، ثم قصر حتى قبل ما يقصر ، ثم صام صوم
داود عليه السلام يوماً ويوماً ، ثم قصر صلى الله عليه وآله على صيام
ثلاثة أيام في شهر ، ومن بعد صوم نذر ، وبعد من بوجز قصير «
قال حماد : أنوحر نوسبسه ، قال حماد ، قلت : وى لأسم هي ؟
قال : « أو خميس في شهر ، ووراء بعد عشر منه ، وحر
خميس منه » فقيل : وكيف صارت هذه أيام أبي بصير ؟ فقال
« من صام من الأيام ، كان قد سار على حدهم بعد أن سار في هذه
الأيام محفوظة »

وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب ، عن حماد بن صالح ،
عن محمد بن مروان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله صوم حتى يقصر ، لا يقصر ، ويقصر

ومن أخرها استحب له القضاء .

الثانية روى ابن سبويه نصاً ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا صام أحدكم الثلاثة الأيام من لشهر فلا يحادل أحدًا ، ولا يجهل ، ولا يسرع إلى حنك ولا يمان بالله ، وإن جهل عليه أحد فليحتمل .^(١)

الثالثة قال علي بن سبويه رضي الله عنه - في رسالته إلى ولده إذا أردت سفر وأردت أن تقدم من صوم سنة شتا فصم ثلاثة أيام من شهر الذي تريد الخروج فيه .^(٢) وم يفت له في ذلك على مستند ، بل قد روى الكشي - رضي الله عنه - ما يذهب فيه ، فإنه روى عن المرزبان بن عمران قال : قلت لربيع عليه السلام يريد السفر فأصوم شهري الذي أسافر فيه ؟ قال : لا ، قلت قد قدمت قصه ؟ قال : لا ، كما لا يصوم كذلك لا تفصي .^(٣)

قوله : (ومن أخرها استحب له القضاء) .

يندر على ذلك ما رواه الكشي ، عن عدة من أصحابه ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن مسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « ولا يقضى مثب من صوم يصوم ولا اثلاثة الأيام التي كان يصومها من كل شهر » .

وسو كان المقوت لمصر أو سفر لم يستحب قصوها ، لما رواه الكشي في الصحيح ، عن سعد بن سعد الأسعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سأله عن صوم ثلاثة أيام في الشهر . هل فيه

(١) الفقيه ٢ ، ٢١١/٤٩ ، الوسائل ٧ ، ١٢٠ أبواب آداب الصائم ب ١٢ ح ١

(٢) الفقيه ٢ ، ٥١

(٣) الخافي ٤ ، ١٣ ، مسال ٧ ، ١٩ ، من يصح منه صوم ٢ ح ٢

(٤) الكافي ٤ ، ١٢٢ ، الوسائل ١ ، ١٩ ، أبواب من يصح منه صوم ب ٢١ ح ٢

ورن عجر سحبه له أن يصدق عن كل يوم درهم وفتة وصوم
 أيام البيض ، وهي ثلث عشر وربع عشر وخميس عشر

عليه اسلام أو لأني نحس عليه سلام برحل نعيمه شهر في أيام
 القصار يصومه لسنة ، قال : « لا بأس »^(١) .

قوله (١٠) عجر سحبه له أن يصدق عن كل يوم درهم أو
 (مد)

بدل على ذلك ما روي الكشي في صحيحه ، عن بعض من
 القاسم ، قال سبعة عشر يوم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وهو يشهد
 عليه الصيام ، هل فيه فدية ؟ قال : « لا فدية » وعن غيره قال ،
 قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت في شيء كبر وصعقت عن
 الصيام ، فكيف أصعب بعده ثلاثة أيام في كل شهر ؟ قال : « غلظة
 يصدق درهم عن كل يوم » قال : قلت درهم واحد ؟ قال : « عديها
 كبر عبدك وأنت تستل درهم » قال : قلت يا نعم الله عز وجل
 علي سبعة قصر : يا غني لأصوم مسلمة خير من صيام سيئة »

قوله (١١) وصوم يوم سجن ، وهي ثلث عشر وربع عشر
 والجميس عشر)

استجاب صوم هذه الأيام مذهب العلماء كافة ، خاصة في
 المنتهى^(١٢) ، ولم ألق فيه علي رواية من طريق لأصحاب سون من روي
 ابن بابويه في كتاب عمل شريع وأحكامه بإسناده عن ابن معبود ،

(١) كوفي ٤ : ١٢٥ ، ١ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢

(٢) كوفي ٤ : ١٢٥ ، ١ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢

(٣) كوفي ٤ : ١٢٥ ، ١ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٠٢

(٤) المنتهى ٢ : ٦٠٩

وقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «من أدم ثلث عصى ربه عز وجل بده من سد من عرشه يد الله يخرج من حواري فيه لا يحاورني أحد عصى ، فكنى وبكت ملائكة ، فعث الله عز وجل حبريل فخطه بي لأرض مسود ، فصارته ملائكة صحت وبكت واسحت وفاتت ب ب حب حشنة ، وفتحت فيه من روحك ، وسجدت ملائكتك ، بكت واحد حوت باصة سود ، فادي مد من أسماء صم بكت ، فقام فوق يوم ثلاثة عشر من شهر رجب ثلث السود ، ثم يوتي يوم أربع عشر ب صم لربك اليوم ، فقام فذهب ثلث السود ، ثم يوتي يوم خمسة عشر ب صم ، فقام فأصبح وقد ذهب سواد كنه ، فسبب ب نص بكت رد الله عز وجل فيه على دم من باصة ثم يوتي مد من أسماء ب دم هذه ثلاثة أيام جمعها ب وبودت من صامها في كل شهر فكما صم الدهر»^(١)

وقال عسوق - رحمه الله - بعد ب ورد هذه برزوه قال مصنف هذا الكتاب هذا خبر صحيح ، لكن به بركت ومعاني فوص بي بيه محمد صلى الله عليه وآله من بيه فصار عز وجل ب وما أناكم لرسول فحدوه وما بهاكم عنه فأنهوا^(٢) فسن بون لله صلى الله عليه وآله مكنت ب نص خمس ب ب الشهر ، أربعاء في وسط الشهر ، وخمس في حر شهر ، وثلث صوم سنة ، من صامها كان كمن صام بدهر ، بون الله عز وجل ب من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها^(٣) ورجا ذكر ب بحدث ما فيه من ذكر الله ، ويعلمه الس في ذلك ،

١ - ٢٧٩/١ ، الوسائل ٧ ، أبواب الصوم المدبب ١٢ ح ١

وصوم يوم العدير ويوم مولد ابي عبد السلام ويوم معناه

لأن الناس أكثرهم يقولون إن أيام ليصن إنما سميت بصا لأن سألها
معمرة من أولها إلى آخرها^(١) انتهى كلامه رحمه الله

ومقتضاه أن صوم هذه الأيام مسوح بصوم الخمسين والأربعاء ،
وربما كان في بعض الروايات منقصه لأسباب صومها إشعار
بذلك .

قوله : (وصوم يوم الغدير) .

هو ثامن عشر من ذي حجة ، وقد روى الحسن بن راشد ، عن
أبي عبد الله عليه السلام أن صومه بعد صوم بين شهر^(٢) وفي
الطريق ضعف .

قوله (ويوم مولد ابي صلى الله عليه وآله ومعناه)

مشهور بين الأصحاب أن يوم المولد سابع عشر من ربيع
الأول ، وقيل بكلبي رضى الله عنه إنه يوم شئبى عشر منه^(٣) وهو
ابن صحنه المحمدي^(٤) ، وقال إليه حادي - قدس سره - في حاشي
المواعيد ، ومن في الباب روى تصحيح إثبات أحد مؤيد

ويدل على استحباب صوم يوم سابع عشر من ربيع الأول وسابع
والعشرين من رجب ما روى الشيخ بسند مشتمل على عدة من الضعفاء

(١) عمدة - ج ٣٨ ، ص ١٠٦ - ص ٣١٠ - ص ٢٠٠ - ص ٢٠٠ - ج ٢

(٢) الكافي ٢ / ١٤٨ ، عقبة ٢ : ٢٤٠ / ٥٤ ، التهذيب ٤ : ٩٢١ / ٣٠٥ ، مصباح

مشهد ٨ ، مشعل ١ / ٣٣٣ ، ج ٢ - ص ٢٠٠ - ج ٢ - ص ٢٠٠

(٣) الكافي ١ / ٤٣٩

(٤) مشهد ٨ - ص ١٦٧ - ج ١ - ص ١٦٧ - ج ١ - ص ١٦٧

وصوم عرفه لم يصعبه عن الدعاء وتحمل هلال

اسم دور الشمس في فلكها دورة واحدة . وهو ينص على عدم حلق
السموات قبل ذلك ، فلا يتم عند الاستمرار في تلك السنة

ويمكن دفعه بأن الكتاب لعرب راطي متأخر مدحوا عن حلق السماء
والأرض والليل والنهار ، حسب ما عرفت من حلق
السماء بها * رفع سمكها فسواها * واعطش ليلها وأخرج صحاها *
والأرض بعد ذلك دحاها * . على هذا فيمكن تحقّق الأمانة عند
الأيام قبل ذلك .

قوله (وصوم يوم عرفه من لم يصعبه عن الدعاء وتحمل
الهلال) .

بعد ذلك ، استحباب صومه هذا يوم مشهود بسقوط
أحدهما ، لا يصعبه عن الدعاء ، بل عما هو عا م عليه منه في
الكعبة والكعبة ، ويستند من ذلك ، دعاء في ذلك اليوم فصل من
الصوم .

وإشياء من ضمن هلال ، معنى ما يروى في أول أشهر رؤية
لا يحصل فيها الشمس وجمال كونه نسيه حاضره ، خبر من صوم بعد
ويسعى قراءة « وتحقق » بنسخه عن « يكون فعلا » ص ، « للصومير
المستكن فيه عائداً إلى الموصول .

ويدل على استحباب صومه من لم يصعبه عن الدعاء ما رواه
الشيخ في صحيحه ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر
عليه السلام ، قال سألت عن صوم يوم عرفه ، قال « من قوي عنه

وصوم عاشوراء على وجه الحزن . .

فحسن إن لم يصعبك من ادعاء فيه يوم دعاء ومألة - فضمه ، وإن
حشيت أن تصعب عن ذلك فلا تصعبه ، ومقتضى الروية كراهة صومه
إذا حيف الصعب .

ويذكر على كراهة صومه مع شئت في إهلال ما رواه ابن مسويه
ليس لا يحضره الخفيه ، عن حماد بن سدير ، عن أبيه ، قال سأله عن
صوم يوم عرفه فقلت جعلت فداك بهم يوعمون أنه يعدن صوم سه ،
قال « كذا نبى عليه اسلام لا يصومه » قلت ولم جعلت فداك ؟
قال يوم عرفه يوم دعاء ومألة ويخوف أن يصعبني عن الادعاء ، وأكره
أن يصومه بخلاف أن يكون يوم عرفه يوم لأصحبني وليس يصوم
صوم .

قوله : (وصوم عاشوراء على وجه الحزن) .

حينئذ الوقت في صوم يوم عاشوراء ، فورد في بعضها الأمر
بصومه ، سه بعد سه ، أو د في بعض حد يهي عنه ، وأن من
صامه كان حصه من ذلك يوم حشر ، من حشره وإن ردد ، وهو البار .

وجمع سبع في الاستيفاء من صام يوم عاشوراء على
صريح الخبر بمصداق محمد بن محمد عليهم السلام وأخرج صاحب تفسيره
فقه صاحب ، ومن صامه على ما يعتقد فيه مخالفيه من تفصيل في صومه
وسرك به ، لا عداد بركه وبمعدنه فقد تم وأخصاً ، ونحن هذا لجمع
عن شجرة محمد حمه سه وهو خد ، ومن ذلك يعلم معنى قول

١ - حبيب ، ٢٩٥ : ٥ ، ٦ ، ٣٤٣ ، ١ - صوم مندوب ، ٢٣ : ٥

(٢) الفقيه ٢ ٢٣٥/٥٣ ، ٥ ، ٦ ، ٣٠ ، ١ - صوم مندوب ، ٢٣ : ٥

(٣) الوسائل ٧ ٢٣٧ ، ١ - صوم مندوب ، ٢٠

(٤) الوسائل ٧ ٢٣٩ - نواب الصوم مندوب ، ٢١

(٥) الاستبصار ٢ ١٣٥

المصنف رحمه الله وصومه عاشوراء على وجه الحر

وهنا فوائد :

الأولى روى لشيخ في مصباح ، عن عبد الله بن سنان ، قال دخلت على بي عبد الله عليه السلام في يوم عاشوراء فاسته كسف اللون ، طهر الحر ، ودموعه سحر من عبه كالقنبر بمساقط ، قلت : من رسول الله ميم بكوك ؟ لا تكى الله عسك ، فصار لي « أو في عقه أنت » أم عمت أن المحسن من علي عليه السلام أصيب في مثل هذا يوم ؟ قلت : سدي فاقوت في صومه ؟ فقال : صمه من غير نيت ، و فطره من غير تسميت ، ولا جعله يوم صوم كمالاً ، ويكنى فطارت بعد العصر ساعة على شربة من ماء ، فيه في ذلك الوقت من ذلك اليوم تحت يده عن [ب] رسول الله صلى الله عليه وآله ويكثرت منحة عنهم ^١ ويسعى العمل بمصوم هذه برواه لأعسر سده ، إلا أن الإمساك على هذه الوجه لا يسمى صوماً .

وذكر شارح - قدس سره - أن معنى صوم على وجه الحر للصوم على العصر بغير نية بصوم كما نصمه بروية ^٢ وهو مع بعده في نفسه مخالف لما نص عليه مصنف في المعتمد ^(١) وغيره ^(٢) .

ثانية قال في المنتهى يوم عاشوراء هو العاشر من المحرم ، وبه

(١) نسخة من مع ١٠ جسد

(٢) مصباح المصنف ٧٣٤ - جلد ١ - ٣٣١ - ب - نصه بعد ب ٢ - ج ٦

(٣) المسالك ١ - ٨٠

(٤) المعبر ٢ - ٧٠٩

(٥) كس مرة في العية (الخوامع المفيدة) ٥٧٣

ويوم المجاهلة . .

قال سعيد بن المسيب والحسن البصري ، وروى عن ابن عباس أنه قال : التمسع من محرم ، وليس بمعتمد ، لما تقدم في حديثه إنه يوم قتل الحسين عليه السلام ، ويوم قتل الحسين عليه السلام هو العاشر بالاحلاف^(١)

الثالثة : تختلف في صوم عاشوراء ، هل كان واحدا أم لا ؟ وللمروى في أحاديث أنه كان واحدا في يوم صوم شهر رمضان ، ومن روى ذلك ردرة ومحمد بن مسلم ، فقال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء فقال : كان صومه قبل شهر رمضان ، فلما برز شهر رمضان تروث^(٢)

قوله : (ويوم المجاهلة) .

هو رابع وعشرون من ذي الحجة ، فيه نزل سور الله صلي الله عليه وله نصيب في حرب سمير مؤمن وفاطمة وحسن والحسين عليهم السلام وقيل : إنه في هذا اليوم تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمه في ركوعه وبر فيه : إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون^(٣)

ويم أوقف في استحباب صوم هذا اليوم على نص بالخصوص ، وعمله في المنتهى بأنه يوم شريف ، وقد أظهر الله فيه نبيه عليه السلام على خصمه ، وحصل فيه من الله على قرب عبي عليه السلام من

(١) المنتهى ٢ - ٦١١

(٢) الفقه ٢ - ٢٢٤ ، وسائل ٦ - ٣٣٩ ، أبواب صوم جنداب ٢١ - ١

(٣) المنتهى ٥٦

(٤) قال به العلامة في المنتهى ٢ - ١٠ ، سيده ساري في حديث ١ - ٨٠

وصوم كل خميس وكل جمعة وأول ذي الحجة

رواه ، وخصائصه ، وعظم مفرته ، وثبوت دلالة ، واستحجة لدعاء به ،
ما لم يحصل لغيره ، وذلك من عظم الأكرام بموجبه لأجل الله تعالى
أن يقسم نفس رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسحب صومه شح
بهذه النعمة الحسنة^(١)

قوله : (وكل خميس وكل جمعة) .

ودلت لأن الصوم فيه طاعة في نفسه ، وهذا اليوم شريفان
تصاعف فيهما الحسنات ، فسحب فعه فيهما ، وشهد له بنية
أسامة بن زيد إن النبي صلى الله عليه وآله كتب بصوم الأثني
والخميس ، فمثل عن ذلك فقال : إن عماد الدين يعرض يوم الأثني
والخميس^(٢) .

وروايه من سنان ، عن أبي عبد الله عنه السلام ، قال رأيت
صائماً يوم الجمعة ، فقلت : أحب فذلك إن الناس يرغمون به يوم
عيد ، فقال : « كلاً إنه يوم يخص ودعة »^(٣)

قوله : (وأول ذي الحجة) .

يدل على ذلك ما رواه الكشي ، عن عده من أصحابه ، عن
سهل بن زياد ، عن بعض أصحابه ، عن أبي الحسن لأو غيبة سلام
أنه قال : « في أول يوم من ذي الحجة وبه إبراهيم خليل الرحمن ، فمن
صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً »^(٤)

(١) انتهى ٦ ٦١١

(٢) من أبي داود ٢ - ٢٤٣٦/٢٢٥

(٣) التهذيب ٤ - ٩٥٩/٢١٦ ، الوسائل ٧ - ٣٠١ أبواب الصوم المطلوب ٥ - ح .

(٤) الكافي ٤ - ١٤٩/٢ ، الوسائل ٧ - ٣٣٣ أبواب الصوم المدبب ١٨ - ح

ويستحب لإمامك تأديب غيره ، بأن يصوم في سبعة مواضع
المسافر إذا قدم هذه ، وإذا عزم منه الإقامة عشرة في ردد بعد سبوعين أو

عند الله عنه سلام تقبل ، وصوم شعبان وشهر رمضان متتابعين توبه من
الله ^(١) .

وعن أبي حمزة ، عن أبي جعفر ، عن أبيه عنهما سلام ، قال
« قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من صام شعبان كان له صهاره من
كل رلة ووصفة وندرة » قال أبو حمزة ، قلت لأبي جعفر عنه سلام
ما بوصفه ؟ قال « يسبى في العقيقة » قلت ما النادرة ؟ قال
« السبى عند العقيقة » وأنه منها لدم ^(٢) .

قال الشيخ في تهذيبه بعد ما ذكر طرق من الأخبار المتضمنة
لترغيب في صوم شعبان : قال الأخبار في وقت في سبى عن صوم
شعبان ، وأنه ما صامه أحد من الأئمة عليهم سلام ، فحرم ذلك به ،
يصححه أحد من الأئمة عليهم سلام على أن صومه بحري محرر سبى
رمضان في قرص ووجوب ، لأن قوم كانوا يصومونه قريضة ، وكان
هو المحض . نفع الله به صحابة يذهب إليه ، ويقبول أن من فطره
ليرمه من تكفيره ما دام من فطر يوم من شهر رمضان ، فوَدَّ عليهم
عليهم سلام لأخبار حديث ، وأنه لم يصمه أحد منهم على عهد
الوجه ^(٣) .

قوله (ويستحب لإمامك تأديب وإن لم يكن صوم في سبعة
مواضع المسافر إذا قدم هذه) بعد عزمه فيه الإقامة عشرة فما ردد بعد

١- ٣٠٦ ٦٢ ٧ ٣٦٨ أبواب الصوم المطلوب به ٢٩ ح ١

(٢) التهذيب ٤ ٣٠٧ ٩٢٨ ٧ ٣٦٢ أبواب الصوم المطلوب به ٢٨ ح ٧

(٣) التهذيب ٤ ٣٠٩

وقله وقد قصر ، وكذا حرصت في شيء ، فحسبت حائضاً ونفساء ، و
 طهرت في نساء ، وكذا في شيء ، فحسبت في شيء ، ونفساء ، و
 أفاق ، وكذا المعنى عليه

وصوم الصيف بطله من غير إدن مصيفه ، والأظهر به لا ينفك مع
الهي .

قوله (وصوم الصيف بطله من دون إدن مصيفه ، والأظهر أنه لا
ينفك مع الهي) .

اختلف الأصحاب في صوم الصيف بطله من دون إدن مصيفه ،
فقال مصنف في هذا الكتاب به مكروه . لا مع الهي ففسد وقال
في سماع والمعتبر أنه غير صحيح ، وأصح العلامة وجماعه
الكراهة^(١) وهو المعتمد .

لقد مرّ روى ابن سبويه ، عن شيطان صانج ، عن هشام بن
الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله صلى الله
عليه وآله من فقه الصيف أن لا يصوم تطوعاً إلا بدن صاحبه ، ومن
طاعة المرأة لزوجها أن لا يصوم بصوم إلا بإذنه وأمره . ومن صلاح لعد
وطاعه وبصحة أمولاه أن لا يصوم بصوم إلا بدن مولاه ، ومن بر بولد
بأبيه أن لا يصوم بصوم إلا بدن أبيه ، مرهماً ، وإلا كان الصيف
حراماً ، وكانت امرأة عاصيه ، وكان عبد فاسق ، وكان أولاد
عاقاً »^(٢) .

وعن الغضنفر بن سار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
« قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا دخل رجل بيته فهو صيف
على من بها من أهل بيته حتى يخرج عنهم ، ولا يسعى بمصيف أن يصوم
إلا بدنهم ، لئلا يعموا ، ثبت ففسد ، ولا يسعى لهم أن يصوموا إلا بدن

(١) المختصر النافع ٧١ ، والمعتبر ٢ - ٧١٢

(٢) القواعد ١ - ٦٨ ، ج ١

(٣) الفقيه ٢ - ٤٤٥/٩٩ ، علي - ج ٤/٢٨٥ ، الوسائل ٧ - ٢٩٦ أبواب الصوم المحرم

وكذا يكره صوم الولد من غير إذن والده ،

الضيف ، مثلاً يحتشم ويشهي ويركه لهم ^١

وأما ما مع نسبه سدهم لا بدلال على أريد من بكراهة ، أما الأولى فلأن الجهر يحقق فعل مكروه ، فلا يدل على التحريم ، وأما الثانية فلأنه لا يعني صهر في الكراهة

وم يقف بمعين على حجة بعد بها واستدل عليه في المعسر ^٢ بما روه زرهمي ، عن علي بن بحس عبيها سلام أنه قال : « وما صوم الإذن فامرأه لا يصوم بصوع إلا بذن روحه ، والعبد لا يصوم بصوع إلا بذن مولاه ، وضيء لا يصوم بطوعاً إلا بذن صاحبه ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله من سر على قوم فلا يصوم بطوع ، لا بأذنه ^٣ » وهذه الرواية ضعيفة بسد حداً ^٤ فلا تنهص حجة في إثبات التحريم

قوله (وكذا يكره صوم الولد من غير إذن والده)

نقول بالكرهه مذهب الأكثر ، وقال لمصنف في سماع أنه غير صحيح ^٥ وفي الأحبار المتقدمه دلالة عليه ، بل مفصلي رواية

(١) التمهيد ٢ ٩٩ ٤٤٤ عن ساج ٣ ٣٨٤ ، نوسائل ٧ ٣٩٤ أبواب الصوم بتحريم والمكروه ب ٩ ح ١

(٢) المعسر ٢ ١١٢

(٣) نكاحي ٤ ٨٣ التمهيد ٢ ٤٦ ٢١٨ ، تهذيب ٤ ٢٩٤ ١٩٥ ، نوسائل ٧ ٢٦٨ أبواب فيه الصوم الواجب ب ١ ح ١

(٤) لاشتمال سدهم على مجموعة من صفوة كالأهري وسفيان بن عيينه وسليمان بن داود والبايع من محمد بن زهرري - راجع رجال نكاحي ٢ ٦٨٩ ، رجال الجاشي ١٨٤ ، رجال الطوسي : ١٠١ ، ٢٥٨

(٥) المختصر النافع : ٧١ .

والصوم ندياً لمن دُعِيَ إلى طعام .

هشتم من الحكم توقفه على إدى الأسير^(١) ، لكنها فاصرة من حيث السند عن إثبات ذلك .

قوله (والصوم بدأ لمن دعي إلى صوم)

إطلاق العذر وغيره يقتضي عدم القوي في ذلك بين كون بطعام معمولاً لأحبه وعدمه ، ولا في داعي بين من يشق عليه ترك الإحسان وغيره ، ولا في مدعوة بين أن تقع أو النهار أو حره ، ولم ينف على رواية تنصص النهي عن لصوم والحبس هذه ، وربما يستفاد من الروايات أن الإحسان في الإفطار فصل من الصوم ، فمن ذلك ما رواه الكليني في الصحيح ، عن حميل بن دراج قال قال أبو عبد الله عليه السلام : « من دخل على أخيه وهو صائم فأفطره عده ولم يعلمه بصومه فمن عده ، كتب الله له صوم سنة »^(٢)

وعن صالح بن عتبة ، قال دخلت على حميل بن دراج وبين يديه حوان عليه عسائه يأكل منها فقال ادب فكن ، فقلت إبي صائم ، فتركني حتى إذا أكلها قدم بيها إلا السر عرم علي إلا أظفرت فقلت له ألا كان هذا قبل الساعة ؟ فقال « أردت بذلك أدبك ، ثم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام : « يقول أمير رجل مؤمن دخل على أخيه وهو صائم فسأله الأكل فلم يحره بصيامه ليعرف عليه بإفطاره كتب الله حل شؤوه له بذلك يوم صيام سنة »^(٣)

وعن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال

(١) المتقدمة في ٢٧٦

(٢) الكافي ٤ : ١٥٠ ، وسائل ٧ : ١٠٩ ، باب أدب الصائم ٨ ج ٤

(٣) الكافي ٤ : ١٥٠ ، وسائل ٧ : ١١٠ ، باب عائم ٨ ج ٥

والمحظور سبعة صوم العيدين وأيام التشريق لم يكن على الأشهر

« إفتارك لأحبيك المؤمن فصل من صيامك بطوعاً »

وعن أبي بن حنيفة قال ، قلت لأبي الحسن عاصي عليه السلام : دحل على القوم وهم يأكلون وقد صبرت عصر وما صائم فتوبون ، أقصر ، فقال : « فطر فيه فصل »^(١)

قوله (والمحظور سبعة صوم عيدين ، وأيام التشريق لم يكن بمنى على الأشهر) .

أما تحريم صوم يومي نعيه بن فدا المصنف في معسر إن عليه اتفاق فقهاء الإسلام^(٢) ، والنصوص به مستفيضة

وأما تحريم صوم أيام التشريق فقد في معسر به إجماع عثماننا ، واستند عليه ما رواه الشيخ عن فسه زاعني ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن صوم ستة أيام عيدين ، وأيام التشريق ، واليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان »^(٣) ثم قال الشيخ : بما يحرم على من كان بمنى ، وعليه أكثر لأصحاب ، ودل عليه ما رواه معوية بن عمار ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام التشريق فقال : « ما بالأعصار فلا

(١) بكافي ٤ ، ٥ ، ١ ، وسائل ٦ ، ٩ ، أبواب ذب الصيام ب ٨ ج ٣

(٢) بكافي ٤ ، ٥ ، ٥ ، وسائل ٦ ، ١٠ ، أبواب ذب صيام ب ٨ ج ٧ وفيه عني بن

حنيفة عن عبد الله بن حنيفة

(٣) المعبر ٢ ، ٧١٢

(٤) الوسائل ٧ ، ٢٨٢ أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ١

(٥) نهج ٤ ، ١٨٣ ، ٥١٩ ، لأص ٢ ، ٧٩ ، ٢٤١ ، الوسائل ٧ ، ٢٨٣ أبواب الصوم

المحرم والمكروه ب ١ ج ٧ .

نأس به ، وأما متى فلا ، وأعمال بهذه أوى من الأحرار لمطلقة ،
لأنها ليست على حد يمين ، فيؤخذ بما وقع الاتفاق عليه ، ونمسك فيما
عده بالأصل^٢ هذا كلامه رحمه الله وهو حيد ، لأن الرواية المقصده
صحيحه السند ، والمفضل بحكمه على المنصور

وحص العلامة في التواعد بحكمه من كان يسمى بـ "مسك"^٣
وإطلاق الرواية بدفعه

قد عرفت ذلك فاعلم بان المصنف على تأشير . يمكن
تعلقبه من كان يسمى ، وكان في مسائل لأشهر بحكمه صومها
مصدق ، وربما كان في خلاف معتبر ، شعيرة ، حب عربى على ذلك
الى الشيخ وأكثر لأصحاب

ويمكن بان يكون بشرى ما ذكره نسج . رحمه الله - من بان
العدل في أشهر حرم بحكمه صوم شهرين^٤ من شهر حرم بان
دخل فيهما العيد ودم "تسريع"^٥ واما شهر ذلك من عبارة يدفع
حيث قال بعد أن حكم بحريم صوم هذه أيام وفصل الفصل في شهر
الحرم بصوم شهرين منها بان دخل فيهما بعد دم "تسريع" ، بوجه
رأية^٦ ، وأما شهر عموم جمع^٧

(١) الهدى ٤ ٢٩٧ ١٩٧ ، لاسم ٢ ٢٢ ٢٤ : كتاب ٦ ٢٩١ بان صوم

محرم وأحد ١ - ٢ - ١

(٢) المختار ٢ ٧١٣

(٣) القواعد ١ ٦٨

(٤) في ١٠١٠ ح ١ يده مشعل - وهو يعرف بمصنف

(٥) التهذيب ٤ ٢٩٧

(٦) الكافي ٤ ١٣٩ ٨ ، التهذيب ٤ ٢٩٧ ١٩٦ ، مسائل ٧ ٢٧٨ أبواب فيه الصوم

بواب ٨ ح ١

(٧) ذكره في المختصر الدافع ٧١

وصوم يوم الثلاثين من شعبان نيّة العرض وصوم بدر معصية ،

وذكر الشارح - قدس سره - أنه يمكن أن يعود بني ما دل عليه إطلاق تحريم صوم هذه الأيام لمن كان ممي ، فيكون إنشائه إلى خلاف من حصص التحريم بالناسك^(١)

وروى الشيخ في تصحيح ، عن زيد بن أبي احنال قال ، قال ما أن عبد الله عليه سلام : لا صوم بعد لأصحابي ثلاثة سام ، ولا بعد بغير ثلاثة أيام ، لأني أيام أكل وشرب^(٢) ، وقبل مررت ذلك الكراهة ، ومن ذلك يظهر أن ما ذكره الشيخ^(٣) وتبعه^(٤) من استحباب صوم ستة سام بعد غطر عمويللا على رواية معتقة وادب بدست من صديق الجمهور ، غير جيد

قوله (وصوم يوم ثلاثين من شعبان معصية)

أي بفرص المعهود ، وهو صوم رمضان ، وإما كان محرم لورود النهي عنه ، ولأن صومه على هذا الوجه تشريع محرم

قوله : (وصوم نذر المعصية)

وهو أن صدر الصوم إن يمكن من معصية سالمة ، ونقصه اشكر على تسببها ، لا لحرر عنها ، ولا رب في عدم عقاد هذا الصدر ، وتحريم الصوم على هذا الوجه ، لأن صوم بغير إلى غيره ، وهذا مما لا يمكن التقرب به .

(١) المالك ١ - ٨١ .

(٢) التهذيب ١ - ٣٣٠ ، الوسائل ٧ - ٣٨٧ ، يوم صوم المحرم ومكروه ب ٣ ح

(٣) النهاية ١٦٩

(٤) كلال في المراسم - ٩٥

«صوم الصمت» وصوم الوصال، وهو أن يروي صوم يوم وليلة إلى سحر، وقيل هو - نصد يومين مع ليلة بينهما -

قوله : (وصوم الصمت) .

وهو أن يروي صوم ساك، وقد أجمع لأصحاب على تحريمه، لأنه غير مشروع في منه بالإسلام فيكون بدعه، ولقول علي بن الحسين عليهم السلام في رويته الزهري «صوم صا، حرام، وصوم الصمت حرم» «صاهر لأصحاب - نصد على هذا الوجه يقع فاسداً ممكن^١ ليلي، ويحمل صحه، لصدق لأمث بالإمكان عن المصطرات مع ليله، ويوجه بهي إثني الصمت بمروي وسنه، وهو خارج عن حقيقة العبادة.

قوله (وصوم الوصال، وهو أن يروي صوم يوم وليلة إلى سحر، ومن هو أن يصوم يومين مع ليلة بينهما)

أجمع لأصحاب على تحريم صوم الوصال، لأنه تشرع محرم، وللنهي عنه في رواية الزهري المتقدمة

و«حصلت الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام في حقيقته، فروي الكشي في الصحيح، عن الحسن، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «الوصال في الصيام أن يجعل عشاءه سحوره»^(٢)

وفي الصحيح عن حماد بن الزهري، عن أبي عبد الله

(١) اللغوي ٢ ٤٦ ٢٨، عهد ٤ ٢٩٤ ٨٩٥، وسائل ٧ ٣٨٢، نواب الصوم بمحرم

والكروية ١ ١ ج ١

(٢) في ٣ م ٤ : بإمكان

(٣) الكافي ٤ ٢ ٩٥، وسائل ٧ ٣٨١، نواب صوم المحرم والكروية ١ ج ٧

وَأَنْ يَصُومَ مَرَّةً يَدَّ نَعْدَ إِذْ رُوِّحَتْ رُوحَهُ وَمَعَ نَبِيهِ هـ

عنه اسلام ، فان : لمواصل في الصيام يصوم يوماً وليلة ويمطر في
السحر^(١) ويصوم هاتين الترويضتين فتح في نهديه^(٢) وأكثر
الأصحاب .

وفي روايه محمد بن حبيب ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، أنه قال : « وإما من رمى الله صبيته عنه وإله لا
وصار في صيام ، يعني لا يصوم الرجل يومين مواسم غير إفتار^(٣) »
ويصومها في الشيع في لاقتصاد^(٤) ، بن راس^(٥) ، فس في
لمعير ولعل هذا أولى^(٦) ، وكان وجهه لاقتصاد فيما حذف الأصل
على موضع الوقف ، ذكر الرواية بذلك صعبه حد ، فكان المصير إلى
الأول متعيناً ، نصحة مستنده .

وإما بحرم تأخير العشاء في السحر بن سور كونه جزءاً من
لصوم ، ما هو آخره صائمه يعبر به فيه لا جزء فيما قطع به
لأصحاب ، والاحاط بقصص احتساب ذلك ، إذ استفاد من الرواية
تحقق الوصول بحمل العشاء سحر متب . خلاص في بطلان الصوم
هنا كما سبق في صوم الصمت .

قوله (وَأَنْ يَصُومَ مَرَّةً يَدَّ نَعْدَ إِذْ رُوِّحَتْ رُوحَهُ وَمَعَ نَبِيهِ)

-
- (١) الكافي ٤ : ٣٩٦ ، وسائل ٦ : ٣٨٩ ، ج ١ : ص ١٠٠ ، مكتبة آية - ٩
(٢) النهاية ١ : ١٧٠
(٣) نكاح ٤ : ٩٢ ، النهج ٤ : ٣٦٧ ، الاستبصار ٣ : ١٣٨ ، ٤٥٣ ، وسائل ٧ :
٣٦٨ أبواب الصوم المندوب ٢٩ ح ٣
(٤) الاقتصاد ٢٩٣
(٥) السرائر ٩٧
(٦) المعتمد ٢ : ٧١٤

وكذا المملوك وصوم الواجب ستر ، عدا ما ستنى

النظر الثالث : في اللواحق ، وفيه مسائل :

الأولى : المرحض الذي يحب معه الإفصا ، ما يحلف به الريبة

هذا موضع وقع بين العلماء ، وله في المعتر ، وتدل عليه روایات ، منها ما روى الشيخ في التصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قال نبي صلى الله عليه وآله ليس للمرأة أن تصوم بطوع ولا بد من زوجها ،^١

وإطلاق نص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في الروحة بين الدائم والمستمع بها ، ولا في الروح بين حاضر واعدت ، واشتراط اشتدعي حضوره ، وإطلاق مخصوص بدفعه

قوله : (وكذا المملوك)

ي لا يصح صومه من غير مولاه وهذا الحكم إجماعي ، مخصوص في عده روبات^٢ ولا فرق في ذلك بين أن يكون المولى حاضر واعدت ، ولا بين أن يصعب المملوك عن حق مولاه وعدمه

قوله (وصوم الواجب ستر عدا ما ستنى)

المستنى ثلاثة : المدور سترًا وحصر ، والثلاثة في مدد الهدي ، والثمانية عشر في بدل البدنة .

قوله (لأولى ، المرحض الذي يحب معه الإفطار ما يحلف به

(١) المعتر ٧ ، ٧١٢

(٢) سم عشر غيره في كتاب شيخ ، وهي موجودة في الكافي ٤ ، ١٥٢ ، ورواست ٧

٣٩٣ أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٨ ح ١

(٣) الوسائل ٧ - ٣٩٥ أبواب الصوم المحرم والمكروه م ١٠

بالصوم . ويسى في ذلك على ما تقدم من نفسه ، بقائه لأمره ، كقول عارف ، ولو صام مع تحقق نصرر متكلف فصاد

الثانية المسافر إذا احتجعت فيه شرائط النصر وحب ، ولو صام عاد بوجوبه فصاد ، وإن كان جاهلاً به نقص

الثالثة شرط نية في فصد صلاة معينة في قصر الصوم ،

الردده بالصوم ، ويسى في ذلك على ما تقدم من نفسه ، بقائه لأمره ، كقول عارف ،

تتحقق بزيادة برئاده لمصرص ، وزيادة مدينه ، أو باده مثقده ، وإمراجه في ذلك كنه ، أى بعض المسد إلى مده ، أو محربه وقول من يشد قوته نقص ، وإن كان قسداً وكفراً ، ويوجه في ذلك كنه ، ضلال الآية الشريفة وأحذر كثيره ، وقد سدد الكلام في ذلك

قوله (ولو صام مع تحقق نصرر متكلف فصاد)

يعراد أنه لو صام مع حصول نصرر ولو طأ كان صومه فاسداً ووجب عنه قصاؤه ، لقوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ ولا فرق في ذلك بين جاهل وجاهل

قوله (الثانية ، المسافر إذا احتجعت فيه شرائط النصر وحب ، ولو صام عاد بوجوبه فصاد ، وإن كان جاهلاً به نقص)

هذا بحكماء ، جميعاً مصوصاً في عمدة روايات ، وقد تقدم الكلام فيهما مستوفى .

قوله (ثالثة ، شرط نية معينة في قصر صلاة معينة في قصر

العحر كان عليه إتمام ذلك اليوم ، وليس عليه قصوه ثم شام ومثي
بنت بيته للسفر من الليل ولم يتق له الخروج إلا بعد بزوال كآب عليه أن
يمسك بقية النهار وعينه انقبض وهذا يدل على اعتبار ثبوت أسبه
والخروج قبل الزوال في جواز الإفطار .

وقد في كسبي لأحمد أنه إذا ثبت سية وخروج قبل بزوال وحب
عليه الإفطار ، وإن خرج بعد الزوال استحب به إتمام الصوم وخار له
الإفطار ، وإن لم يكن قد بقي السفر من الليل فلا يجوز له الإفطار على
وجه ^٢ . ومعه ما أحياه المصنف رحمه الله

سأله عن من نسي في صحيح ، وأصبح في حسن ، عن
لحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل يخرج من
بيته يريد السفر وهو صائم ، فخرج من قبل ، يستصحب
أهله فينظر وينقص ذلك يوم ، وإن خرج بعد الزوال فيتم يومه ^٣
وهي نص في حقه

وفي الصحيح عن الأعمش ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، عن أبي بصير ، عن رجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف
النهار فعليه صيام ذلك يوم وبعد من شهر رمضان ^٤ وهي دالة
بمنصوبها على وجوب صومه مع سفر بعد الزوال ، وبمقتضاها على
انتهاء الحكم قبله .

(١) النهاية : ١٦١

(٢) التهذيب ٤ : ٢٢٩ ، والاستبصار ٢ : ٩٩ - ١٠٠

(٣) نسخة ٢ : ٥٢ - تهذيب ٤ : ٢٢١ - ٦١ - الاستبصار ٢ : ٩٩ - ٣٢١ ، ج ٧

١٣١ أبواب من يصح منه الصوم به ح ٢

(٤) نسخة ٣ : ٩٢ - تهذيب ٤ : ٢٢٩ - ٦٢ - الاستبصار ٣ : ٩٩ - ٣٢٢ ، ج ٧

١٣١ أبواب من يصح منه الصوم به ح ١ .

وما روى بكسي في الحسن ، عن عبيد بن رزارة ، عن أبي
عبد الله عليه السلام ، في الرجل يسافر في شهر رمضان ، يصوم أو
يفطر ؟ قال : « إن حرج قبل أن يوافي ، فليصوم ، وإن حرج بعد أن يوافي
فليصم »^(١)

وفي الموثق عن عبيد بن رزارة ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : « إذا حرج الرجل في شهر رمضان بعد أن يوافي ، فليصم ،
فإن حرج قبل أن يوافي ، فليصوم »^(٢)

الحج المأمور به في التنصير مطلقاً بعموم قوله تعالى : ﴿ فمن
كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾^(٣) ، وهو يصدق على
من حرج قبل أن يوافي ، يسير فيجب عليه الإفطار ، وما رواه
الشيخ ، عن عبد الأعلى بن موسى بن سالم ، في الرجل يريد يسافر في شهر
رمضان ، قال : « يفطر وإن حرج قبل أن يعي شمس بقليل »^(٤)

وحيث أن عن لامة شريفة بأنها مفسدة وحيث أن مقصده ،
فكان العمل بها أولى ، مع أن بعض المفسرين ذكر أن في العدول من
قوله مسافراً ، أي قومه على سفر ، أياء ، أي من سفر في
بعض يوم من يفطر ، لأن لامة على من على الأسعلاء ولاسيلاً ،
فيكون المراد من كسم على سفر بعده وبعد سفر

وإن أتوه به فصعقة السد حداً كما عتروا به شيخ في

(١) الكافي ٣ / ١٣١ ، الوسائل ٧ / ١٣٢ ، من وضعه عنه ٣ / ١٣٢

(٢) الكافي ٤ / ١٣١ ، الوسائل ٧ / ١٣٢ ، من وضعه عنه ٣ / ١٣٢

(٣) البقرة ١٨٤

(٤) التهذيب ٢ / ٢٢٩ ، المستدرج ٢ / ٢٢٩ ، من وضعه عنه ٣ / ١٣٢

التهديد^(١) ، ثم حملها على من حرج بعد تبييت اليه ، وسبأني ما فيه

حيح شيخ - رحمه الله - عن عمار بن سمينة أنه ساء رواه عن
سلمان بن جعفر عن أبيه ، قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام
عن رجل سافر سنة في شهر رمضان فخرج من مكة بعد ما أصبح ،
قال إذا أصبح في مكة فليدع عنه صيام ذلك يوم إلا - بدعي
دلجة^(٢) و^(٣)

عن علي بن شمس ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام في
رجل سافر في شهر رمضان ، سافر في شهره^(٤) قال إذا حدث نفسه
في مثل ذلك فقد حرج من صومه ، وإن لم يحدث نفسه من الله
ثم بدا له في السفر من يومه أتم صومه^(٥) .

عن حماد بن يحيى ، عن زرارة ، عن أبي بصير ، قال إذا
خرجت بعد صوم شهر أو نحو شهر من مثل ذلك صوم وعنده من
رمضان^(٦)

وخرجت من شهر أو نحو شهر فليدع عنه صومه

مسألة ٢٩ - في من سافر في شهر رمضان فخرج من مكة بعد ما أصبح ،

سأل عن رجل سافر في شهر رمضان فخرج من مكة بعد ما أصبح ،

٢ - عن حماد بن يحيى ، عن زرارة ، عن أبي بصير ، قال إذا

٣ - عن حماد بن يحيى ، عن زرارة ، عن أبي بصير ، قال إذا

٤ - عن حماد بن يحيى ، عن زرارة ، عن أبي بصير ، قال إذا

٥ - عن حماد بن يحيى ، عن زرارة ، عن أبي بصير ، قال إذا

٦ - عن حماد بن يحيى ، عن زرارة ، عن أبي بصير ، قال إذا

مسألة ٣٠ - في من سافر في شهر رمضان فخرج من مكة بعد ما أصبح ،

مسألة ٣١ - في من سافر في شهر رمضان فخرج من مكة بعد ما أصبح ،

(٦) أما الأولى فيحتمل أنه وقع عن أبي أحمد بن الأشيم في طريقها وهو مجهول أيضاً .

الأخبار بصحتها . مع إمكان تأويلها بما يوافق الأحاديث متقدمة

وسدل المصنف في معر على هذا القول أيضاً بأن من عزم على السفر من الليل لم يبرأ من الصوم فلا يكون صومه تاماً ، ولوقيل يبرم على ذلك لو لم يجرح أن يقصه لرم ذلك فيه صومه من غير نية ، إلا أن يحدد ذلك في الروايات وهو استدلال ضعيف ، فإن الجمع مضافه انعزم على استقر نية الصوم ، كما لا ينافيه احتمال صرعه المسقط من الحصى ونحوه ، إذ يدي يوتي بواحد من الصوم وغيره فيما يتونه مع نقائه على شرطه فكيف ، وقيل يحقق سفر لموجب ينقصه تحت الصوم قطعه ، إذ من الممكن عدم السفر ، وإن حصل العزم عليه فتجب نيته على هذا الوجه كما هو واضح .

واعلم أن العلامة - رحمه الله - قال في المحقق في آخر كلامه وعنده أنه ليس بعيد من صمواف بخير مسافر بين انقضاء وإتمام إذ جرح بعد الروايات ، برواية رافعه بن موسى بصحتها ، وإن سألت أن عند الله عليه السلام عن رجل نسي أن يفطر في شهر رمضان ، قال « إذ أصبح في بيته ثم جرح في شيء صام يومه ففطر »^١ وإنما قيدنا ذلك بالخروج بعد الزوال جمعاً بين الأخبار^(٢) .

وأقول إن هذا يحمل بعد حد ، نعم لو قيل بتأخير مصنف كما هو ظاهر برواية أنه يمكن بعيد ، وبذلك يحصل الجمع بين الأحاديث

= الثانية لأن في حديث علي بن الحسن بن فضال وهو لصحي وما أشبهه في الحديث وسائر روايات من الضعيف والضعف

(١) المعتبر ٢ ٧١٦

٢ - الحديث ٤ ٣٢٧ ١٠١٩ - مسند ٦ ١٣٢ - من يفتح من صوم - ج ٧
(٣) الحديث ٣٣٢

وكل سبب حب قصر صلاة فيه حب قصر صوم . والعكس ، إلا لصيد الحارة على قول

قوله (١) كل سبب حب قصر صلاة فيه حب قصر لصوم ، وبالعكس ، إلا لصيد التحارة على قول (٢)

يكون شح في سبب ، أو سبب ، فيه ذهب فيهما ، أي أن من سافر صام ليصيد سحرة بقصر صومه ويتم صلاته (٣) . قال في المعتبر : ونحن بطالته بدلالة الشرح . ويؤيد : إن كان مباحاً قصر فيهما ، وإلا أتم فيهما . ويدل على سلامة من قصر صومه وإتمامه صريح قول صادق عليه السلام في صحيحته معناه من ذهب . وهم واحد ، وإذا قصرت أفطرت ، وإذا أفطرت قصرت (٤) .

قال لشرح قدس سره : ونسب من كونه شاحاً الشر في مواضع بحيث لا يبعد ، فإن قصر صلاة فيه غير معين بخلاف لصوم ، ويمكن كلف نعماء عن الاستثناء بشرط كبر قصر الصلاة في هذه الأربعة . حيث يحبر فيه وسبب عدم . لأن ، حب وهو صلاة لا يؤدي ، لا أحدهما ، فكيف كل واحد منهما موصوف به حب ، كالحبر والإحتساب في سببه غيره ، به حب لا حاشية . فإن ولا يحبر أن يحرم العكس التذكير على الاصطلاح ، وهو عكس مستوي يتكون مقصده فيه حرثية ، لأن المعكوس موحى كنه فلا ينافيه جرح بعض الأفراد ، لأن الاستثناء الذي يذهب على كنية عكس ، لأنه استثناء

(١) التهذيب ١٢٢ ، والموطأ ١٣٦

(٢) المعتبر ٢ - ٤٧١

(٣) بقية ٢٩٠ - ٢٧١ . بعد ٣ - ٢٢ . بعد ٧ - ٣ . بعد ٣ - ٣٠ من صحيح

في صوم - ٢ -

الرابعة: سبب يومهم هذه الصلاة سفر يومهم نصوص ، وهو
الذين سفرهم كثير من حصرتهم ، ما يحصل لأحدهم عشرة يوم في
بده أو غيره ، وقيل يومهم لأنه مضاف عد مكرري

الخامسة: لا تقصر مسافر حتى يورى عنه حذران بده و حتى
عنه دان ، فهو قصر قبل ذلك كان عنه مع نقصاء الكفارة

مه ، والاستثناء إخراج ما لولاء مدخل ، فعين إرادته عكس المعوي
انتهى كلامه رحمه الله قال وهو جيد .

قوله (الرابعة ، الذين يومهم بماء صلاة سفر يومهم
صوم ، وهم الذين سفرهم كثير من حصرتهم ، ما يحصل لأحدهم
أفهم عشرة يوم في بده و غيره ، وقيل يومهم الإسماء مطلق عد
المكرري)

هذا لقوله لم يقصر مثله ، فإن بعض شراح سافح وعن
لمصنف سمعه من معاصره في غير كتاب مصنف^(١) والأقرب سدوي
الجميع في الحكم ، وقد تقدم كلام في ذلك في كتاب صلاة
مسوفي

قوله (الخامسة ، لا تقصر مسافر حتى يورى عنه حذران بده
أو حتى عليه أنه ، فهو قصر قبل ذلك كان عنه مع نقصاء الكفارة

لا إشكال في ثبوت الكفارة مع انقضاء سحره بإقصر قبل الحذف ،
لإفاده صوم و حان من شهر رمضان ، ويجب الكلام في سبوط بعد
الحذف ، ووجوب الإقصر ، وقد تقدم أن أقوى عدم سقوط ، خصوص
إذا كان سفر احتساباً ، ووجوب حذراً بالحكم لأصبح أنه لا شيء عليه

السادسة هـ والكسيرة ودو العُصاش يفطرون في رمضان ،
ويتصدقون عن كل يوم تمتد من صعد ثم إن أمكن القضاء وحب وإلا
سقط . وقيل إن عجر شح واشحه سقط كغيره من سقط الصوم
وإن أطاقا عثقة كفرا ، والأول أظهر .

سوى قضاء . وقد بقده الكلام في ذلك نص

قوله (سادسه هـ) والكسيرة ودو عصاش يفطرون في رمضان
ويتصدقون عن كل يوم تمتد من صعد ، ثم إن أمكن القضاء وحب وإلا
سقط . وقيل إن عجر شح واشحه سقط كغيره من سقط الصوم
، وإن أصح بمسقه كفر ، ولأول صهر)

نصبت هذه حذره مسيب ، حذره بـ لهم . والمراد به
شح الكبير كما هو مود نص . وعجو كسيرة إذ عجزا عن الصوم
و صاقه بمشفة شديده يفطرون ويتصدقون عن كل يوم تمتد من طعام .
وهي ذلك ذهب شح^١ وجماعه^٢ ، نكبه وحب في سبانه بصدق
بعتدين ، فإن لم يمكن فبمدا^(٣) .

وقرر مفيد^٤ وحريضي^٥ بـ عجز عن الصوم سقطت عنهم
الكفارة نص كما سقط صوم ، وبـ صاقه بمشفة شديده وحب
وحذره العلامة في المحتف^٦ ، وشرح قدس سره^٧ وسمعتهم
الأول .

(١) لأستصار ٢ ٢

(٢) مهم بصدوق في صقع ٦١ وعلامة في سبانه ٢ ٨

(٣) النهاية ٥٩

(٤) المصنعة ٥٦

(٥) الاستصار ٦٧ ، وجمل العلم والعمل ٩٢

(٦) المختلف ٢٤٥

(٧) العتبات ٨١

لما روى الشيخ في صحيحه ، عن محمد بن مسلم ، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « شيخ كبير ولدي به العطاش لا حرج عليهما أن يقطرا في شهر رمضان ويتصدق كل واحد في كل يوم بمد من صاع ، ولا قضاء عليهما ، فإن لم يقدر فلا شيء عليهما » .

وفي صحيحه عن عبد الله بن عبد الواسع ، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الشيخ الكبير والمجنون الكسير الذي يضعف عن الصوم في شهر رمضان ، قال : « يتصدق عن كل يوم بمد من حقة » (١) .

وفي الصحيح عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سألت عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان فقال : « يتصدق بمد بحرري عنه ، طعمه ممكن كل يوم » (٢) . مفتضى هذه الروايات إخراج التصدق بالمد .

ولا يفي ذلك ما روى الشيخ ، عن محمد بن مسلم ، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام ، وذكر حديث لا به قال : « ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من صاع » ، لأن حديثه لا يحمل على الاستصحاب كما ذكره الشيخ في الاستبصار .

(١) الكافي ١ : ٦ ، حديث ٢٣٦ ، ٩٦ ، لسان ٢ : ١٠٤ ، ٣٣٨ ، وسائل

٧ : ١٤٩ أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ١

(٢) عنه ٢ : ٨٠ ، ٣٦٩ ، حديث ٢٣١ ، ٢٩٦ ، لسان ٣ : ١٠٣ ، ٣٣٧ ، الوسائل

٧ : ١٥٠ أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ٤

(٣) التهذيب ٤ : ٢٣٧ ، ٢٩٠ ، لسان ٣ : ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، وسائل ٧ : ١٠١ ، أبواب من

يصح منه الصوم ب ١٥ ح ٩

(٤) التهذيب ٤ : ٢٣٨ ، ٢٩٨ ، لسان ٢ : ١٠٤ ، ٣٣٩ ، وسائل ٧ : ١٠١ ، أبواب من يصح

منه الصوم ب ١٥ ح ٢

(٥) الاستبصار ٢ : ١٠٤

وقال الشيخ في التهذيب (١) هذا الحر ليس بمصدد للأحاديث التي تضمنت مد من طعام أو طعام مسكس ، لأن هذا يحكم يختلف بحسب اختلاف أحوال الممكنين ، فمن أطاق طعام مدس بدمه ذلك ، ومن لم يطق إلا طعام مد فعليه ذلك ، ومن سم بقدر على شيء منه فليس عليه شيء ، حسب ما قدمناه . وما ذكره . رحمه الله - نوع من الجمع ، إلا أن الأول أقرب .

ولم ينف ليمسده وساعه على رواية ندد على ما ذكرناه من التفصيل ، وقد اعترف بذلك الشيخ في التهذيب ، فقال بعد ما أورد عبارة المعيد : هذا الذي فصل به بين من يطبخ الصيام بمشقة وس من لم يطقه أصلاً لم أجده به حديثاً مفصلاً . ولأحاديث كذا على أنه متى عجز كرهاً عنه ، وبنى حسنه على هذا تفصيل هو به ذهب إلى الكثرة فرع على وجوب الصوم ، ومن ضعف عن نصيب ضعف لا يقدر عليه حمة فيه يستغنى عنه وجوب حسنه ، لأنه لا يحسن تكليفه بالصيام وحاله هذه . وقد قال الله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾^٢

قال وهذا ليس بصحيح ، لأن وجوب الكفارة ليس بمسبي على وجوب الصوم ، إذ لا يمنع أن يقول الله تعالى متى لم تصوم صوم صارت مصدحك في كفارة ، وستغفر وجوب الصوم عنكم ، وليس لأحدهما معنى بالأخر . هذا كلامه رحمه الله وهو جدد ، لكن ما وجه به كلام المعيد لا وجه له ، فإن التكليف بالصيام كما يقطع مع لعجز عنه لإبادة سكينه بالوسع ، كذا يقطع مع المشقة شديدة لأن العجز غير

(١) التهذيب ٤ ٢٣٨

(٢) البقرة ٢٨٦

(٣) التهذيب ٤ ٣٣٧

مراد لله تعالى ، وأصل فيه لا خلاف في حوز الإفطر مع استشفة
لشديدة ، وإنما الكلام في وجوب التكثير معه كما هو واضح

وسند علامة في المصنف على عدم التفصيل بقوله تعالى
﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ (١) وفيه يدل بمفهومه
على سقوط الفدية عن الذين لا يطقونه ، وبإزالة براه من وجوب
التكثير مع العجز ، ومع دلالة الروايات على الوجوب ، أما براه من
مسلم فلاقتضائها في الحرج عليهما عن الإفطر ، فهي الحرج يفهم منه
ثبوت تكليف ، وإنما يتم مع إعدده ، وأم روايات حنبي وعند مالك
بما شئ في الأصل مورد هب من ضعف عن الصوم ، ونضعف لا يسلم
العجز (٢) .

ويروحه عليه ر لاه اشرفه غير محموله على طاهره ، بل إما
مسوحة كما هو قول بعض فقهاء (٣) ، أو محمولة على المراد
وعلى ذلك كدو بصيصه ثم عجزوا عنه ، كما هو مروي في
أخبار

وأم الروايات فهي باطلاقها متدولة بحال ، فإن تضعف عن
الصوم يتحقق بالعجز عنه وبمشقة علامة منه ، وكذا في الحرج
يتحقق مع الوضفين وبالحمه والأحداث مظنة فحب حملها على
إطلاقها

ومقتضى العبارة وجوب انقضاء عيهم مع ممكن كما في دي

(١) الشرة ١٨٤

٢ المصنف ٢٢٤

(٣) مهم السج في السنن ٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ري في تفسير الك ١ ، ٨٦

(٤) الوسائل ٧ ، ١٤٩ أبواب من يصح منه الصوم ١٥ .

العطاش ، وهو مسكن ، لإطلاق رواية المصنعة بالسقود

أشبهه بـ ذي عطش . وهو المصنوع ، لا يروى صاحبه يحور
به لإفطاره شق عليه الصوم ، وحبسه بكثرة عن كل يوم بمد
ونقصه مع البرء

ما حور لإفطاره لأن لتكثيف سوط بالوسع ، فيقط مع العجر ،
وكذا مع تمثقة أشددة ، لأن تفسر غير مرد لله تعالى

وما وحبوب تكثير فسوته عليه سلاء في صحبته ابن مسلم
« ويصلى كل واحد معنى سح تكثير وروى به عطش عن كل يوم
بمد من طعام » (١) .

وأما وحبوب نقصه بعد البرء فمسند عليه بأنه قصر بغيره من فيحب
عليه عصاء ، فلو أنه تعالى « فعدة من أيام حر » وشكل بأن مقتضى
الرواية سقوط لنقصه مصف ، حيث ذكر فيها « لا نقصه عليهما »

وفي المسألة قولان : أحدهما : أن عطش به كان مخرجو
الزواجر بحب عني ما حبه نقصه بعد البرء ولا كفره ، حواره العلامة في
حصنة من كتبه ، لأنه مريض فلا تحب عليه بكثرة مع نقصه
كغيره (٢) .

وثانيهما : أن لعطاش به كان غير مخرجو الزواجر بحب الكفرة
ولا النقص لو برأ على خلاف لعاب ، احتاره المحقق الشيخ عني رحمه

(١) المذهب ٢ : ٢٣٦ ، ٦٩٦ ، لأسمه ٢ : ١٠٤ ، ٣٣٨ ، مسائل ٧ : ١٤٩ أبواب من يصح

منه الصوم ٥ : ١٠٤

(٢) المسألة ٢ : ٦٩٦ ، المذهب ٢ : ٢٤٥

الساعة حامل ثياب وحرصه نفسه من جور في الإفطار في رمضان ، وخصيص مع صدقة عن كل يده غد من صعد

الله^١ ، وقوله سائر من يستقدمين^٢ ، وهم مذكورين بدرويه متضمنة لوجوب التكفير مطلقا .

وهل يجب على ذي عشاء الإفطار من شرب على ما يدفع به الضرورة أم يجوز له الشرب من غير^٣ قبل ثلاث^٤ يديه عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام في شرح نصيبه عطش حتى يحاف على نفسه ، قال : شرب بقدر ما يستلزم رشفة ، ولا يشرب حتى يروى^٥ .

وقيل بالثاني ، وهو حصة الأكثر ، بإطلاق قوله عليه السلام « الشيع الكبير وبقى به عشاء يشرب » ولا ريب - لأن جوط

قوله (السبعة ، أحدهم المفطر وحرصه نفسه من جور لهما الإفطار في رمضان ، وخصيص مع صدقة عن كل يوم بعد من صعام)

صلاق لعاء يفتني عدم تحرق في دست بين - يحاف حامل وحرصه على نفسه وعلى غيره ، ويهد نعمته صرح لمصنف في المعسر ، وسند لما رواه الشيخ : من تأويله في تصحيح ، عن

(١) جامع المقاصد ١ : ١٥٤

(٢) المراسم ٩٧

(٣) كما في جامع المقاصد ١ : ١٥٤ ، والممالك ١ : ٨٩

(٤) الكافي ٤ : ١٧ ، عنه ٢ : ١٤ ، ٣٦٠ - حديث ٤ : ٣٤١ ، ١٠٢ ، ٣٢٦ ، ١

الوسائل ٧ : ١٥٢ أبواب من يصح منه الصوم ب ١٦ ح ١

(٥) التهذيب ٤ : ٢٣٨ ، ١٩٧ ، (المعسر ٢ : ١٠٤ ، ٣٣٩ - حديث ٧ : ٤٩ - باب من يصح

منه الصوم ب ١٥ ح ١

(٦) المعبر ٢ : ٧١٨

محمد بن مسلم ، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول « يحمل
المغرب ، والمرصع قبيلة اللس لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر
رمضان ، لألهم لا تصيفان الصوم ، وعليهما أن تصدق كل واحد منهما
في كل يوم يفطرون فيه بمد من طعام ، وعليهما قضاء كل يوم أفطر
فيه ، تفصيله بعد » (١) .

ثم نقل عن الشافعي قولاً بأنهم إذا حاقا على أنفسهم الإفطار
وقصوا ولا كفارة ، ثم قال رحمه الله وما ذكره لا وجه له مع وجود
لأحد من المفسرين * وهو كذلك

ومن أعجب من الشرح - قدس سره - جعل هذا تفصيل هو
مشهور * مع أنه نقل على مخرج به سوى محقق الشرح
فجر الدين (١) وبعض من أخر عنه ، لكن عبارة التذكرة والمصنف توهم
دلت ، فإنه قد في تذكرة في قول كلامه « يحمل المغرب والمرصع
المنه من إذا حاقا على نفسيهما فطرا » وعليهما قضاء بلا خلاف بين
علماء الإسلام ، ولا كفارة عليهما ، لكنه قد في آخر كلامه إذا عرفت
هذا فصدقة ما تصمه بوجه وجهه * بل كذلك إني رويته من
مسند المتقدم ، ويحتمل أن في المصنف (٢)

(١) نسخة ٢ ٨٤ ٣٧٨ ، «الهدى» ٢٣٩ ٧٠١ ، وسائل ٦ ١٥٣ أبواب من يصح منه

الصوم ب ١٧ ح ١

(٢) المعتمد ٢ ٧١٩

(٣) المالك ١ ٨٢

(٤) يصح بموافقة ١ ٢٣٥

(٥) كالكركي في جامع المقاصد ٦ ١٥٤ .

(٦) التذكرة ١ ٢٨١

(٧) المعتمد ٢ ٦١٩

الثامنة من نام في رمضان واستمر يومه ، فإن كان نوى الصوم فلا قضاء عليه ، وإن لم يوقعه نعت ، والمحتون والمعنى عليه لا يحب على أحدهما القضاء ، سواء عرض ذلك أياماً أو بعض يوم ، وسواء سقت منها به أو لم تسق ، وسواء عوجى ي يقطر أو لم يعالج ، على الأشبه

وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا الفصيل ، لإطلاق الرواية ، بل ربما كان الظاهر من قوله «لأنهما لا يضيفان الصوم» تحقيق لحرف على النص

واعلم أن إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في مبرصعين بين الأم وغيره ، ولا بين المتسرعه والمستأخرة ، إذا لم يقع غيرهما مقامها ، أم لو قام غيرهما مقامها بحيث لا يحصل على تفضل ضرر فلا حود عدم حوار الإفطر ، لاساء مصرورة المسوعة له

والغاية من ما المره وإن كان لها روح

والمورد بالطبع في جميع هذه المسائل ما هو الواجب في الكفارات ، ومصرفه مصرفها ، نعم لا يحب فيه لتعدد

قوله (الثامنة ، من نام في رمضان واستمر يومه ، فإن كان نوى الصوم فلا قضاء عليه ، وإن سوت فعليه القضاء ، ومحتون والمعنى عليه لا يحب على أحدهما قضاء ، سواء عرض ذلك أياماً أو بعض يوم ، وسواء سقت منها به أو لم تسق ، وسواء عولج بما يقطر أو لم يعالج ، على الأشبه)

قد تقدم نكلام في هذه المسائل مفصلاً ورد المصنف بقوله . وسواء سقت منه البية أو لم تسق ، على المذهب^(١) وأتبعه^(٢) ، حيث

(١) المفتحة ٥٦

(٢) كالفاسي بن البراج في المذهب ١ : ١٩٦

تقر فی کتاب بنہ تعالیٰ و من شهد منکم لشہر فلیسمہ فی

وما يسمي بكرة هذه بعد مصري ثلاثة وعشرون يوما من الشهر فاستمر
عنده لما وه سحاح ، عمر عيسى - سحاح ، عيسى ، حيا ، عيسى عيسى الله
عنه سحاح ، عيسى - عيسى شهر مصر - فبدا يعرض فيه شروط ، و
انه يعرض في شهر منكم لشهر فليقبله في نفس سحاح ، و
شهر مصر - سحاح ، عيسى ، عمره ، و
سحاح هلاكه ، و
بالات وعشرون فليخرج حسب ما ، فليقبض سره به سحاح ، كرهة
في يوم سحاح وعشرون ، كرهه سحاح سحاح

[illegible][illegible]

كتاب الاعتكاف

والكلام فيه وفي أقسامه وأحكامه .
الاعتكاف هو ليست المظنول للعبادة .

كتاب الاعتكاف

قوله (والكلام في قسمه وحكمه) الاعتكاف هو البث
المقصود للعبادة .

الاعتكاف مع الاحساس . ور جوهرى عكفه اي حسه
ووقفه . عكفه ويعكفه عكف . ومنه قوله تعالى ﴿ والهدي معكوفاً ﴾^(١)
ومنه الاعتكاف في مسجد . وهو لاجساس . وعكف على الشيء
عكف ويعكف عكوف . أي قبل عليه موصفاً . قال الله تعالى
﴿ يعكفون على أصنام لهم ﴾^(٢) . وعكفوا حول الشيء . سندرو^(٣)

(١) المنج ٣٥

(٢) الأعراف ١٣٨

(٣) الصحيح ٤ ١٤٠٦

ونحوه قال في القاموس^(١).

وقرر من ذلك في نهضة لا عتكف، والعكوف هو لإقامته على
شيء سمي سميكت^(٢)

وهو موقوف في سرج، أي معنى حصص من ذلك وعرفه مصنف
بأنه ثبت بمصنفين بعدة، وقد سجد عنه ركب أربع من سركف،
لأن ذلك لا سرج في معناه، فمفهومه من شيء هو ذلك مفهوما كما بيانه
مرازا

وقد سجد على من سجد في مسجد جامع بالأمة ثم
فصله من قبله بعدة، وهو غير معروف بعد
والأحد في العربية به سجد في مسجد جامع مشروط بقبول
ابتداء^(٣)

وبعد عن مشروعته لأغلاف كتاب وسه وإحصاء، ف
تكتب فتوى يعني ولا تشاروهن وأسم عاكفون في لمساعد^(٤)
وقوله عرب حن، أن طهرا بي لفظائس والماكين والركع
للسجود^(٥)

وما سبه فمستقصه حد، منها ما روه من ماويه في تصحيح،
عن مجلى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «كان رسول الله
صلى الله عليه وآله إذا كان عشرين لاجر عتكف في المسجد، وصرب
به من شعر، وشمر عشرين، وصوى قرشه «وقد بعضهم وعبر

(١) القاموس المحيط ٣ ١٨٣

(٢) النهاية لأثر الأثير ٣ ٢٨٤

(٣) الدرر ٨٠

(٤) ساء ٨٦

(٥) ساء ٢٠

الحرة الأول منه أو اليومان الأولان على وجه البدن والباقي على وجه الوجوب .

ولا يوجه عليه م ذكره الشارح من تقدم إليه على محلها ، لأن محلها أول الفعل ، عده لأمر أنه يقع على وجهين محليين فتحب بينهما كذلك .

ولو اقتصر على بية اليومين الأولين بدد ثم حدد بية الثالث على وجه الوجوب كما هو ظاهر عبارته المصنف رحمه الله كان حيداً

ولا يرد عليه م ذكره بعضهم من أن الثلاثة أقل ما تنحقق به هذه لعادة ، وهي مصلة شرعاً ، ومن شأن العادة بمصلة أن لا تفرق الية على أحوالها ، بل تقع به واحدة

لأننا نقول إنه لا دليل على امتناع الفريق ، بل قد اعترف الأصحاب بحواره في الوضوء ونحوه فيكرها كذلك

وأما ما قيل من أن الاعتكاف لما كان لأصل فيه البدن ، ووجوب لا يتعلق به إلا بأمر عارض حر أن يوى فيه أجمع م هو مقتضى الأصل ، وهو لبدن ، فصعب جداً ، إذ لا معنى لإيقاع الفعل الواجب على وجه البدن كما هو واضح

قال حدي - قدس سره - في موائده على القواعد : ولو لم يعتبر الوجه كما هو الوجه استرحاً من هذا الإشكال ، واكتفى بية ما يشاء من الأيام ، وكان معنى وجوب الثالث على القول به ترتب الثواب على فعله والعقاب على تركه بخلاف غيره ولا ريب في قوة هذا الوجه

إذا تقرر ذلك فنقول اختلف الأصحاب في وجوب الاعتكاف

المسدوب بالدخول فيه ، فعذر سيد المرتضى (١) ومن يدرس (٢) لا يحب أصلاً ، بل به الرجوع فيه متى شاء ، وحاربه العلامة في جملة من كتبه (٣) ، وقد انصف في لمعتر إن الأئمة بالمدف (٤) وقد أثنى في المسدود - وأبو الصلاح الحلي (٥) يحب بالدخول فيه كالجمع .

وقد أس الحيد (٦) وابن الرخ (٧) لا يحب ، إلا أن بمضي يومان فحب الثالث وهو ظاهر اختيار الشيخ في الهدية (٨) ، وإحصاء المصنف في هذا الكتاب (٩) ، وجمع من المأخوذ ، وهو معتمد

لما رواه الكليني رضي الله عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن س محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « إذا اعتكف يوماً ولم يكن اشروط فيه أن يحرج ويصح الاعتكاف ، وإن أقام يومين ولم يكن اشروط فليس له أن يفسح اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام » (١٠)

وعن أحمد بن محمد ، عن س محبوب ، عن أبي أيوب ، عن

(١) المسائل الناصرية (الجوامع العقبة) ، ٢٠٧

(٢) السرائر ٩٧

(٣) المنتهى ٢ : ٦٣٧ ، والمختلف ٢٥٢ ، والقواعد ١ : ٧٠ .

(٤) معبر ٢ : ٧٣٧

(٥) المبوط ١ : ٢٨٩

(٦) الكافي في الفقه ١٨٦ .

(٧) حكاية عن في المختلف : ٢٥١

(٨) المهذب ١ : ٢٠٤

(٩) هدية ٧١

(١٠) السرائر ١ : ٢١٥

(١) الكافي ١ : ١٧٧ ، الوسائل ٧ : ١٠٤ ، أبواب كتب الاعتكاف ٤ : ح ١

الثاني ، الصوم ، فلا يصح إلا في رمان يصح فيه الصوم عن يصح منه ، فإن اعتكف في العيدين ، يصح ، وكذا لو اعتكفت الحائض أو النفساء

في المعتذر ويمكن أن يستدل الشيخ على وجوبه بالشروع بإطلاق وجوب الكفارة على المعتكف ، وقد روي ذلك من طرق ، ثم قال : والحوادث عنه أن هذه مطلقة فلا عموم لها ، ويصدق بالحرء والكل ، فيكفي في العمل بها تحققها في بعض الصور ، فلا يكون حجة في الوجوب^(١) وهو جيد ، مع أنها لو سلمنا عمومها لم يلزم من ذلك الوجوب ، لا اختصاصها بجماع المعتكف كما ستقف عليه ، ولا امتناع في وجوب الكفارة بذلك في الاعتكاف المستحب

قوله (الثاني ، الصوم) فلا يصح إلا في رمان يصح فيه الصوم ممن يصح منه الصوم ، فإن اعتكف في العيدين لم يصح ، وكذا لو اعتكفت الحائض والنفساء) .

هذا الشرط مجمع عليه بين الأصحاب ، ويدل عليه روايات ، منها ما رواه الكليني في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : لا اعتكاف إلا بصوم^(٢)

وفي الخبر عن الحبيبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع^(٣)

وعن أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا اعتكاف إلا بصوم^(٤)

(١) المعتبر ٢ : ٧٣٧ .

(٢) الكافي ٤ : ١٧٦ / ٢ ، الوسائل ٧ : ٣٩٩ أبواب كتاب الاعتكاف ب ٢ ح ٦

(٣) الكافي ٤ : ١٧٦ / ٣ ، الوسائل ٧ : ٤٠٠ أبواب كتاب الاعتكاف ب ٣ ح ١

(٤) الكافي ٤ : ١٧٦ / ١ ، الوسائل ٧ : ٣٩٩ أبواب كتاب الاعتكاف ب ٣ ح ٥

وقد صرح المصنف في المعتمر^(١) وغيره^(٢) بأنه لا يعتبر ارتفاع الصوم لأجل الاعتكاف ، بل يكفي وقوعه في أي صوم انقضى ، واحداً كان أو بدين ، رمضان كان أو غيره ، قد في المعتمر وغيره فتوى علمائنا ويسر عليه تكثير فقط الصوم ، توافق في الروايات بمقدمة

قد في المذكورة بعد أن ذكر نحو حديث فهو بدر اعتكاف ثلاثة أيام مثلاً واجب الصوم بالسر ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجباً^(٣) وهو مشكل على إطلاقه ، لأن المدور المصنف يصح أيقاعه في صوم شهر رمضان و واجب غيره فلا يكون بدر الاعتكاف مقصياً لوجوب الصوم ، كما أن من بدر صلاة فانفق كونه متطهراً في الوقت الذي يعلق به لئلا لم يغتفر في صهرة مسأله ، نعم لو كان الوقت معياً ولم يكن صومه واجباً نحوه وجوب صومه ، لكن لا يتعين صومه لئلا يصح ، فلو بدر المعتكف صياماً وصام تلك الأيام عن البدر أحرأ

ثم قال في التذكرة وكذا لو بدر اعتكافاً وأطلق واعتكف في أيام أورد صومها مستحجاً حرأ^(٤) وهذا كلام يظهره ما ف لما ذكره أولاً من أن بدر الاعتكاف يقتضي وجوب صومه

وحرم شارح - قدس سره - بالمرع من جعل صوم الاعتكاف المدور مدوياً ، للتدني بين وجوب المصفي على الاعتكاف الواجب وحوار قطع لصوم المدوياً^(٥) وهو حيد بن ثنت وجوب المصفي في مطلق الاعتكاف الواجب وإن كان مطلقاً ، لكنه غير واضح كما ستقف

(١) المعتمر ٢ : ٧٢٦

(٢) كاشح في الخلاف ١ : ٤٠٣ .

(٣) (٤٠٣) التذكرة ١ : ٢٨٥

(٤) المسائل ١ : ٨٢

وكذا إذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلاثة ليصح ذلك اليوم

واستقرت العلامة في المحقق الحوزي، بصدق عليه أنه اعتكف ثلاثة أيام، ولا فلا، وهو حيد، لكن الظاهر عدم صدق ثلاثة بدلت

ولو بدر شهر، معيماً كرمضان، دحب الدية الأولى وإن لم يقرب مدحونها، ثم لأن شهر اسم مركب من جميع الرموز المعين الشامل لليل والنهار، بخلاف اليوم.

ولو بدر اعتكاف العشر الأخير من رمضان ففي دخول ليلة الأولى الوجها

وبو بدر اعتكاف عشرة أيام ولم يعينها لم يجب التسع ولا تدخل الديالي، بل ليندر من كل ثلاث، وحدث كنه واضح

قوله (وكذا إذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلاثة ليصح ذلك اليوم).

هذا مما يتفرع على أن أقل رمان لاعتكاف ثلاثة أيام، ولا يختص هذا الحكم بقضاء، بل لو بدر اعتكاف أربعة أيام واعتكف ثلاثة، أو بدر اعتكاف يوم وبه بقده بعدم برائد فكذلك ويتخير بين تقديم الرائد وتأخيرها وتوسطه، لكن ذكر جمع من المتأخرين أن الرائد على ما وجب نصه إن تأخر عن لو حب لم يقع إلا واحداً، وإن تقدم جاز أن يكون به الوجوب من باب مقدمة لو حب، وسبب لعدم تعيين الرمان به

وقد يشكل إذا كان الواجب يوماً واحداً فإن اعتكاف اليومين بنية السبب بوجوب الثالث فلا يكون محرراً عما في دمه، وأصب فإن

ومن ابتداء اعتكاف مدوناً كان اختيار في المصلي فيه وفي الرجوع ، فإن
اعتكف يومين وحب الثالث وكذا لو اعتكف ثلاثة ثم اعتكف يومين
بعده وحب السادس

ولو دخل في الاعتكاف قبل بعيد يوم أو يومين ، يصح
ولو بدر عتكاف ثلاثة من دور ليلتها ، قيل يصح ، وقيل لا .

لاعتكاف بتضمن الصوم ، وهو لا يقع مدوناً ممن في دمه واجب
ويمكن الحبوب عن الأول بأن عنه ما يستفاد من الأدلة الشرعية أن
من اعتكف يومين يتعين عليه اعتكاف الثالث ، وهو لا ساقى وحوبه من
جهة أخرى .

وعن ثلثي باب الممنوع إنما هو وقوع السادة ممن في دمه قضاء
رمضان ، لا مطلق الوجب كما بيده فيما سبق

قوله (ومن ابتداء اعتكاف مدوناً كان اختيار في المصلي فيه وفي
الرجوع ، فإن اعتكف يومين وحب الثالث ، وكذا لو اعتكف ثلاثة ثم
اعتكف يومين بعدها وحب السادس)

قد تقدم الكلام في ذلك ^١ وأن الأصح وحب كل ثالث ، لدلالة
حزب أبي عبيدة على وحب لسادس صريحاً وعدم القائل بالعص

قوله (ولو دخل في الاعتكاف قبل العيد يوم أو يومين لم
يصح)

الوجه في ذلك معلوم مما سبق ، فإن أقل مدة الاعتكاف ثلاثة
أيام ، وهو مشروط بالصوم فتعتبر صلاحية لزمانه

قوله (ولو بدر اعتكاف ثلاثة من دور ليلتها قبل يصح ،

لأنه بعد وحيه عن قيد لأعكاف يصل عتكاف ذلك يوم
ولا يجب سبوت في سبوت برادة على سبوت ، بل لا بد
بعكاف ثلاثة ثلاثة في . . . لا . . . سابع سابع ومعنى

فيل لا ، لأنه بعد وحيه عن قيد لأعكاف يصل عتكاف ذلك يوم
القول : نصحته سبوح - رحمه الله - في موضع من الخلاف^(١) ،
وهو مسمى على . . . سبوح لا بدحلال في لأعكاف كسبته
لأولى ، مع أنه قال في موضع آخر منه . . . قل مدة لأعكاف ثلاثة
أيام بيبين^(٢) وهو لأصح . لأنه صادر من قوله عليه السلام : « لا
يكون عتكاف في من ثلاثة » ، « كما سار به سلف من »
سبوح إذا لم بدحل في لأعكاف بحيث الخروج منه بدحلول التبر
فيحور له فعل ما سبوح فيفصح عتكاف ذلك اليوم عن غيره ، ونص
مشرد ، فلم يصح ذلك صحح عتكاف في من ثلاثة وهو معوم لصلار
و ذلك بدحلول في لأعكاف . صحح لأعكاف مع الخروج فيها .
مور . ذلك . صحح سبوح كذا هو و صح

قوله (لا يجب) في قيد بدرة من برادة على سبوت ، بل
لا بد بعكاف ثلاثة ثلاثة في . . . لا . . . سبوح سابع سابع
معنى)

مور . سبوح سبوح سبوح في سبوح سبوح سبوح
مور . سبوح سبوح سبوح سبوح سبوح سبوح سبوح سبوح

(١) الخلاف ١ ١٠٩

(٢) الخلاف ١ ١١٥

لربع مكان . ولا يصح إلا في مسجد جامع . وقيل لا يصح
إلا في مسجد جامع . ومسجد مكة . ومسجد بني عبد السلام .
ومسجد جامع مكة . ومسجد بصره . وقيل جعل موضع المسجد
المذائ .

وصف مسجد جامع بني و بني جماعة . ومنهم من قال

جمعة .

و يذكر عكوف مسجد . وحديث . قال لا يصح إلا في
الجامع . لأن شهر سنة مكر من أيام معدودة . فإذا حل بعينه لم
يتحقق الامثال .

ولا يصح في أحسن جامع . في سنة مكر . ومعنى . ومن
أما من حر جامع . ويذكر . لا يصح إلا في جامع . لكن ليس به
أما يقتضيه ثلاثة . في مدة لا عكوف .

ومستحب علامة في مكة . ومسجد عدم يعني ذلك أخص .
وحديث عكوف يوم من أيام يومه مدويين إليه . أو وحسن من
عمر لدر . كما قال . في عكوف يوم ومكة عن الراشد . وهو
حسن .

قوله . أربع . مكان . ولا يصح إلا في مسجد جامع .
وقيل لا يصح إلا في جامع . ومسجد مكة . ومسجد النبي
عليه السلام . ومسجد جامع مكة . ومسجد بصره . وقيل جعل
موضع مسجد مدني . وصاحبه مسجد جامع فيه بني أو وصي
جماعة . ومنهم من قال جمعة .

أحمد علماء مكة على . لا عكوف لا يقع إلا في مسجد .

وإذا ختموا في تعيينه ، فلابد شيخ والمرضى لا يصح إلا في المساجد لأربعة مسجد مكة وحديثة وجامع سكره وبصرة وبه قد ابن سورة في كتاب من لا يحضره جمع^(٢) ، وأبو الصلاح^(٣) ، وابن إدريس^(٤) ، واختاره العلامة في المختلف^(٥) .

وأما علي بن سورة - رضي الله عنه - مسجد بصرة ومسجد مدني^(٦) ، وقد سئل في جمع لا يصح لأعتكف إلا في جمعه مسجد وضمه مسجد مدني في مساجد لأربعة^(٧) ، والصراط عند هؤلاء - كما مسجد في جمع فيه سي ورضي

وصرح شيخ في الموطأ ، ومرضى في البصرة بن سعيد من باب صلاة جمعه ، أنه لا يأتي مصلي جمعه^(٨) ، وهو يري سورة لا يفتي بمصلي جمعه

قد علامة في المختلف ولا رن بعد الخلاف ولده ، لأن سب رادة مسجد صلى فيه بعض لأسه عليهم سلام جمعه لا جمعه

(١) النهاية ١٧١ ، والموطأ ٣٨٩ ، والخلاف ١٠٣

(٢) الانتصار ٧٢

(٣) الغية ٢ ١٢٠

(٤) الكافي في الغية ١٨٦

(٥) الرائر ٩٧

(٦) المختلف ٢٥١

(٧) حكاه عنه في المختلف ٢٥١٠

(٨) المقنع ٦٦

(٩) الموطأ ٢٨٩ ، والانتصار ٧٢

(١٠) الصدوق في الغية ٢ ١٢٠ ، وبقوله عن والد الصدوق في المختلف ٢٥١

(١١) المختلف ٢٥١

وإذا دُر من له ولاية كـ... سيع قبل شروع بعده ما يخص يومه ،
أو يكون واجباً بندر وشهه

فرعان :

الأول : ممنوك بد هدية مولاه حر به لاعكاف في أيامه وإذا لم
يأذن له مولاه .

الثاني : إذا اعتق في أثناء الاعكاف به بمرمه المصفي فيه ، إلا أن
يكون شرع بإذن المولى .

قوله (وإذا دُر من له ولاية كـ... سيع قبل شروع بعده)
ما لم يخص يومه ، وكذا لو كان واحد بندر وشهه)

لا ريب في جواز سيع قبل تملك المأدود له بالاعتكاف المباح ،
والجواب بما يخص عند المصنف بندر وشهه ، أو بمضي اليومين ،
وعلى قول الشرح تنجيه عدم جواز سيع بعد الشروع مضاف

قوله (الأول ، ممنوك بد هدية مولاه حر به الاعكاف في
أيامه وإن لم يأذن له مولاه) .

وبما يجوز ذلك إذا كانت جهادة في تأخير مدة الاعكاف ولم
تضعفه عن الخدمة في سورة المولى ، ولم يكن لاعكاف في صوم
ممدود إلا مع المصنف من الصوم بغير إذن المولى ، ولا به بحر ، لا
بالإذن كما هو واضح .

قوله (الثاني ، إذا اعتق في أثناء الاعكاف لم يبرمه بمضي فيه
إلا أن يكون شرع فيه بإذن المولى) .

مقتضى العادة أنه لو شرع فيه بإذن المولى يبرمه بمضي فيه ،

السادس سد منه بيت في مسجد ، فهو حرج غير لأسباب
اسخه بصل عنك ، صدح حرج ، و ذك في و نص ثلاثه بصل
الاعتكاف ، و نص في صححه في حرج حرجه

وهو بعد ثم عند نصف مع و حرج لا حركه سد و سهه ، و نصي
يومين

فوقه سدس ، سد منه بيت في مسجد ، فهو حرج غير
لأسباب سدحه بصل عنك ، صدح حرج و شه

جميع عمنه ، ذك على ' سد لا بعد بمختلف حرجه من
مسجد في دفع في الاعتكاف غير لأسباب سدحه ، حله في
سكرة ، و نص في ' سد لا بعد بمختلف حرجه من
الموضع في عنك في لا سد لا سد منه ، و نص في سدحه
و يد عليه ، و سد منه ما و سد في سدحه ، و سد الله من
سدس ، عن بي عند الله عنه سلام ، و سد في سدحه
حرج من سدحه ، لا سد حجه ، و سد و سد

و سد سد في سدس ، و سد في الصحيح ، عن
سدس ، عن بي عند الله عنه سدس ، و سد لا سد سدس
بحرج من سدحه ، لا سدحه لا سد منه ، و لا سدسد حرجه ، و لا
بحرج في شيء ، لا سدحه ، و سدسد حرجه ، و لا سدسد حرجه
قال : « واعتكاف المرأة مثل ذلك » (١) .

١ سدس ٢٩

٢ سدس ٣٣

(٣) الكافي ٤ ١/١٧٨ ، الوسائل ١ ٩ : ١٠٠ ، السدس ٧ ج ٢

(٤) الكافي ٤ ٣/١٧٨ ، السدس ٣ ٢٢ ٢٩ ، الوسائل ٧ ٤١٨ أبواب كتبت لاعتكاف

٧ ج ٢

وعن دودس - ج ١ - ق ١ - كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت
 (أي عند نه غفلة ساء) في ذلك عتكف، فصار قوراً ومدا
 ' من غنى غني' فصار لا يخرج من المسجد إلا بحاجة لا بد
 منها، ولا تغفرت له حتى عاد في محبت.

وقد قطع المصنف بعضاً من اختلاف الخرج بالمحرم، سواء كان
 صلباً وشرفاً، وسدد عنه في بعضه من الاعتكاف لست في
 المسجد، فيكون الخروج ما قبله (١).

والفصل بالأمه في ذلك الفصل من الاعتكاف، ما سبق بمصنف
 الخروج من الحرم، وله حصار، ما راجح - ما قبله لا يقبل إلا مع
 حصر - ما راجح، بحيث يخرج من كونه معتكفاً - لا بأس به بمسكا
 بمشخص لا قبل، وحديث رافع، وسدد في عدم بوجه بهي، في عهد
 الفعل.

وبما يحتو خروج من المسجد بحاجة بجميع ما به، وهو
 خرج منه، وله ورجعه به قبل سداً، وله قطع المصنف في
 لمع من غير فعل حواف، ولا راجح في الاعتكاف حروجه لا
 خروج حصه، وقد روي لخصمه عن عيسى بن عيسى، راجح رسول الله
 صلى الله عليه وآله كان يدي في رأسه لا راحة.

وحرم التخرج فليس موزعاً يخرج من المسجد بخروج

(١) الخدم ٤ - ١٦٨ - ٢ - عليه ٢ - ٢٢ - ٢٢٨ - ج ١ - ٢٨٧ - ٨٧٠ - الوعد من ٢

١٠٨ أبواب كتاب الاعتكاف ج ٧ ح ٣

(٢) المعبر ٧ : ٧٣٣

(٣) ج ١ - ١ - ٢٩١ - ٢٩٢

(٤) المعبر ٢ : ٧٣٤

(٥) صحيح ج ٣ : ٦٣

ولو بدر اعتكاف أيام معينة ثم خرج قبل اكتمالها بطل الجميع .
التابع ، ويستأنف .

خرء من بدر المعتكف عنه . هو ضعيف حد

وهل يحنق بالصعود إلى سطح المسجد من داحيه ، قيل نعم ،
وبه قطع في الدروس لعدم دحوله في مسأه^{١٠} ، وقيل لا ، وبه قطع
في المنتهى من غير نقل خلاف ، وبقي عن الفقهاء الأربعة ، ولأنه
من حملة المسجد ويحور له أن يست منه^{١١} وهو حسن

قوله (ولو بدر اعتكاف أيام معينة ثم خرج قبل اكتمالها بطل
الجميع) شرط للتابع ، ويستأنف)

المراد بتعيين الأيام حصصها في زمان معين ، كالعشر الأوخر من
شهر رمضان ، وقد عرفت أن مثل ذلك ينصي^{١٢} بتابع معنى ، فقوله بـ
شرط التابع يريد به شروطه لمعط مع كونه متبعا معنى

وهذا الحكم أعني بطلان الجميع وإن حدث هذه ووجوب الاستشف
ذكره الشيخ في المسوط^{١٣} واستدل له في المحلف بقوات المتابعة
المشترطة ، ثم قال ولقائل أن يقول لا يجب الاستشف وإن وجب
عليه الإتمام متبعا وكفارة حلف الدر ، لأن الأيام هي عتكفها متتابعة
وقعت على الوجه المأمور به ، فيخرج بها عن العهدة ، ولا يجب عليه
استشفها ، لأن غيرها لم يتناول الدر ، بخلاف ما إذا أطلق الدر وشرط
لتتابع فيه هب يجب الاستشف ، لأنه أحل بصفة الدر فوجب عليه
استشفه من رأس ، بخلاف صورة السراع ، والفرق بينهما بعين الزمان

(١) المسائل ١ ٨٤

(٢) الدروس ٨٠

(٣) المنتهى ٢ ٦٣

(٤) المسوط ١ ٢٩١

وتحور الخروج بالأمور الضرورية . كفصاء الحاجة .

هناك وإضافته هـ ، فكل صوم مساع في أي حال كان مع لإطلاق يصح
 - بحسبه الضرورة ، ما يقع من غير فلا يمتنع عليه . انتهى كلامه
 رحمه الله ، وهو جيد ، ولا يخفى - عدم الاستئناف إنما يصح إذا كان
 ما أتى به ثلاثة فصاعداً كما هو واضح .

قوله (هـ) خروج بالأمور الضرورية)

هذا قول علماء كثره ، وقد تقدم من الأحكام ما يدل عليه ^٢ ،
 ويندرج في الأمور الضرورية تحصيل المؤنكر والمشروب ، إذ لم يكن له
 من دية يها ، وخو علامه في مذكرة ^٣ وأما خروج الأكل
 أيضاً ، إذ كان في فعله في مسجد عصابة عنه ، بخلاف الخرب ، إذ
 لا عصابة فيه ، ولا يعد - كما من ضرورة - وهو غير بعيد ، لكن لو
 وقعت عصابة بالستره في مسجد - منه - خروج قطعاً

قوله : (كفصاء الحاجة)

الظاهر أن مورد الحاجة هنا محلي كما شعر به عطف لاغتيال
 عليه وحسبه مثلاً بالأمور الضرورية ، لا سيما في حوائج الخروج إلى
 ذلك ، لكن يجب تحري قوت ضرر في المواضيع التي يصح كفصاء
 الحاجة بحسب حاله .

وقر في المنهي لو كان إلى جانب مسجد سقيه خرج إليها ،
 إلا أن يجد عصابة فإن يكون من أهل لاحتشام فيجد المشقة بدحوها
 لأجل ساس . فعندي هذا يحوز أن يعدل عنها في صبره وإن كان

(١) المختف ٢٥٣ -

(٢) الوسائل ٧ ٤٠٨ أبواب كتاب الاعتكاف ٧

(٣) مذ ١٥٩ - ٢٩

(٤) المسائل ١ . ٨٤

أبعد ثم قال: «ووجدت في صدق صبره وهو قد منحه من مسجده خصاء حاجته ثم سره لإحائه، بما فيه من المشقة لأحدهم، بل عصي أبي صبره» وما ذكره حمزة به غير بعيد، مع منتهى الإحاطة من ذلك، وربما كان المصنف في حرج على ما يدعيه من ضرورة صبره الاحتياط.

وحسن شرح - قدس سره - أن يكون مراد بحجته في كلام المصنف مطلق حاجته، ويكون ذكر لاغلاف من باب عطف حاجته على عدمه، ثم قال: «لا فرق في حاجته، بمعنى لئالي بين أن يكون له ولغيره من المؤمنين»^(١) - وهذا نص في العلامة في المنتهى من غير نقل خلاف^(٢)، وسند عليه بأنه صامه فلا شيء منه لأعكاف، قال ويؤيده ما رواه أبو حمزة عن مسد - بن مهران، قال: كتب حسان بن عبد الحسن بن علي بن عبيد بن سلام، قال: «رحم الله من رسول الله، قال: لا شيء من علي بن أبي طالب من بني الحسين، قال: والله ما عديني من فأقصي عنه» قال: فلهذا قلنا عنه سلام بعدة فقلت له: ما من رسول الله حسب عكافك^(٣) فقال: «ما من، ولكني سمعت أبي عبيد السلام يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: من سعى في حاجته أخيه مسلمة فكأن عند الله غير رجل سبعة آلاف سنة صائما نهاره قائما ليلة»^(٤) وهذه - والله - صريحة في محضوب، فكيف و صبره من حيث مسد^(٥)، فلا تصح حجبها وأحبار المتصوفة لإطلاق

(١) المنتهى ٢٧٠ ٦٣٤

(٢) المسالك ١ ٨٤

(٣) مصفى ٢ ٦٣٥

(٤) انقبة ٢ ٢٣ ٦٣٨ وبيان ٧ ٤١٩ ودر باب الأعكاف ٢٧٠ ٢

(٥) بالآراء ووجهان: أبي بصير وغيره، جمع حجب، حديث ١٩ ١٤ ١٢٩٤٤

وإد حرج شيء من ذلك في حرجه شخص ، ولا شيء تحت
الطلال .

قوله : (وإقامة الشهادة) .

بما حذر حرج الإمام شهادة يد بعين عنه وأنه لم يكن ذوها
دون الحرج وفي معنى الإمامة شخصين بوجوب

قوله (وإد حرج شيء من ذلك في حرجه شخص ، ولا
أشياء تحت الطال)

في تحريم شخصين في البيت فيه ، فهو عليه سلام في صحيحه
الحسيني ، لا يعني بمسكن أن حرج من شخصه لا تحريمه لا بد
منها ، ثم لا يحسن حتى يرحل ، وفي رواية دودن سرحد ، ولا
تعد تحت الطال حتى يعود في محله .^١

وفي تحريم معنى تحت الطال فذكره شيخ في محله^٢ ،
وعرفه مصنف ، وفي حرجه بعدة ، فهو على مسنده ، وفي
شيخ في مسنده بين محله ، لا يعود تحت الطال غيره^٣
وحده ، مصنف في حرجه ، وكتب صاحبان ، وفيه معتد ،

(١) المصنف في ص ٣٢٩

(٢) ح ٢ ، ص ٢٧٢ ، ح ٢٦ ، ص ٢٦٠ ، ح ٢٦٠ ، ص ٢٦٠

٤٠٨ أبواب كتاب الأعقاب ج ٧ ح ٣

(٣) الحمل والعقود (الرسائل العشر) ٢٢٢

(٤) المعبر ٢ ، ٧٢٥

(٥) كالمعبر في المحقق ٢٥٥ ، والشهد الثاني في المسالك ١ ، ٩٤

(٦) المبسوط ١ ، ٢٩٣

(٧) ح ٢ ، ص ١٣

الثاني : إذا نذر غنكاف شهر معين ولم يعلم به حتى خرج
- كالمحبوس أو الأسير - قصده .

الثالث : إذا نذر غنكاف أربعة أيام فأحل بيوم قضاءه ، يمكن بغيره
أن يقضى به حزين ، ليصح لإتائانه .

من الأصح عدم بطلان ما فعل إذا كان ثلاثة فصاعد مع التقطع
بالإتباع وبدونه ، إذا نذر بغير تعيين يومين ، وقد عرفت أن التقطع
بالإتباع لا يقيد مع تعيين يومين ، لا بمجرد تأكيد ، لإلزامه تعيين إتباع
المعنوي ، وقد بينا ذلك فيما سبق .

قوله (شئى) ، إذا نذر غنكاف شهر معين ولم يعلم به حتى
خرج - كالمحبوس والأسير - قضاءه .

هذا الحكم مقصوح به في كلام الأصحاب ، وسندون عليه في
المسألة بأنه نذر في صاعه حل به فوجب عليه قصده ^(١) وهو إعداده
بمصدق ، ويسمى أتوقف في ذلك على أن يقوم على وجوب القضاء دليل
يعمل به ، ما الكفاية فلا ريب في سقوطها للبعد .

فإن في ندوس ولو شئته شهر فصهر الحجير ، وكذا لو
عمد لشهور عليه ^(٢) ويمكن الموقوفه في هذا الحكم أيضا بأن الأصل
عدم وجوب المندور لمعنى ، لا إذا علمه ذهاب وقته ، وبحاقه بصوم
ومصدا محتج به دليل ، وإن كان ما ذكره أحوط .

قوله (ثالث ، إذا نذر غنكاف أربعة أيام فأحل بيوم قضاءه ،
لكن يقتصر أن يضم إليه آخرين ، ليصح لإتائانه)

لمراد بقضاء ذلك اليوم لإتائانه به بشؤون المندور المصطفي

(١) انتهى ٢ ٦٣١

(٢) الدروس ٨١

الرابع يد يد اعتكاف يوم لا رد لم يعتقد ، ولو يد عكف
ثاني قدوم يد صح ، ويضيف إليه آخرين

وأما أقسامه فإنه ينقسم إلى واجب ويدب ، فواجب واجب
يد وشبهه ، والمندوب ما يدع به ، والأول يجب بشروع ، والثاني
لا يجب بمضي فيه حتى يمضي يومه فحجب الثالث ، وفي لا يجب ،
والأول صهر

ولمعيين ولو كان المندوب حجه واجب أن يصم بها سدس ، سواء
أفرد اليومين أم صمهما إلى الثلاثة ، بما يشاء فيه ، متى من أن الأظهر
وجوب كل ثالث^(١)

قوله (الرابع ، يد يد اعتكاف يوم لا رد لم يعتقد ، ولو يد
عتكاف ثاني قدوم يد صح ، ويضيف إليه آخرين)

لمراد مني أن ترد في الصورة الأولى حجه مقيدة في اعتكاف
اليوم ، أي يد اعتكاف يوم مع مضي برأسه ، ووجه عدم الاعتقاد على
هذا التقدير ظاهر ، لعدم ثبوت بعد اعتكاف ليوم أو أحد حصصه ، أما
لو يد يوم وسكت عن يد فإنه يعتقد بدنه ويضم إليه آخرين ، وقد به
عليه بقوله ، ولو يد عكاف ثاني قدوم يد صح ، ويضيف إليه آخرين

قوله (وما أقسامه ، فإنه ينقسم إلى واجب ويدب ، فواجب واجب
وجب يد وشبهه ، والمندوب ما يدع به ، والأول يجب بشروع ،
والثاني لا يجب لمضي فيه حتى يمضي يومه فحجب الثالث ، وفي لا
يجب ، والأول أظهر) .

بحث في هذه حجة معنوية مما سبق ، لكن الظاهر من قول
المصنف إن الأول واجب ما وجب يد وشبهه يجب بشروع ، به يجب

ويشترط في حال ندره الرجوع بد شيء كان له ذلك أي وقت شيء ، ولا قصه ، ويوم بشرط وجب استيفاء بدء بدء وقصه

لمضي فيه بمجرد اشتروع ، وهو جدد مع تعين الزمان ، ثم مع إطلاقه فمشكل ، ولو قل بمسوقه للمدوب في عدم وجوب مضي فيه قبل مضي اليومين لم يكن بعيدا .

قوله (ويشترط في حال ندره الرجوع بد شيء كان له ذلك أي وقت شيء ، ولا قصه ، ويوم بشرط وجب استيفاء بدء بدء وقصه)

البحث في هذه المسألة بقع في مواضع :

أول في مندوعه هذا المرد ، وهو مقصود به في كلام لأصحاب وغيرهم ، فإن في مذهبهم ويصح اعتكاف ندره على ربه في الاعتكاف به إن عارض به عارض أن يخرج من الاعتكاف ، ولا يعرف فيه محقق لا ما حكى عن مالك أنه قد لا يصح الاشتراط^(١)

والأصل في ذلك من طريق لأصحاب ما رواه الشيخ ، عن عمرو بن بريد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « إذا اعتكف بعد فليصم » وقيل « لا يكون اعتكاف من ثلاثة أيام ، واشترط على مالك في اعتكاف كما تشترط عند حرمته ، أن ذلك في اعتكافك عند عارض إن عارضك من غيره ندرت من أمر الله^(٢) »

وما رواه الكشي في الصحيح . عن أبي أنس ، عن أبي بصير ،

(١) ج٣ ص ٦٣٨

(٢) تهذيب ٤ ٣٩٩ ١٧١ تصحيح ٢ ٢٩ ٤١٩ إرسال ٧ ٣٩٩ بوب كتاب

ولو قد ان اشراط الحروج إما يسوع عبد العارض وفسرناه بالأمر
الضروري حار شرائه في المدور المعين نصاً

الثالث في كفته وقد حثلف عبد ب لأصحاب في ذلك ،
فاطلق المصنف أنه يحل للمعكف شرائه إذا شاء ، وبه
قطع في الدروس وصرح أنه يحل للمعكف وأخبار هذه الحرج مني
شاء ولا يفيد بعارضاً^(١)

وقال بعلامة في ذكره يسحب للمعكف أن يشترط على ربه
في الاعتكاف أنه إن عارض له عارض أن يخرج من الاعتكاف بإجماع
العلماء^(٢) . ونحوه قال في المنتهى^(٣) .

وقال المصنف في معسر يسحب أن يشترط في اعتكافه كما
يشترط في إحرامه^(٤) . ومقتضى ذلك نفيه بعارض كمن في حال
الإحرام ، ونحوه قال في النسخ^(٥) ، وبه قطع المشرح قدس سره^(٦) ،
وهو جدي ، لأنه المستفاد من شبه هذا الشرط بشرط المحرم في روي
عمر بن يزيد وأبي بصير المتقدمين^(٧) ، لكن بسعي أن يراد بالعارض ما
هو أعم من العذر كمن يدعي عليه صحبته أبي ولاد عن الصادق
عليه السلام وقد سأل عن امرأة معتكفة بدت روحها وهو عاتب ، فلما

(١) المعسر ٢ : ٧٣٩ ، والمختصر النافع ٧٤

(٢) الدروس ٨١

(٣) التذكرة ١ : ٢٩٣

(٤) المنتهى ٢ : ٦٣٨

(٥) المعسر ٢ : ٧٣٨

(٦) مختصر نافع ٧٤

(٧) المسالك ١ : ٨٥

(٨) في ص ٣٤١

بلغها قدومه حرج من المسجد وبهايات له حتى واقعها فقد « ب »
 كتب حرجت من المسجد قبل أن تمضي ثلاثة يوم ولم يكن شترطت ،
 فإن عساه ما على المظاهر « ا » دلت الرواية بظاهرها على سقوط كفاها
 عن بمره والحد هذه مع لأشراط ، مع أن حضور سراج ليس من
 لأعد ، الموعدة بالحروج من لأعكاف ، نعم هو من حمده بعورص

ويدن عليه 'بص' قوله عليه السلام في صحبة بن مسلم « ب »
 عكف يوم ولم يكن شرط فيه أن يخرج ويقض لأعكاف ، وب أفم
 بومين ولم يكن اشروط قبيل له أن يقض اعكافه حتى يقضي ثلاثة
 أيام « ب » فيه بذن بظاهرها على أن ينعكف فصح لأعكاف بعد بومين
 مع الاشتراط لا بدوه ، ولغوي بما يظهر « د » أنه يمكن للمقضي بالحروج
 أمراً ضرورياً مسوعاً بالحروج نفسه ، ولا حرج مع شرط وبدونه كما هم
 واضح .

لربع في فائدة هذا شرط ، وفائدة حرر الرجوع عند
 بعارض ، أو متى شاء ، على ما هو ظاهر خبر الحصف - وب مضى
 اليومان ، أو كان واجباً بالنذر وشبهه .

وبو حصص شرائط الرجوع بعارض وبسريه بالعد الطارئ غير
 اختياره كمرض والحواف بقب هذه الفائدة ، لحوار الرجوع والحال
 هذه مع الشرط وبدونه .

(١) الكافي ٤ / ١٧٧ ، الفقيه ٢ / ١٢١ / ٥٢٤ ، التهذيب ٤ / ٨٧٧ / ٢٨٩ ، الاستبصار ٢ -
 ٤٣٢ / ١٣٠ ، الوسائل ٧ . ٤٠٧ أبواب كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ٦
 (٢) كافي ٤ / ٧٧ ، ٣ . عنه ٢ / ١٢١ / ٢٦ تهذيب ٤ / ٢١٩ / ٩٦٩ ، الاستبصار ٣
 ٢٩ / ٢١ . مسائل ١ / ٤٠٤ باب كتاب لأعكاف ب ٤ ح ١

وأما أحكامه ، فقسمان :

الأول : ما يحرم على المعتكف النساء منقبلاً وجماعاً ،

وذكر المصنف (١) وغيره (٢) أن فائدة الشرط موقوف الفصاء مع الرجوع في لوحب المعتكف وهو حيد ، لمطابقته لمقتضى الأصل ، وإن أمكن لمباشرة فيه بوقت بوجوب الفصاء بدون بشرط

ما لوحب مخصص على أيدي من يعبر ربه فلا يظهر وجوب الإياب به بعد ذلك كما حذره المصنف في المعتكف والشهيد في الدروس (٣) والشارح قدس سره (٤)

وإذا ظهر من قول المصنف «ولا فصاء» سقوط الفصاء به بصر ، فإنهم يصحرون فصاء على ما يشوب ذلك وإن كان حقيقة الإنسان بالواجب بعد خروج وقته .

وقول المصنف «ولو لم يشترط وجب استئناف ما بدله إذا قطعه» إنما يعم في المطلق بشرط فيه سماع ، أما المعتكف ومطلو أي لم يشترط فيه سماع فقد بدله ما فيه من استتصاف

قوله (وما حكمه ففساد) لأن ما يحرم على المعتكف النساء لمسا وتقبلاً وجماعاً) .

لمراد من لمس وتمس ما كان شهوة ، أما ما لم يكن كذلك فليس بمحرم وقد قطع لأصحاب تحريم كل من الثلاثة ، لإطلاق قوله تعالى ﴿ولا تباشروهن﴾ (٥) فإنه يشوب الجميع نعم استمر

(١) المختصر النافع ٧٤

(٢) كالشهيد الثاني في المسالك ١ - ٨٥

(٣) المصنف ٢ - ٧٤١ ومدرسه ١

(٤) المسالك ١ - ٨٥

(٥) البقرة ١٨٧

وشم الطيب على الأظهر ، واستدعاء النبي ، وسبع والشراء .

العلامة في المختلف عدم فساد الاعتكاف بالتقبيل واللمس وإن كان
محرمين^(١) ولا بأس به

قوله : (وشم الطيب على الأظهر) .

خالف في ذلك الشرح في المسوط . فحكم بعدم تحريمه^(٢)
والأصح ما حذرنا لأكثر من تحريم شم الطيب وريحان ، لما روه
لكلبي في الصحيح ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام ،
قال « المعتكف لا يشم الطيب . ولا يتلذذ بريحان ، ولا يماري ،
ولا يشترى ، ولا يبيع »^(٣)

قوله : (واستدعاء النبي) .

لم أقف في ذلك على نص بالخصوص ، وربما كان وجهه أنه أشد
مسافة للاعتكاف من التقبيل واللمس المحرمين ، فكون تحريمه أولى

قوله : (والبيع والشراء) .

هذا قول علمائنا وأكثر العامة ، لورود النهي عنه في صحيحة أبي
عبيدة المتقدمة

وقال في المنتهى كلما يقتضي الإشعار بالأمر لندبيته من
أصناف لمعاش يسعى القول بالبيع منه ، عملاً بمفهوم النهي عن البيع
والشراء^(٤) وهو غير جيد ، لأن النهي عن البيع والشراء لا يقتضي

(١) المختلف ٢٥٣ -

(٢) المسوط ١ ٢٩٣

(٣) مكافي ٤ ١٧٧ ، الوسائل ٦ ٤١١ أبواب كتب الاعتكاف ١ - ج ١

(٤) المنتهى ٢ ٦٣٩

الشيء عما ذكره مصوق ولا مفهوم نعم ربما دلت عليه بالعله
المستبعدة وهي غير معتبرة عندنا .

ثم قال : الوجه تحريم الصانع لامتناعه عن العبادة ، كالحيطة
وشبهه ، إلا ما لا بد منه وكلام فيه كائني فله

ويستثنى من تحريم البيع وشراء ما مدحوا الحاجة إليه كإثراء ما
يقتصر عليه من المأكول واللبوس ، وبيع ما يشتري به ذلك وشرط
الشاهد في المدح عدم المعاصرة^(١) وهو مبي على أنه يستبيح ،
وهو غير واضح ، نعم لو عثر في ذلك عدم تمكنه من التوكيل كان وجهها
قويا .

قوله : (والممارسة)

نورود شيء عنها في صحيحه بي عبده المتقدمة^(٢) والممارسة
بعبه للمحادة^(٣) ، قال الشارح قدس سره : والحرده ها محادله على
أمر دسوي أو دسوي لمحدد أثبات عبده ، كماله ، كما تنقو لكثير من
المتضمنين بالعبه ، وهذا النوع محرم في عدم الاعتكاف يصح

ثم قال : ولو كان العرص من الحد في سائله بعبه محرم
إصهار الحق ورد الحصر عن الحق كان من أفضل الطاعات ، ولما تر
بين ما يحرم منه وما يجب أو يستحب البه ، فليحترر المكلف من
تحويل شيء من كونه واحداً إلى جعله من كذا القائع^(٤)

(١) مدروس ٨٠

(٢) في ص ٣٤٥ .

(٣) راجع العاموس المحيط ٤ : ٣٩٢

(٤) المسالك ١ : ٨٥

وقيل يحرم عليه ما يحرم على محرم . وم يشب فلا يحرم عليه
 من محيط ، ولا إزالة الشعر ، ولا أكل الصيد ، ولا عقد الكاح
 ويحور له النظر في معاشه ، وبخاصة في ساج

قوله (وقيل ، يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يشب ، فلا
 يحرم عليه من المحيط ، ولا إزالة الشعر ، ولا أكل الصيد ، ولا عقد
 الكاح) .

هذا القول مشهور عن شيخ في محمل وهذه عبارته ويحب عليه
 حبس كلما يحب على المحرم بحسب من أساء والصب والممارة
 والحداد ، ويرد عليه سبعة أشياء البيع ، وشراء^١ وهذه
 عبارة كما نرى غير صريحة في تحريم الجميع وإن كانت لا تحلو من
 قصور في تأديده المراد

وقال العلامة في التذكرة إن الشيخ لا يريد بدك لعسوم ، لأنه
 لا يحرم على المفتك من محيط جماعاً ، ولا إزالة الشعر ، ولا
 أكل الصيد ، ولا عقد الكاح^٢ وهو حد

وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول ، لأنفس الدليل عليه
 رأساً ، ولأنه لم نقل من فعل سي صلى الله عليه وآله ولأئمة
 عليهم سلام وبصححة وثانين ، ولو كان ثابت لقل كما نقل غيره من
 الأحكام بمعققة بذلك

قوله (ويحور النظر في معاشه والحوصل في المصاح)

لا ريب في حور النظر في أمور معاشه والتكلم بالمصاح ، لكن
 الأولى للاقتصار من ذلك على ما يضطر إليه ، والاشغال بما هو وطيقه

(١) الحمل والمقود (الرسائل العشر) ٢٢٢

(٢) سذكره ١ ٢٨٦

وكل ما ذكرته من محرمات عليه بهرا يحرم عنه سلا عدا الإضرار
ومن مات قبل قضاء عكوفه به حب ، فإن حب على مدى
القيم به ، وفيل سناحر من ثم به ، وذلك أسه

المعتكف من العادات ، كإصلاة ، وذكر ، وقراءة شرب

قل في معنى : وسحب به درسه أعيم وحاصره فيه ويعلمه
ويعلمه في الاعتكف ، بل هو أفضل من صلاة مندوبة وهو
كذلك .

قوله (وكل ما ذكرته من المحرمات عليه بهرا يحرم عنه سلا عدا
الإضرار)

المرد أن كل ما يحرم على المعتكف من حيث به معتكف فإن
بحريمه يتناول من وسائر مدحون أناسي في الاعتكاف كالأبم ، وما
ما وجب لإمارة عنه ناعا نضوه فيه بسك عنه به ، لأنه من
الصوم .

وهل يخص هذه المحرمات بالاعتكاف أو وجب أو يتناول
المندوب بقاء ، صلاص مصر ونام لا سحر بيقضي ناسي ، وقد
يقدم بظهوره في تكثير في صلاة به ، والأرباس في الصوم
المندوب .

قوله (ومن مات قبل قضاء الوجب قبل يحب على لولي
القيم به ، وفيل سناحر من يقوم به ، والأول شه)

هذه القول حكاهما الشيخ في موطأ^٢ ، وسدر بهما بما
روي أن من مات وعنده صوم واجب يحب على وليه أن يقضي عنه أو

القسم الثاني فيما يفسده ، وفيه مسائل -

الأولى كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف ، كالجماع والأكل والشرب والاستمراء ، فمَنْ أظفر في اليوم الأول والثاني لم يجب به كفارة إلا أن يكون واحداً وإن أظفر في الثالث وحتت الكفارة ومهم من حصص الكفارة بالجماع حسب ، وفتصر في غيره من المفطرات على القضاء وهو الأشبه .

تنصديق عنه^(١) قال في المعتر وما ذكره - رحمه الله - إنما يدل على وجوب قضاء الصوم ، أما الاعتكاف فلا^(٢) وهو جيد ، وقد بينا فيما سبق أن الصوم لا يجب لأجل الاعتكاف ، لحوار إيفاعه في صوم مستحق كرمضان فلا يكون وجوب الاعتكاف مقصداً لوجوب الصوم يجب على الولي القيام به كما هو واضح

قوله (الأولى ، كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف ، كالجماع والأكل والشرب والاستمراء ، فمن أظفر في يوم أول أو ثاني لم يجب به كفارة إلا أن يكون واحداً ، وإن أظفر في الثالث وحتت الكفارة ، ومهم من حصص الكفارة بالجماع حسب وفتصر في غيره من المفطرات على القضاء ، وهو الأشبه) .

أما ساد الاعتكاف بكل ما يفسد الصوم فلا ريب فيه ، لأنه لا يصح إلا بصوم ، فيفسد بفساد شرطه .

وأما وجوب الكفارة بفعل المفطر في الاعتكاف الواجب فهو حثير المفيد^(٣) والمرتضى^(٤) ، قال في المعتر ولا أعرف متدهم^(٥) .

(١) الوسائل ٧ : ٢٤٠ أبواب أحكام شهر رمضان م ٢٣

(٢) المعتر ٣ : ٧٤٤

(٣) المقنع ٥٨

(٤) بقده عنه في المعتر ٣ : ٧٤٢

(٥) المعتر ٣ : ٧٤٢

ولأصح ما احتاره الشيخ^(١) والمصنف^(٢) وأكثر المتأخرين من اختصاص الكفارة بالجماع دون ما عده من المفترات ، وإن كان يقصد به الصوم ، ويجب به القضاء فيما قطع به الأصحاب .

أما وجوب الكفارة بالجماع عند رواية ، منها ما روه بن بابويه في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبي بن رثاب ، عن زرارة ، قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن المعكف بجماع فقال « إذا فعل ذلك فعله ما عني بمضاهره^(٣) »

وما ساء كفارة في غيره فلا أصل لاسم من المعكفين

واعلم أن بطلان الروايات المنتزعة من وجوب الكفارة بالجماع يقتضي بطلانها لعدم الفرق في الاعتكاف بين الرجب والمسدود ، ولا في الرجب بين المفترق والمفترق ، ومضمونها في شجر^(٤)

قال في معتبر^(٥) وهو حصص ذلك باليوم الثالث أو بالاعتكاف باللام كان ثلث بمدهم ، لأن بيت^(٦) شيخ ذكر في التمهيد واختلاف^(٧) سمعتك لرجوع في اليومين الأولين من اعتكافه ، وأنه إذا اعتكفهم رجب الثالث ، وإذا كان له رجوع لم يكن لإيجاب الكفارة مع حواري رجوع واحد ، لكن يصح هذا على قول الشيخ في الموطأ ، فإنه يرى وجوب الاعتكاف بالرجوع فيه^(٨) وقد ذكره غير بعد ، لأن المصطلق لا

(١) حاشية ١ ، ٢٩٤ ، وبه ٦٢

(٢) عليه ٣ ، ٢٢ ، ٥٣٢ ، بستان ٦ ، ٤١ ، كذا في الاعتكاف ب ٦ ح ١

(٣) التمهيد في جملة ٥٨ ، صحيح في التمهيد ٦٢ ، اختلاف ٤٠٨ ، حاشية ١

٢٩٤

(٤) معتبر ٢ ، ٧٤٣

الثانية الأند د موجب بخروج من مسجد ، ونسفل لأعتكاف
وقيل لا يطل . وإن عدي ، ولا يشهد

وسعي بقية ما يد كس لأعتكاف وحب كاصدور واشواث ،
سأعني ب كفرة بما شئت في لأعتكاف وحب

وفي معنى صوم رمضان أقصوه اصدور ان يعين برمان معين ،
وقضاء رمضان ، وحب فيهم كفات ، وحبهما لأعتكاف ، والأخرى
للقضاء أو التذر .

وإن وحب كفرة بوحده لأعتكاف إذا جامع سلا في شهر
رمضان ، أو بهر في غير رمضان وحب في معناه قصدير ، لأن إفساد
لأعتكاف بما يوجب كفرة ووحدة ولا مشتقى لئلا

ونقل عن السيد الخراساني - رضي الله عنه - أنه صلى وحب
الكفر بين عني أعتكاف د جامع بهر ، ووحدة د جامع لبلا ،
قال في مذكره وقصدير ب مودة رمضان^١ ويستحب الشهيد في
مدرس هـ لأصلاق ، فإن كان في بها صوم وعكاف^٢ وهو
ضعف ، لأن مصم قصور لا يثبت عني إفساده كفرة كما هو
واضح .

قوله (الثانية) لا بد د موجب بخروج من مسجد ، ونسفل
الاعتكاف ، وقيل : لا يطل ، وهو الأشبه) .

المولانا للشبح رحمه الله ، وحب في خلاف ، وثببهم في
المسوط^٣ ، ولأصح لأول ، لأن مرنند نقل إن كان عن قصره ،

(١) الانصار ٧٣

(٢) حدة ٢٩٤

(٣) الفروس ٨١

(٤) الخلاف ١ ، ٤٠٧ ، والمبسوط ١ ٢٩٤

واحداً إن كان واحداً أو مصى يوماً ، وإلا بدأ

الخامسة إذا باع أو اشترى ، قبل سطر اعتكافه ، وقيل
يأثم ولا يبطل ، وهو الأشبه .

قصت واحداً إن كان واحداً أو مصى يوماً ، وإلا بدأ

ثم وجوب حروجه إلى منزلها للاعتداد فقال في التذكرة إنه
مذهب علماء أجمع^(١) ، وسدل عليه بقوله تعالى ﴿ لا تخرجوهن
من بيوتهن ولا يخرجن ﴾^(٢) وإن الاعتداد في بيتها واجب ، فيلزمها
الخروج إليه كالجمعة في حق الرجل

وإطلاق العارضة وغيرها بقضي عدم الفرق في الاعتكاف بين
الواجب والمعين وغيره ، ولا بين أن يشترط المعتكف الخروج عند
العارض وعدمه .

وقال الشارح قدس سره : إن ذلك بما سمع مع كون الاعتكاف
مبدوناً ، أو واحداً غير معين ، أو مع اشتراط الحل عند العارض ، وهو
كان معيماً من غير شرط فالأقوى اعتداده في المسجد ومن الاعتكاف ،
فإن دين الله أحق أن يقضى^(٣) . وهو حسن

وأما وجوب القضاء فيما سمع مع عدم الاشتراط أيضاً ، لما تقدم
من سقوطه بشرط ، إلا أن يكون واحداً مصفاً

قوله (الخامسة ، إذا باع أو اشترى قبل سطر اعتكافه ،
وقيل : يأثم ولا يبطل ، وهو الأشبه) .

الأصح عدم الطلاق تمسكاً بمنتهى الأصل السالم من

(١) التذكرة ٢٩٢

(٢) مصلاو ١

(٣) مسائل ١ ٨٦

السادسة إذا اعتكف ثلاثة متفرقة ، قيل يصح ، لأن المنافع لا يجب إلا بالاشتراك ، وقيل لا ، وهو لأصح

المعارض ولعل سبب الاعتكاف بدت لأن إدريس بن مقتضى كلامه أنه يبطل بفعل جميع مباحات سي لا حاجة له بها ، وسدل بأن الاعتكاف هو بدت بعدة ، وقد فعل فباح ومباح لا حاجة إليها خرج عن حقيقة الاعتكاف وهو ضعيف ، فإن كون بعدة عليه بدت لا يقتضي اعتبار حصولها في جميع أحواله

قال في المختلف ونحن نضاهي بوجه ما فيه ، وحججه أصعب من أن تكون شبهة ، فصلا عن كونه حجة ، فإن الاعتكاف لو اشترط فيه أدومه لعددة بطل حجه سواء سكون أو هجران بعده ، وليس كذلك بالإجماع^(١)

قوله (السادسة ، إذا اعتكف ثلاثة متفرقة قيل يصح ، لأن المنافع لا يجب إلا بالاشتراك ، وقيل لا ، وهو لأصح)

امرؤد بن قيس يؤيد الثلاثة اعتكاف شهرين ، قيل ، وقد تقدم أن الشيخ يحيره مع إطلاق ، وأن لأصح خلافه^(٢) ثم يقرر الأيام ثلاثة بمعنى عدم سبع شهر فقبل إنه غير حائر جماع

وحتمل الشارح - قدس سره - بأن يكون المراد بالصرح اعتكاف يوم عن شهر ويوم عن لعهد ثم الثالث عن الدر وهكذا^(٣) وفي حمل عبارة عليه بعد ، وإن كان لأظهر حواره ، لانعاء المنافع منه والله الموفق

(١) الراثر ٩٨

(٢) المختلف ٢٥٥

(٣) معجم فرج ٣٢١

(٤) المسالك ١ : ٨٦

فهرس الجزء السادس

الصفحة	الموضوع
	كتاب الصوم
٥	تعريف الصوم
٧	مفسر الصوم
٩	فصل في أيام رمضان
١٠	الصوم لله تبارك وتعالى
١١	عنه عرض الصيام
١٢	آداب الصائم
١٤	وجوب صوم رمضان
١٥	معنى رمضان
١٦	في الصوم
٢	في الصوم
٢٨	في الصوم في حدود قضاة مصر
٣	في الصوم في حدود قضاة مصر
٣٢	عدم جواز التردد في الصوم
٣٣	في الصوم في حدود قضاة مصر

- ٣٨ حكم من أصبح بنية الإفطار قبل رمضان
 ٤١ حكم بيه الصبي

ما يمسك عنه الصائم

- ٤٣ الإمساك عن المأكول والمشروب
 ٤٤ الإمساك عن الجماع
 ٤٦ الإمساك عن تكديب على الله
 ٤٨ الإمساك عن الارباس
 ٥١ حكم بشرع و عن
 ٥٣ حرمة لهداء على الجارية
 ٥٦ حكم إحلال الخائن بالعل
 ٥٧ حكم المتعاصه
 ٥٩ حكم الجلب اذا نام ولم ينو العمل
 ٦١ حكم ر حرمه بالفساد
 ٦٢ حكم بالفساد
 ٦٣ حكم لمعه للصائم
 ٦٥ حكم الإفطار سهواً
 ٦٩ حكم المكروه على الإفطار
 ٧١ جواز مصع لطعام للصبي وأمثاله
 ٧٣ جواز الاستنفاغ للرجل
 ٧٣ استحباب السواك للصائم
 ٧٤ ما يوجب القضاء والكفاره
 ٧٨ الصوم الذي فيه الكفاره
 ٨ حكم إبطار جاهل بالحكم
 ٨١ كفارة الإفطار في رمضان
 ٨٥ كفارة الصوم المتدور

- ٨٧ حكم الكذب على الله والرسول والأنبياء
 ٨٨ حكم الارتقاس للصائم
 ٨٩ ما يجب بالاحتقار
 ٨٩ ما يحسد بذكره يوم حتى ينحر
 ٩١ ما يوجب الفسء فقط
 ١٠٤ حكم حب الدواء في الإحليل
 ١٠٥ حكم ابتلاع لنجاسه
 ١٠٧ حكم نعلك بفساء
 ١٠٨ حكم المنعرة برؤية ليل
 ١٠٩ حكم المجامع ليلًا للصائم
 ١١٠ تكرار التكفارة بتكرار الموجب
 ١١٤ حكم من أخطأ ثم سافر
 ١١٦ تعريف المظفر
 ١١٧ حكم من كره مره عن عرج
 ١١٩ حكم من عجز عن صوم شهرين
 ١٢٢ حور يرفع سكره عن يظفر

ما يكره للصائم

- ١٢٤ كرهه النساء للصائم
 ١٢٥ كرهه لاكتسابه
 ١٢٦ كراهة جراح الدم لمصعب
 ١٢٧ كراهة دخول الحمام للصائم
 ١٢٨ كرهه ليعرضه
 ١٢٩ كرهه شم الرياحين للصائم
 ١٣١ كراهه بلى الثوب للصائم
 ١٣٢ كراهة جول الصائمة في الماء

ظروف الصوم

١٣٤	تعليق النهار للصوم
١٣٥	عدم صحة صوم العيدين
١٣٧	عدم صحة صوم ايام التعريق

من يصح منه الصوم

١٣٨	عدم صحة صوم الكافر والمجنون
١٣٩	صحة صوم المعنى عليه
١٤٠	صحة صوم الصبي
١٤٣	عدم صحة صوم الحائض
١٤٤	بطلان الصوم بسحره
١٤٥	عدم صحة صوم المسافر
١٥٠	حكم الصوم المتدبب في السعر
١٥٣	صحة الصوم من به حكم المعيم
١٥٣	عدم صحة صوم الحبيب
١٥٦	حكم صوم المريض
١٥٨	معنى البلوغ
١٦٠	تدريب الصبي
١٦٣	فساد الصوم
١٦٤	يقول في شهر رمضان

علامه شهر رمضان

١٧١	حكم الرؤيه في بلد اخر
١٧٤	حكم سهره أو حذر لرويه
١٧٥	حكم شهادة النساء بالرويه

- ١٧٥ حكم حجر الحلال في الصوم
١٨٣ حكم صوم يوم السبت
١٨٥ حكم يوم الجمعة في الصوم
١٨٦ حكم يوم السبت في الصوم
١٨٦ حكم ما لو غلبت السنة كئي
١٨٧ حكم السحابة
١٩٠ وجب الإمساك والإفطار

شروط صوم رمضان

- ١٩٢ سر وجب الصوم في رمضان
١٩٧ حكم قضاء في شهر
١٩٨ حكم من حضر في رمضان
١٩٩ حكم من حضر في شهر
٢٠٠ شروط الخلو من الحيض والنفس

نصاء الصوم

- ٢٠٠ شروط وجوب النصاء
٢٠٣ حكم من أسلم أثناء النهار
٢٠٤ وجوب نصاء على المرتد
٢٠٥ وجوب انصاء على الخائض والنساء
٢٠٦ وجوب نصاء على تارك الصوم
٢٠٧ سجد ب مو لا في نصاء
٢٠٨ نصاء مشهود على رخصي
٢٠٩ عدم وجوب ترتيب في نصاء
٢١٠ حكم التطوع لمن عليه صوم واجب
٢١١ حكم المريض في النصاء

٢١٦	بعض أحكام الكفارة على المويص
٢٢٠	قضاء الولي عن الميت
٢٣	حكم الإفطار في صوم القضاء
٢٣٥	حكم ناسي القفل طول الشهر
٢٣٧	حكم الصائم إذا ثبت الرؤية

صوم الكفارات

٢٣٩	كفارة قتل نعمة
٢٤٠	كفارة قتل الخطأ
٢٤١	كفارة انظهر
٢٤١	كفارة سحر
٢٤١	كفارة لإفصاة من عرفات قبل القروب
٢٤٢	كفارة حره جسد
٢٤٢	كفارة سحر الرب
٢٤٥	كفارة العهد
٢٤٤	كفارة الاعتكاف
٢٤٤	كفارة حلق المحرم رأسه
٢٤٤	كفارة حره سحر
٢٤٥	كفارة وطء لامة المحرمه
٢٤٥	كفارة سحره سحر في سحره
٢٤٧	حكم سحره سحره سحره

الصوم المدبوب

٢٥٧	ما لا يختص وقتاً من المدبوب
٢٥٨	ما يختص وقتاً من الصوم لمدبوب
٢٧٢	الأماكن التي يستحب فيها الإمساك

٣٦١	المهرس
٢٧٥	الصوم المكروه
٢٧٩	الصوم المحظور

الزواجر

٢٨٤	المرضى موجب للإعطار
٢٨٥	حكم صوم المسافر
٢٨٥	ما يعتبر في عصر الصوم
٢٩١	السفر الذي يقصر فيه الصوم
٢٩٢	ذكر من يلزمه الصوم في السفر
٢٩٢	من عطر مافر
٢٩٣	حكم غم و بكاء ودي العطاس
٢٩٨	إعطار الحامل الممرن والغليظة اللبس
٣٠١	كراهة التحلي للمعطر
٣٠١	سراجه شمع تسقط
٣٠٢	حكم السفر في رمضان

كتاب الاعتكاف

٣٠٨	تعريف الاعتكاف
٣١١	شروط الاعتكاف

شروط الاعتكاف

٣١١	الأول فيه
٣١٥	الثانيه فيه
٣١٧	الثالثه الاعتكاف ثلاثاً
٣٢٠	وجوب لصي لمن اعتكف يوماً
٣٢٢	الرابع المكان

٣٢٢	مسجد إلى يفتح فيه لأعداء
٣٢٧	لخاص إحد لوي
٣٢٩	السادس: استدامة انليت
٣٢٢	موارد جوز الخروح
٣٣٥	عدم حوار الجفوس لندارج
٣٣٦	عدم حوار الصلاة حارج المسجد
٣٣٧	حكم خروح
٣٣٧	حكم لأعداء سد

أقسام الاعتكاف

٣٤٠	حكم اشتراط الرجوع عند بذر الاعتكاف
-----	------------------------------------

أحكام الاعتكاف

٣٤١	حرمة النساء على المكف
٣٤٥	حرمة شم الطيب
٣٤٥	حرمة ذبيحة
٣٤٥	حرمة بيع والشراء
٣٤٦	حرمة المهاراة
٣٤٧	عدم حرمة ما يحرم على المحرم
٣٤٧	حوار ينظر في مرعدس
٣٤٨	حكم موت مكف

ما يفسد الاعتكاف

٣٤٩	فساد الاعتكاف بما يفسد الصوم
٣٥٢	فساد الاعتكاف بالارتداد
٣٥٣	حكم جماع المكف بالمعتكف

حرار مطلقہ، حجمہ و سرور

۳۵۲

بطلان لاعکاف بالبیع والمراء

۳۵۴

حکم لاعلاد ۱۶ فقہ

۳۵۵



من أعمال مؤسسه آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث

كتب صدرت محققة

- مسندرك الوسائل (صدر منه ١٩ جزء)
- جامع المقاصد (صدر منه ٥ أجزاء)
- نهاية الأحكام (صدر في جزئين)
- احسان معرفة الناقلين (١ جزء - كتنى - صدر في جزئين)
- تفسير الخري
- تعليقات على الصحيفه السخوده
- سهل السبل
- فاعده لأصرو ولاصرار
- نداءه وهدايه (صدر في جزئين)
- نهاية الدراية (صدر منه جزءان)
- غده الأصول
- معارج الأصول
- كفاية الأصول
- كشف الأسرار عن وجه الكتب والأسفار
- تقريرات الميرزا الشيرازي في الأصول
- وسائل الشيعة
- مدارك الأحكام

هو مؤسس - سيد (عبد السلام) لاجراء حرب تحقيق حملة من الكتب
 انشأه القيمة الى قمة العلماء وطلاب علمه وبنى على نوحه مسوق لرب العلمى
 صحبه وهب.

كتب الحديث

- الترمذى
- تاريخ الإسكندرية
- تنقيح الآثار
- عدة رسائل
- مصاحح الراثر
- معالم الزلفى

كتب الفقه

- تذكرة الفتاوى
- مسند الشريعة
- ذكرى الشريعة
- غنية بروع
- نكت البهائم

- منتهى المطلب علامة حتى
- حاشه ابدارك وحيد سهيلي

كتب الرجال

- نقد الرجال عرسى

كتب التفسير

- التبيان الشيخ الحوسى
- مجمع البيان شيخ طرمسى

سلسلة مصادر «خار الأنوار»

وقد مررنا ان شاء الله تعالى هذه السلسلة من المصادر التي هي من المصادر التي
عندها العلامة مجلس في تصليف كتاب «خار الأنوار» وقد صدر منها.

- الفقه مشهور في هذه السلسلة من المصادر
- مسكن القواد في
- أعلام الدين في
- الإلهام والنصرة في
- الأمان من أخطار الأسفار والأرمان ..
- فتح الأنوار في
- فضاء حقوق المؤمن في
- مسائل علي بن جعفر
- الحديقة الخالدة في
- تاريخ أهل البيت عليهم السلام





